



تحت رعاية حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت حفظه الله ورعاه

منتدى الكويت للشفافية الرابع

"الشفافية في الصناعات النفطية"

20 & 21 أبريل 2010 - فندق شيراتون - الكويت

Under The Auspices Of
His Highness The Amir Sheikh Sabah Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah,
Kuwait's Transparency Fourth Forum

"Transparency in Oil Industries"

20 & 21 April, 2010 - Sheraton Hotel - Kuwait

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society



الراعي الرئيسي



الراعي الإعلامي

الوطن

Kuwait Petroleum Corporation
and subsidiaries

مؤسسة البترول الكويتية
وشركتاتها

الناقل الرسمي

الخطوط الجوية الكويتية
www.kuwaitairways.com

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society





منتدى الكويت للشفافية الرابع

«الشفافية في الصناعات النفطية»

جمعية الشفافية الكويتية

فندق شيراتون - الكويت

٢٠ - ٢١ إبريل ٢٠١٠

الكويت

٢٠١٠



المقدمة

لمحة عن المنتدى

قدمت الحكومة الكويتية أخيراً الخطة التنموية للدولة التي اشتملت على الكثير من المشاريع التنموية مقسمة على مختلف قطاعات الدولة الإنتاجية الخدمية، ومما لا شك فيه ان قطاع النفط والغاز والبتروكيماويات استحوذ على النصيب الأكبر من المشاريع، قيمة ونوعاً، خاصة مع تزامن خطة الدولة مع الخطة الجديدة لمؤسسة البترول الكويتية حتى عام ٢٠٣٠م.

ولتحقيق الغايات والأهداف المرجوة من هذه المشاريع وبلوغها أرض الواقع، دون تعطيل من أي جهة فإن الالتزام بالشفافية يعتبر أحد القيم الواجبة التطبيق في كافة المراحل، فتعلن مختلف الجهات الحكومية والخاصة الالتزام بها.

ومن هذا المنطلق تنظم جمعية الشفافية الكويتية (منتدى الكويت للشفافية الرابع) تحت شعار «الشفافية في الصناعات النفطية» باعتبار أن النفط يشكل المصدر الأساسي للاقتصاد الكويتي.

ويأتي هذا المنتدى بهدف توطين قيم الشفافية والنزاهة والمساءلة في القطاع النفطي والتعريف بالمعايير المستمدة من «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد» التي صادقت عليها دولة الكويت في العام ٢٠٠٦م، بالإضافة إلى توطين معايير «مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية» التي تدعمها ووقعت عليها كبرى الشركات النفطية في العالم والتي تحقق الشفافية وتحارب الفساد في هذا القطاع الحيوي، رغبة في حماية إنتاجية النفط والتأكد من استمرارية نجاحه في تحقيق المكاسب المرجوة لكونه عصب الاقتصاد الكويتي، بالإضافة إلى أن هذه المعايير أضحت مطلباً عالمياً يعمل على تعزيز الثقة لدى المستثمر الأجنبي.

إن المعايير المقترحة، ومعظمها مأخوذ من مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، ستضمن حقوق جميع الأطراف المعنية بالصناعات النفطية الكويتية وهي: الجهات الحكومية، الشركات المستثمرة، العاملون في القطاع النفطي، مجلس الأمة، ديوان المحاسبة، المجتمع المدني، البيئة الكويتية؛ فالمنتدى يسلط الضوء على أهمية تلك المعايير وكيفية تحويلها إلى واقع ممارس في القطاع النفطي الكويتي.

ويعتبر التزام القطاع النفطي بدولة الكويت بمعايير تكفل الشفافية في كافة تعاملات القطاع، سواء المالية أو الفنية، دافعاً أساسياً من شأنه أن يزيد من ثقة المستثمر الأجنبي للاستثمار في القطاع النفطي الكويتي، كما يؤكد زيادة الثقة السياسية في القطاع من جانب السلطة التشريعية والرقابية وكذلك المجتمع المدني والإعلام، والتي من شأنها تسهيل تنفيذ المشاريع والخطط المستقبلية للقطاع.

سجل اليوم

وشارك ممثلو المنظمات والشركات العالمية، والخبراء في القطاع النفطي الكويتي ومن دول الخليج.



Forum at a Glance:

The Kuwaiti government recently submitted the development plan of the country, which included many major development projects distributed among the different sectors. There is no doubt that the oil, gas and petrochemicals sectors gained the biggest share of these projects, both quantitatively and qualitatively, particularly with the governmental plan and the new corporate strategic plan of Kuwait Oil Corporation occurring simultaneously.

In order to achieve the goals and objectives of these projects, and conclude them without any obstruction by any organization, transparency is one of the most important values that should be adhered to within all phases. It should be mandatory that all governmental and private entities announce their adherence thereto.

Based on the above, Kuwait Transparency Society organizes (Kuwait 4th Transparency Forum) under the title of “Transparency in Oil Industries”, as oil represents the main source of income for the Kuwaiti Economy.

This forum seeks to enhance values of transparency, integrity, and liability in the oil sector, in order to introduce the criteria derived from the “United Nations Anti-Corruption Agreement”, ratified by the State of Kuwait in the year 2006. In addition it strives to enforce the criteria of the “Exploration Industry Transparency Initiative” sponsored and agreed upon by major oil companies worldwide. This initiative seeks to materialize transparency, and fight corruption in this vital sector to ensure the protection of the country’s hydrocarbon resources and assure the continuity of its success in achieving the anticipated gains thereof, being the foundation of the Kuwaiti economy. In addition, such criteria became an international requirement that enhances the trust of the foreign investor.

The proposed criteria, most of which is derived from the Exploration Industry Transparency Initiative, shall guarantee the right of all concerned stakeholders of Kuwaiti oil industries. These parties involved are governmental organizations, investment companies, workers in the oil sector, the National Assembly, the Audit Bureau, the civil society and the Kuwaiti environment. The forum sheds light upon the importance of such criteria, and how to transfer it to an implemented practice in the Kuwaiti oil sector.

Participants of the forum include a group of international organizations and corporations, in addition to experts from the Gulf States and representatives of the Kuwaiti oil sector.

The adherence of the Kuwaiti Oil Sector to the criteria that guarantee transparency in all the dealings of the sector, whether financial or technical, shall increase the trust of the foreign investor to invest in the Kuwaiti Oil Sector. It will also reassure political confidence in the sector by the legislative and supervisory authorities as well as the civil society and media, which will help facilitate the execution of future projects and plans of the sector.

Register today

Join a group of international organizations and corporations, in addition to experts from the GCC and representatives of the Kuwaiti oil sector.

لمن هذا المنتدى:

لكل مهتم أو معني بمعرفة المزيد عن مقاييس الشفافية الالزامية والتطوعية في الصناعات النفطية، حيث سيتعرف الحضور إلى احدث الانجازات والتطورات في شفافية هذه الصناعات بالاضافة إلى مبادئ ومعايير المنظمات الدولية. والمنتدى بقدر ما يستحوذ على اهتمام المختصين في الصناعات النفطية، فهو يهتم كلا من:

- قادة الشركات
- القيادات الحكومية
- مديري النفط
- الباحثين
- مديري التسويق
- المقاولين
- المديرين الماليين
- الاداريين
- المستشارين القانونيين



Who should attend

Anyone who is interested in learning more about mandatory and voluntary transparency measures within the oil and gas industries. In this forum attendees will learn about some of the latest achievements and developments in this industry transparency, as principles and criteria of the international organizations. In addition to oil and gas industries employee, the conference has tracks that will appeal to:

- Corporate Leaders
- Government Leaders
- Oil Managers
- Researchers
- Marketing
- Contractors
- Financing
- Administrators
- Law consultancy

ويضم الحدث هذا العام مجموعة متحدثين من الخبراء في مجال الشفافية النفطية، ومنهم:

رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت	• علي محمد ثنيان الغانم
نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون التنمية ووزير الدولة لشؤون الإسكان	• الشيخ أحمد الفهد الصباح
وزير النفط ووزير الإعلام	• الشيخ أحمد العبدالله الصباح
وكيل وزارة المالية	• خليفة حمادة
رئيس مجلس إدارة مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية	• البروفيسور بيترايجن
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول الكويتية KPC	• سعد الشويب
الرئيس التنفيذي لشركة دانة غاز DANA GAZ	• أحمد العريبيد
رئيس مجلس الإدارة SODALI، مجموعة GWM	• جون ووكوكس
رئيس وحدة الطاقة والبيئة جامعة الكويت	• د. عباس المجرن
مدير معهد مراقبة الإيرادات RWI	• كارين نيساكيرز
رئيس مشروع الشفافية في الإيرادات في منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد	• عبدالله النيباري
مدير جمعية كيمبردج لأبحاث الطاقة CERA	• ليلى بن علي



We've gathered some of the leading experts in the field transparency in oil sector; here below some of distinguished speakers:

• Ali Alghanim	Chairman of Kuwait Chamber of Commerce and Industry
• Sheikh Ahmed AlFahd AlSabah	Deputy Prime Minister for Economic Affairs, Minister of State for Development Affairs, and Minister of State for Housing Affairs
• Sheikh Ahmed AlSabah	Minister of Oil & Information
• Khlifa Hamadh	undersecretary of Finance
• Prof. Dr. Peter Eigen	Chairman Extractive Industries Transparency Initiative (EITI)
• Saad AlShwaib	Chief Executive Officer Kuwait Petroleum Corporation
• Ahmed AlArbid	Chief Executive Officer Dana Gas Co.
• John C. Wilcox	Chairman Sodali, GWM Group
• Karin Lissakers	Director Revenue Watch Institute (RWI)
• Abdullah Alnaibari	Head Transparency of Revenues Project Organization of Arab Parliamentarians Against Corruption
• Leila Benali	Director Cambridge Energy Research Associates (CERA)

• توفيق البديجي	عضو المجلس اليمني للشفافية والصناعات الاستخراجية
• صلاح الغزالي	رئيس مجلس الإدارة - جمعية الشفافية الكويتية
• حمد التركيت	الرئيس التنفيذي لشركة إيكويت للبيتروكيماويات EQUATE
• علي الهاجري	العضو المنتدب للشؤون المالية والإدارية في مؤسسة البترول الكويتية KPC
• الدكتور جاسم حسين	عضو البرلمان وعضو مجلس إدارة الجمعية البحرينية للشفافية
• مايكل بري	كبير مستشارين، شركة اكسون موبيل ExxonMobil



• Tawfeeq Albethaiji	Member Extractive Industries Transparency Board - Yemen
• Salah Alghazali	Chairman - Kuwait Transparency Society
• Hamad Alterkeet	Chief Executive Officer EQUATE Petrochemical Company
• Ali Alhajri	Managing Director Finance & Admin Affairs Kuwait Petroleum Corporation KPC
• Dr. Jasim Husain	Member of Bahrain's Parliament and member of the Bahrain Transparency Society
• Michael Perry	Senior Advisor ExxonMobil Co.

محاوور الجلسات

الجلسة الأولى: محور مبادرات الشفافية النفطية الدولية (اليوم الأول - ١١:٠٠ صباحاً)

تهدف هذه الجلسة إلى التعرف على المعايير المستمدة من اتفاقيات الشفافية ومحاربة الفساد التي صادقت عليها الكثير من دول العالم أخيراً، والتجارب التي خاضتها كثير من دول العالم في هذا الشأن.

حيث سيتم التداول في الخبرات الفعلية للدول والمؤسسات التي انتهجت محاربة الفساد وتوطين الشفافية في قطاعي النفط والغاز، لما تهدف إليه من حماية إنتاجية هذه الثروات والتأكد من استمرارية نجاحها في تحقيق المكاسب المرجوة باعتبارها الركيزة الأساسية للاقتصاد. وهذا يؤدي إلى استفادة دول المنطقة ودولة الكويت بشكل خاص من هذه التجارب وتوطين ما أمكن منها.

الجلسة الثانية: محور الشفافية المستهدفة للقطاع النفطي (اليوم الأول - ٥:٢٠ مساءً)

تعتبر الشفافية أداة مهمة من أدوات تعزيز النزاهة ومحاربة الفساد التي تقضي إلى الثقة بالمؤسسات، إلا أن تطبيق معايير الشفافية يختلف من قطاع إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى، وان كانت جميعها تصب في مسيرة الوضوح والعلنية أمام المستثمرين والجهات الرقابية والمجتمع.

وفي المقابل فان سوء استخدام الشفافية مع الصناعات النفطية أو تطبيقها بشكل خاطئ قد يدخل الشركة أو المؤسسة في دوامة من الإشكاليات التي تقود إلى تعثر المشاريع.

من هنا تأتي أهمية هذا المحور، حيث إن الكويت تسعى من خلال شركاتها النفطية إلى وضع أسس قوية للشفافية والنزاهة تتناسب والصناعات النفطية بشكل يفضي لاستمرارها وازدهارها. وتحقيق أهدافها المرجوة وهي:

- وضوح المعلومات وتوفيرها
- تعزيز الثقة
- الاستقرار والنمو

الجلسة الثالثة: محور أهمية الشفافية للمستثمر الأجنبي (اليوم الأول - ٧:٣٠ مساءً)

تعتمد الصناعات النفطية عالمياً وفي منطقة الخليج خاصة على الدور الكبير والمهم الذي يلعبه المستثمر الأجنبي بسبب قدرته على نقل الخبرات وتوفير التكنولوجيا المتطورة، وللتأكد من نجاح استقطاب المستثمر الأجنبي أصبحت هناك حاجة لوضع نظم تحمي هذا المستثمر وتعمل على كسب ثقته للاستثمار في المنطقة، آخذين في الاعتبار حماية حقوق الدول المستثمر فيها وتخليصها من هاجس سيطرة المستثمر الأجنبي على الثروات.



Sessions' Pivots

First Session: International Oil Transparency Initiatives (First Day-11:00 am)

This session aims at identifying the criteria derived from transparency and corruption fighting agreements recently ratified by several countries, and the experiences of such countries in this concern.

The session will cover the actual experiences of countries and organizations that adopted corruption fighting and transparency enhancement in oil and gas sectors aiming at protecting the productivity of such wealth, and verifying the continuity of its success in achieving the anticipated gains, being the corner stone of economy. Countries of the region, particularly the State of Kuwait shall benefit from such experiences, and adopt appropriate ones.

Second Session: Targeted Transparency in the Oil Sector (First Day-5:30 pm)

Transparency is an important tool of enhancing disinterest and corruption fighting, leading to trusting organizations. However, applying transparency criteria differs from one sector to another and from one organization to the other, despite the fact that all these practices aim at clarity and publicity before investors, controlling authorities and the society.

On the contrary, misuse of transparency in oil industry or its wrong application may get the company or the organization involved in a whirl of problems leading to hendering projects.

This shows how important this pivot is; Kuwait seeks, through its oil companies, to set strong basis for transparency and integrity that match oil industry, lead to its continuity and advancement, and achieve its anticipated goals being:

- Clarity and availability of information.
- Enhancing trust.
- Stability and growth

Third Session: The Importance of Transparency For Foreign Investors (First Day-7:30pm)

Oil industries globally, and in the Gulf region in particular largely depend on the great and important role played by the foreign investor due to its ability to transfer experiences and provide advanced technology. To assure success in attracting the foreign investor, the need emerged to set controls for protecting that investor the winning his trust to invest in the area, taking into consideration the protection of the right of the countries invested in it, and eradicating the obsession that the foreign investor will control its wealth.

وفي هذا المحور من المنتدى سيكون تسليط الضوء على خارطة التعامل التي يسعى لها المستثمر الأجنبي في القطاع النفطي ليضمن بها ثلاثة أمور أساسية:

- العدالة في المنافسة
- الشفافية في التعاقد
- القدرة على تحقيق الأرباح

الجلسة الرابعة: محور حوكمة القطاع النفطي (اليوم الثاني - ٥:٣٠ مساءً).

إن الأهداف التي تسعى حوكمة الشركات إلى تحقيقها تشمل: تعظيم أداء الشركات، وضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة مالياً وإدارياً وأخلاقياً، وضع أنظمة الرقابة على إدارات الشركات وأعضاء مجالس إدارتها، وضع أنظمة يتم بموجبها إدارة الشركات وفقاً لهيكل يحدد توزيع كل من الحقوق والمسؤوليات فيما بين الأطراف ذات العلاقة (مجلس الإدارة والمساهمين)، وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بسير العمل داخل الشركة والتي تضمن تحقيق أهداف الحوكمة.

وانطلاقاً من هذه القناعة يناقش هذا المحور دور الحوكمة في تحسين وضع هذا القطاع العملاق مع التركيز على الأمور التالية:

- مدى تبني الشركات النفطية الكويتية لمعايير الحوكمة.
- أهمية الحوكمة للشركات النفطية ومدى توفير الحماية لها من التقلبات السياسية.
- أهمية الحوكمة في تعزيز ثقة السلطتين التشريعية والتنفيذية في القطاع النفطي.

الجلسة الخامسة: محور الشفافية والاستغلال الأمثل للثروات (اليوم الثاني - ٧:٣٠ مساءً)

تعتبر الثروات الاستخراجية وخاصة النفط والغاز الركيزة الأساسية لدخل واقتصاد معظم الدول المنتجة والتي تسعى دوماً لاستغلال عوائد هذه الثروات لبناء الدولة ودعم التنمية، وما يستتبعه ذلك من إمكانية خلق فرص اقتصادية جيدة تستطيع الدول المنتجة الاعتماد عليها كرافد مواز للاقتصاد المحلي بجانب عوائد الثروات الاستخراجية.

وعليه يأتي المحور الخامس في هذا المنتدى ليناقش أهمية الاستغلال الأمثل للثروات، وهو هدف تسعى الدول المنتجة لتطبيقه ونجاحه، ولا شك أن للشفافية دوراً مهماً في تفعيل هذا الهدف والوصول إلى الغاية المرجوة من خلال تداخلها في القضايا التالية:



In this pivot of the forum, light will be shed on the road map sought by foreign investors in the oil sector to guarantee three basic factors:

- Fair competition
- Transparency in contracting
- Ability to make profit.

Fouth Session: Oil Sector Governance (Second Day-5:30 pm)

Corporate governance seeks to achieve the following objectives: Maximizing the performance of companies and develop systems to avoid or minimize fraud, conflicts of interests and unacceptable behavior financially, administratively and ethically, Development of control systems for corporate administrations and members of thier board, Development of systems for managing the companies according to a structure that specifies the distribution of rights and responsibilities among stakeholders, Identifying rules and procedures of processing work inside the company in a manner that guarantees the achievement of governance goals.

Based on this conviction, this pivot discusses the role of governance in enhancing the position of this giant sector, focusing on the following issues:

- How far oil companies adopt criteria of governance.
- Importance of governance for oil companies, and how far it is protected against political changes.
- The Importance of governance in enhancing the confidence of the legislative and executive powers to in oil sector.

Fifth Session: Transparency and The Ideal Utilization of Wealth (Second Day-7:30 pm)

Exploration wealth, particularly oil and gas are considered to be the main cornerstone of income and economy in most producing countries, which always sought to exploit this wealth returns to state building and development support, and the consequent possibility of creating new economic opportunities upon which producing countries can rely on parallel tributary of the local economy besides the exploratory wealth revenue.

Therefore, the fifth pivot of the forum discusses the importance of ideal utilization of wealth, which is an objective sought to be applied and made successful by the producing countries. No doubt, transparency plays an important role in activating this objective and reaching the anticipated goals through its relevance to the following issues:

- الفنية
- الاقتصادية
- أمن الأفراد وسلامة البيئة
- جلسة أوراق العمل:

تخصص الفترة الصباحية من اليوم الثاني الموافق ٢١ إبريل من الساعة ١٠ صباحا إلى ١٢ ظهرا لعرض أربع أوراق عمل تتعلق بالشفافية في الموارد البشرية، إدارة البيئة، المشتريات والإعلام النفطي، ويقدمها كل من د. محمد الرفاعي، م. فهد الديحاني، م. ابراهيم فرج و د. عبدالله بدران ويرأس الجلسة د. مشعل السمحان.



- Technical Issues.
- Economic Issues.
- Health, safety and environment.
- Papers session:

The morning time of the second day, 21 April will be allocated from 10 am to 12 noon to discuss four working papers pertaining to Transparency in Human Resources, Environmental Management, Procurement and oil media, and will be presented by Dr. Mohammed Rifai, Eng. Fahad Al-Daihani, Eng. Ibrahim Faraj, Dr. Abdullah Badran, this session would be headed by Dr. Meshaal Al Samhan.

كلمة راعي المنتدى حضرة صاحب السمو أمير الكويت
الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه

يلقيها نيابة عن سموه

معالي الفريق / د . محمد محسن العفاسي

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

في حفل افتتاح «منتدى الكويت للشفافية – الرابع ٢٠١٠م»

شيراتون الكويت

يوم الثلاثاء ٢٠ أبريل ٢٠١٠م – الساعة التاسعة والنصف صباحا

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

انه لشرف عظيم بان أنوب عن سيدي ، راعي هذا المنتدى حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – حفظه الله ورعاه، أن أنقل لكم تحيات سموه حفظه الله ورعاه وتمنياته لهذا المنتدى بالتوفيق و النجاح كما يسعدني أن أرحب بكم في منتدى الكويت للشفافية الرابع ، تحت شعار «الشفافية في الصناعات النفطية».

لقد خطت الحكومة الكويتية خطوات رائدة في مجالات الإصلاح المتنوعة فشاركت في التوقيع على «اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد» فكانت دولة الكويت من الدول السباقة بالتوقيع على تلك الاتفاقية منذ أن وضعتها «الأمم المتحدة» في عام ٢٠٠٣م، كما قام مجلس الأمة الكويتي بالصادقة على تلك الاتفاقية وصدرت بقانون في عام ٢٠٠٦م، كذلك قام مجلس الوزراء بتشكيل فريق الحوكمة ومحاربة الفساد في عام ٢٠٠٨م الذي قام بالتعاقد مع البنك الدولي لوضع وتطوير الكثير من التشريعات والنظم التي من شأنها أن تعزز من عمليات الإصلاح.

الإخوة والأخوات الحضور

ولعل من أبرز وأكبر عمليات الإصلاح التي قامت بها الحكومة هي وضع خطة تنمية طويلة الأمد تمتد حتى عام ٢٠٣٥م، وخطة إنمائية متوسطة الأجل للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٣ ، فوجود خطة طموحة متفق عليها بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يأتي في مقدمة عمليات الإصلاح الذي تتطلبه الدولة العصرية .

كما قامت الحكومة، ومن خلال المجلس الأعلى للتخطيط بتحديد سياسات لخطة التنمية، فاشتملت سياسات الإدارة العامة والتخطيط والمعلومات على محور خاص بسياسات الإدارة الحكومية والشفافية والمساءلة، كما ضمت خطة الدولة ضرورة إصدار مجموعة من التشريعات الجديدة التي تعزز الشفافية وتكافح الفساد .

كما تم الاتفاق بين الحكومة ومجلس الأمة في بداية دور الانعقاد الحالي للمجلس على مجموعة من الأولويات

كان من بينها انجاز قوانين مكافحة الفساد، على أمل أن يتم انجازها قبل فض انعقاد هذا الدور.

وإيماننا من الحكومة بأهمية الشفافية، وحيث أن مواجهة الفساد لا تقتصر على طرف واحد حتى ، فإننا على ثقة بأن مكافحة الفساد تتطلب تضافر كافة الجهود من الحكومة ومجلس الأمة والمجتمع المدني، ولعل هذا المنتدى الذي تنظمه سنويا جمعية الشفافية الكويتية لهو خير تعبير على تضافر الجهود لحماية وطننا من آفة الفساد .

وحيث يعتبر القطاع النفطي هو الشريان الرئيس لموارد الدولة، فإن الحكومة لن تتردد في دعم كل ما من شأنه تعزيز معايير الحوكمة والشفافية في المؤسسات والشركات العاملة في هذا القطاع الحيوي، وستعاون مع مجلس الأمة والمجتمع المدني لتعزيز الشفافية في إدارة وتشغيل وتطوير مرافق قطاعنا النفطي .

الإخوة والأخوات الحضور....

إننا على ثقة، من خلال استعراض فعاليات منتدى الكويت للشفافية، والمشاركين فيه إلى أننا سنستمع إلى العديد من الخبرات والرؤى.. التي من شأنها أن تساهم في تطوير صناعتنا النفطية .

في الختام لا يسعني إلا أن، أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى جمعية الشفافية الكويتية على تنظيم هذا المنتدى الهام في هذا التوقيت، والشكر موصول للجنة المنظمة للمنتدى على حسن الإعداد والتنظيم، متمنيا لكم جميعا التوفيق لتقديم ما هو نافع ومفيد .

داعين المولى عز وجل أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير و السداد لبلدنا الغالي في ظل القيادة الحكيمة لسيدتي حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي عهده الأمين الشيخ / نواف الأحمد الجابر الصباح وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ / ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح حفظهم الله ورعاهم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

حفل افتتاح منتدى الكويت للشفافية - الرابع ٢٠١٠م

كلمة صلاح محمد الغزالي

رئيس جمعية الشفافية الكويتية

- ممثل راعي الحفل حضرة صاحب السمو أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح..
- معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور محمد محسن العفاسي
- ضيوف منتدى الكويت للشفافية

الإخوة والأخوات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

لقد درجت جمعية الشفافية الكويتية، على تنظيم منتدى الكويت للشفافية، في السنوات الثلاث الماضية، فخصص المنتدى الأول لمناقشة قضايا مكافحة الفساد، والثاني لإصلاح الخدمة العامة، والثالث حول إستراتيجية الدولة حتى العام ٢٠٢٥ لتحويل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً، في حين خصص هذا المنتدى لمناقشة «الشفافية في الصناعات الإستخراجية».

وللتعرف على وضع دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية سنويا لترتيب دول العالم في هذا المؤشر، نستعرض معكم الجدول الآتي:

الترتيب عربيًا	الترتيب دوليًا	الدرجة من 10	السنة
4	35	5.3	2003
7	44	4.6	2004
7	45	4.7	2005
6	46	4.8	2006
6	60	4.3	2007
7	65	4.3	2008
8	66	4.1	2009

ولعل المرحلة الأولى في الإصلاح هي وصف العلاج المناسب لمرض الفساد، وقد أجمعت دول العالم على التوقيع على "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" في ٩/١٢/٢٠٠٣م، وكانت الكويت إحدى الدول الموقعة على الاتفاقية في هذا التاريخ، باعتبارها تضع العلاج المناسب لحالات الفساد، ويبقى على كل دولة طرف في هذه الاتفاقية إصدار التشريعات اللازمة وإنشاء الأجهزة المطلوبة لتنفيذ نصوص الاتفاقية على المستوى المحلي.

وفي الكويت، صادق مجلس الأمة على "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" وصدر القانون رقم ٤٧/٢٠٠٦م بالموافقة على الاتفاقية ونشر في الجريدة الرسمية "الكويت اليوم" في ١٠/١٢/٢٠٠٦م، لتصبح الاتفاقية جزءاً من منظومة القوانين الكويتية.

وحتى تستكمل الكويت مسيرتها في مكافحة الفساد، فإن الاتفاقية تستلزم صدور عدد من التشريعات وإنشاء أكثر من جهاز، لذلك قامت الجمعية بإعداد قانون حق الاطلاع وحرية الحصول على المعلومات، تنفيذاً لنصوص الاتفاقية، وتم تقديمه إلى مجلس الأمة بالتعاون مع عدد من أعضاء المجلس.

كما قامت الجمعية بإعداد أربعة قوانين تتطلبها الاتفاقية في كثير من موادها، وهي قوانين: مكافحة الفساد، الذمة المالية، تعارض المصالح، حماية المبلغ.. وتعاونت في تقديمها إلى مجلس الأمة مع عشرين برلمانيا، ثم تم دمج تلك القوانين الأربعة في "قانون الهيئة العامة للنزاهة" بناء على طلب من لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في مجلس الأمة.

لقد كان الاتفاق مع مجلس الأمة على أن تنال قوانين مكافحة الفساد الأولوية في الإقرار خلال دور الانعقاد الحالي لمجلس الأمة. حيث تم الاتفاق على موعد ٢٠٠٩/١٢/٩م، ولكن لم تنعقد هذه الجلسة، والآن نطالب بموعد بديل لمناقشة وإقرار تلك القوانين، أملين أن لا ينتهي دور الانعقاد الحالي لمجلس الأمة دون إقرارها، لأن ذلك يعني دخولنا في العام الثامن من تاريخ التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة دون تنفيذها.

الإخوة والأخوات

لقد كان اختيارنا لموضوع المنتدى الرابع "الشفافية في الصناعات النفطية" من منطلق أن النفط هو المورد الأول للدخل في الكويت، حيث يبلغ ٩٢،٤% من الإيرادات، وباعتبار أن خطة التنمية ونهضة الدولة تعتمدان بشكل رئيسي على عوائد النفط.

ولما كانت البنية التحتية والآبار والمراكز والمصانع والمرافئ النفطية أمست متهاكة بعد مرور (٧٥) سنة على انطلاق الصناعة النفطية الكويتية، ومتقدمة بالقياس مع النمو الصناعي في هذا القطاع الحيوي، فضلاً عن الخطة الطموحة للقطاع النفطي للتوسع في الصناعة النفطية بهدف الوصول إلى إنتاج يومي للنفط يقدر بأربعة ملايين برميل بالمقارنة مع مليونين ونصف برميل عند وضع الخطة، كل ذلك يتطلب حجماً كبيراً من الإنفاق، وهو ما يستلزم ثقة متبادلة ما بين القطاع النفطي من جهة وما بين المجتمع المدني الكويتي ومجلس الأمة والجهات الرقابية في الدولة من جهة أخرى.

من كل هذه المنطلقات جاء موضوع هذا المنتدى "الشفافية في الصناعات النفطية"، لنبحث ما يحتاجه القطاع النفطي من قيم الشفافية وما تتطلبه الصناعة النفطية من معايير الحوكمة، والتعرف على المبادرات الدولية في مجالات الشفافية النفطية، ومتطلبات المستثمر الأجنبي لمثل هذه الشفافية.

ولا نخفيكم القول، أن الجديد في منتدى هذا العام، ليس الموضوع فقط، ولكن الجديد الأهم هو ما ستؤول إليه جلسات المنتدى، وما ستنتهي إليه أعماله، حيث بدأنا قبل شهرين من الآن في الحديث مع مؤسسة البترول الكويتية للاتفاق على انضمام الكويت إلى "مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية" وقد قطعنا سوياً شوطاً جيداً في هذا المضمار، ففي دخولنا للمبادرة نكون قد انضمنا طوعاً إلى أكثر من ٣٥ دولة من الدول المنتجة للنفط والغاز، بالتعاون مع أكثر من سبعين شركة عالمية تعمل في مجال الصناعات الإستخراجية تعاهدت على تطبيق معايير الشفافية، فضلاً عن المجتمعات المدنية حول العالم، لضمان تطبيق معايير الشفافية، حيث قامت كل دولة من هذه الدول المنضمة إلى الاتفاقية بتشكيل مجلس محلي يضم ثلاثة أطراف وهي القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بهدف مراقبة تطبيق معايير الحوكمة عموماً والشفافية والنزاهة والمساءلة خصوصاً في الصناعات الإستخراجية.. الأمر الذي يزيد من ثقة المجتمعات المدنية في شفافية أعمال تلك الصناعات، ونزاهة القائمين عليها من الحكومة والمتعاملين معها من القطاع الخاص، في ميثاق جماعي يتعهد فيه أطراف الصناعات الإستخراجية بالبعد عن كافة أشكال الفساد من رشوة ومحاباة وسوء استغلال السلطة العامة لتحقيق أغراض شخصية.

وكلنا أمل في أن تعلن الحكومة الكويتية، ممثلة في وزارة النفط ومؤسسة البترول الكويتية، عن عزمها الانضمام إلى "مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية" خلال سنة، ففي ذلك تعزيز لجهود تطبيق معايير الحوكمة وتعزيز ثقة الجمهور في هذا القطاع الهام.

آملين أن يحقق المنتدى، من خلال محاوره، وضيوفه، والمشاركين فيه، وكذلك جلسات الحوار الجانبية والاجتماعات الثنائية، ما نصبوا إليه من أهداف قد وضعناها عند التخطيط للمنتدى.

الإخوة والأخوات

في ختام هذه الكلمة، لا يسعنا إلا أن نسجل شكر وتقدير جمعية الشفافية الكويتية، لحضرة صاحب السمو أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه على رعايته الكريمة للجمعية ولتدريباتها السنوية الأربعة، وإلى معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور محمد محسن العفاسي على حضوره الشخصي، وإلى معالي وزير النفط ووزير الإعلام الشيخ أحمد عبدالله الصباح وكذلك نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية السيد سعد الشويب على رعايتهم ودعمهم لأعمال هذا المنتدى.

وشكراً لأعضاء اللجنة التحضيرية برئاسة أمين الصندوق في الجمعية صلاح عبدالعزيز الحميضي، وأعضاء اللجنة العلمية برئاسة د. مشعل السمحان، وشكر خاص لمتطوعي الجمعية في كافة لجانها، ولوسائل الإعلام الوطنية التي دعمتنا في مسيرتنا وما زالت.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



برنامج المنتدى

اليوم الأول

الثلاثاء ٢٠ أبريل ٢٠١٠

الجلسة الأولى الثلاثاء .. ١١ صباحاً

• المحور

مبادرات الشفافية النفطية الدولية

• رئيس الجلسة

الشيخ أحمد عبدالله الصباح وزير النفط ووزير الإعلام

• المشاركون

السيد بيتر إيجين رئيس مجلس الإدارة، مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية EITI

Chairman of the Board Industries
Transparency Initiative Extractive EITI Prof. Dr. Peter Eign

السيدة كارين ليساكيرز مدير معهد مراقبة الإيرادات RWI.

Revenue Watch Institute RWI Mrs. Karin Lissakers

السيد توفيق البذيجي عضو المجلس اليمني للشفافية والصناعات الإستخراجية.

اليوم الأول

الثلاثاء ٢٠ أبريل ٢٠١٠

الجلسة الثانية الثلاثاء ٣٠ : ٥ مساءً

• المحور

الشفافية المستهدفة للقطاع النفطي

• رئيس الجلسة

جامعة الكويت

الدكتور رياض الفرس

• المشاركون

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، مؤسسة
البتترول الكويتية KPC

السيد سعد الشويب

رئيس مجلس الإدارة - جمعية الشفافية الكويتية KTS

السيد صلاح الغزالي



اليوم الأول

الثلاثاء ٢٠ أبريل ٢٠١٠

• المحور

أهمية الشفافية للمستثمر الأجنبي

• رئيس الجلسة

السيد خليفة حمادة
وكيل وزارة المالية

• المشاركون

السيد أحمد العرييد
الرئيس التنفيذي، شركة دانة غاز. DANA GAZ CO.

السيد مايكل بري
Senior Advisor Exxon Mobil Corporation

Michael Perry

السيد حمد التركيت
الرئيس التنفيذي، شركة ايكويت للبتروكيماويات EQUATE

اليوم الثاني

الأربعاء ٢١ أبريل ٢٠١٠

الجلسة الرابعة الأربعاء ٣٠ : ٥ مساءً

• المحور	
حوكمة القطاع النفطي	
• رئيس الجلسة	
السيد علي محمد ثنيان الغانم	رئيس مجلس الإدارة، غرفة تجارة وصناعة الكويت
• المشاركون	
السيد جون ولكوكس	رئيس مجلس الإدارة Sodali مجموعة GWM
Mr. John wilcox	Chairman of the Board Sodali group GWM
السيد عبدالله النيباري	رئيس مشروع الشفافية في الإيرادات، منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد،
السيد علي الهاجري	العضو المنتدب للشؤون المالية والإدارية، مؤسسة البترول الكويتية KPC

اليوم الثاني

الأربعاء ٢١ أبريل ٢٠١٠

الجلسة الخامسة الأربعاء ٧:٣٠ مساءً

• المحور

الشفافية والاستغلال الأمثل للثروات

• رئيس الجلسة

الشيخ أحمد الفهد الصباح

نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون التنمية ووزير الدولة لشؤون الإسكان

• المشاركون

رئيس وحدة الطاقة والبيئة، مركز التميز، جامعة الكويت Flopy

السيد د. عباس المجرن

مديرة جمعية كيمبردج لأبحاث الطاقة CERA

السيدة ليلي بن علي

عضو البرلمان وعضو الجمعية البحرينية للشفافية

السيد د. جاسم حسين



المحور الأول:
مبادرات الشفافية النفطية الدولية

الجلسة
الأولى

اليوم الأول

BIODATA

*H.E. Sheikh Ahmed Al-Abdullah Al-Ahmad Al-Sabah
Minister of Oil, Chairman of KPC's Board of Directors
Kuwait*



Educational Qualification:

- 1976 : B.A. Economics, Business Administration – Finance (Banking & Investment) – University of Illinois.

Practical Experience (Government Sector) :

- Feb. 2009: Minister of Oil and information
- Feb. 2006 – Mar. 2007 : Minister of Health
- June 2005 – Feb. 2006 : Minister of Communication & Minister of Health
- July 2003 – June 2005 : Minister of Communication & Minister of Planning
Minister of State for Administrative Development
- Feb. 2001 – July 2003 : Minister of Communication
- July 1999 – Feb. 2001 : Minister of Finance & Minister of Communication

Practical Experience (Private Sector) :

- Nov. 1997 – July 1999 : Deputy Chairman & Managing Director - Al-Ahli Bank of Kuwait
- May 1987 – Nov 1997 : Chairman & Managing Director – Burqan Bank

Central Bank of Kuwait :

- May 1987: Manager of Banking Super Vision Dept.
- May 1985: Acting Manager of Banking Super Vision Dept.
- August 1984: Head of Research Section
- Feb. 1981: Financial Researcher
- March 1978: Financial Researcher

Kuwait Financial Centre:

- April 1977 – March 1978 : Financial Analyst



Prof. Dr. Peter Eigen

is a lawyer by training. He has worked in economic development for 25 years, mainly as a World Bank manager of programs in Africa and Latin America; from 1988 to 1991 he was the Director of the Regional Mission for Eastern Africa of the World Bank. Under Ford Foundation sponsorship, he provided legal and technical assistance to the governments of Botswana and Namibia.

In 1993 Eigen founded Transparency International (TI), a non-governmental organization promoting transparency and accountability in international development.

From 1993 to 2005 he was Chair of TI and is now Chair of the Advisory Council. In 2005, Eigen chaired the International Advisory Group of the Extractive Industries Transparency Initiative (EITI) and became Chair of EITI in 2006. In 2007 he founded

the Berlin Civil Society Center and chairs its Board.

Eigen has taught law and political science at the universities of Frankfurt Main, the John F. Kennedy School of Government/ Harvard, SAIS/ Johns Hopkins, University of Washington and Bruges College of Europe. Since 2002, he is teaching as an Honorary Professor of Political Science at the Freie Universität, Berlin. In 2000, he was awarded the 'Honorary Doctor' degree at the Open University, UK, in 2004, the Readers Digest Award "European of the Year 2004" and in 2007 the Gustav Heinemann Award.

Eigen is member of the board of the NGOs Kabissa, building the capacity of African non-profits, and the Center for International Environmental Law (CIEL), providing environmental legal services. Since 2007 Eigen is a member of Kofi Annan's Africa Progress Panel (APP). In 2009 he joined the Management Board of the African Legal Support Facility of the African Development Bank.

D. Emerging Impact

- The EITI Global Conference held last year in Doha gave us an opportunity to assess the emerging impact of the initiative. At that Conference the EITI was held up as a shining example of how multi-stakeholder initiatives can address the challenges of governance in the extractive sector. But much of this praise has been premature. The initiative is still young. In the past 2 years the number of EITI implementing countries has more than doubled to 32.
- EITI recently crossed an important milestone: 9 March was the deadline for the first 22 countries that became EITI Candidates in 2008 to complete an independent EITI Validation, the EITI's quality assurance mechanism. Validation has begun in 21 countries of which two are already compliant¹. All these countries have produced and published EITI reports reconciling the payments companies say that have made, with the revenues government say that they have received.
- This Validation process for the first time gives us a clear picture of how the relationship between transparency, multi-stakeholderism and governance works. In many countries we have seen specific cases of civil society being given increased voice, legitimacy and democratic space, as part of the EITI process. In others, where this voice has been threatened or intimidated, the EITI has proven to be a critical instrument for demanding that civil society plays its rightful role in governance and society.
- I expected to see all of that though I am heartened by the extent of EITI as part of the process. I also find it welcome to note how countries are seeing the EITI contributing to trust-building. Building on this, most of the countries that are now joining the EITI are not those plagued by corruption in the extractives sector. Governments, like Norway with their plentiful oil, want to use the EITI to inform the public on revenues and address some misunderstandings about contracts and deals. Others like Yemen use it as a way to engage communities on a wider set of issues. For post-conflict countries, like Iraq and Afghanistan, it is a part of a wider peace and reconciliation process. And I am pleased to see how some companies are embracing it, like Statoil in Norway, to show communities how much they are paying to various levels of Government. EITI is evolving well beyond a 'resource-curse' initiative and into a vehicle to build trust at the regional/local level. This, I believe, could provide some salutatory lessons for a world facing the dangers and difficulties of financial volatility and distrust.
- Therefore, it is not a matter of creating new models for transformative harnessing of the extractive sector, it is a matter of providing the guidance, information and the platform, for all stakeholders, especially civil society, to play their full role in its management. The EITI is becoming a community, bringing together countries that have managed their resources well, such as Norway, with those that have a lot further to go.

¹ The others are Cameroon, Central African Republic, Republic of Congo, Côte d'Ivoire, Democratic Republic of Congo, Equatorial Guinea, Gabon, Ghana, Kazakhstan, Kyrgyzstan, Mali, Mauritania, Mongolia, Niger, Nigeria, Norway, Peru, Sierra Leone and Timor Leste.



investment institutions are supporters of the EITI.

- The role of civil society is critical to ensure the accountability of the management of the sector. The EITI provides the civil society with a platform and forum for dialogue with the government and companies.

- Implementation of the EITI standard leads to a wide range of benefits:

- o Governments benefit from implementing a standardised and internationally recognised process for transparency in natural resource management. In many countries, revenues from oil, gas and mining create political and economic distortions and high expectations.

Implementing the EITI builds governance capacity, improves international credibility, can lead to increased government revenue and affirms that the government is committed to fighting corruption.

- o Honest and successful companies benefit from a level playing field and enhanced investment climate that is established by the transparency and good governance.

- o All parties benefit from the creation of the multi-stakeholder group to discuss issues and build trust between governments, companies and citizens.

- o Energy security is also enhanced by a more transparent and level playing field. Energy importing countries gain from increased stability in supplier countries. This increased stability encourages long-term investment in production – and thus ensures a more stable supply.

C. EITI expectations – necessary but not sufficient

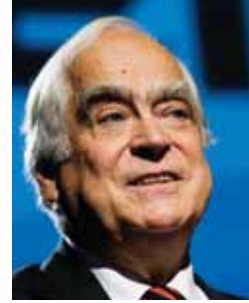
- Revenue transparency by itself is not enough to ensure that natural resource wealth generates benefits and development for country's citizens. To be clear, the EITI does not claim to be the solution to the so called "resource curse".
- Resource rich countries, whose citizens suffer from poverty, have often a multitude of complex political, social and/or economic problems, but revenue transparency is the key starting point to improve the situation.
- What we are seeing is that basic revenue transparency can become the starting point for other discussions about wider natural resource governance issues. Some basic information about what governments receive leads to discussions about how the money is spent or to why oil, gas and mining contracts look like they do.
- That is why the EITI shall keep its focus and why it is precisely this tight focus that makes the EITI

important in fostering wider change.

New models of good governance in extractive industries through transparency

Speaking notes Dr Peter Eigen, Chairman of the Extractive Industries Transparency Initiative

(EITI)



A. Opening remarks: the importance of governance in the extractive industries

- Governance of natural resources is one of the most difficult challenges facing the modern world. We are all aware of what happens when it is done wrong: resource extraction has led to poverty, conflict and corruption. Nearby, Iraq has suffered years of conflict, corruption and instability essentially around the control of its oil. Within this Gulf, Yemen is struggling to manage its bountiful resources.

With good governance, the extraction of these resources can generate large revenues to foster growth and reduce poverty. Ensuring this requires trust-building, transparency, and freedom to hold governments to account.

- We have all seen cases in the extractive sector where opacity and silence has created mistrust and suspicion. Affected communities and ordinary citizens often assume that the government and companies are in cahoots to keep the wealth for themselves. Sometimes companies feel that governments and citizens are ganging up on them to reset the rules and renegotiate contracts. This is where I believe that transparency comes in.

B. A brief introduction to the EITI: a global standard for transparency in oil, gas and mining

- The Extractive Industries Transparency Initiative (EITI) is an effort to make natural resources benefit all. It is a standard to strengthen governance by improving transparency and accountability in the extractives sector. This is done through the publication of company payments and government revenues from oil, gas and mining. After all, it only seems reasonable that the citizens of a country have reasonable access to information about how much their government makes when national assets are sold off. The EITI has a robust yet flexible methodology that is being adapted in all the EITI implementing countries, since they are at different stages of economic and political development.
- The process is in every implementing country overseen by a broad coalition of participants from the government, companies and civil society.
- 32 countries are already well underway in implementing the EITI – 32 different models of implementation – yet one standard. Two of the countries, Azerbaijan and Liberia, have successfully completed Validation – the EITI quality assurance mechanism – and become Compliant. 48 of the largest oil, gas and mining companies and over 80 global



Biography

Karin Lissakers



Karin Lissakers is Director of the Revenue Watch Institute, a non-profit organization that promotes the transparent, accountable and effective management of oil, gas and mining revenues to help countries realize the full economic benefit of their natural resource wealth. Lissakers has served as an advisor to George Soros on issues of globalization, represented the United States on the IMF Executive Board and held other senior posts in the US government. She is an author, a former Senior Associate of the Carnegie Endowment for International Peace and has headed the International Business and Banking Program at Columbia University's School of

دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ مبادرة الشفافية للصناعات

الاستخراجية (EITI)

توفيق عبده احمد البذيجي

رئيس مجلس الشفافية ومراقبة الصناعات الاستخراجية (TCEIW)

عضو مجلس الشفافية اليمني للصناعات الاستخراجية (YEITI)

المقدمة:

يعاني الاقتصاد اليمني ترددا ملحوظا تعود جذوره إلى تسعينيات القرن الماضي اثر ما عانته البلاد من تبعات اقتصادية ناجمة عن حرب الخليج الأولى وحرب صيف عام ١٩٩٤م الأهلية في اليمن.

وتعود أهم أسباب استمرارية ترددي الأوضاع الاقتصادية في اليمن إلى الانتشار الواسع لمظاهر الفساد وظهور منظومة فساد كبيرة أضحت تستنزف أهم موارد البلاد الرئيسية، أما الحكومة اليمنية فقد ظلت عاجزة عن تبني وتنفيذ استراتيجيات وسياسات اقتصادية قادرة على وضع المعالجات الكفيلة بتحقيق النهوض الاقتصادي والتموي كما أن استمرار عجزها عن تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي يعيق ويعطل الجهود الترموية في مختلف المجالات وفي ظل الظروف الحالية لا يزال اقتصاد البلاد معتمداً إلى حد كبير على الصادرات النفطية حيث يشكل النفط أكثر من ٩٠٪ من عائد الصادرات وما يقدر بـ ٧٥٪ من عوائد الحكومة. مما يجعل البلد عرضة للتقلبات العالمية في أسعار النفط. وتعتبر احتياطات اليمن من النفط متواضعة، حسب المقاييس الخليجية والتي بدأت تتناقص بشكل متسارع من ٢٠٠،٠٠٠ برميل في اليوم في عام ٢٠٠٥ إلى أقل من ٣٨٤،٠٠٠ برميل في نهاية ٢٠٠٦ إلى ٢٨٤،٠٠٠ برميل في نهاية ٢٠٠٩ ويتوقع أن تستنزف احتياطات اليمن من النفط خلال ١٥ عاما.

التزامات الحكومة اليمنية تجاه المبادرة

أعلنت اليمن التزامها الرسمي بتطبيق مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١١١) الصادر في ١٣ مارس ٢٠٠٧م، وفي ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٧م تم قبول اليمن كبلد مرشح في مبادرة الشفافية (EITI) بعد توقيعها على تنفيذ المبادرة واستيفائها لكافة المؤشرات الأربعة في مرحلة التوقيع لمصوفة المصادقة وتم تعيين وزارة النفط والمعادن لتكون المنسق في تطبيق تلك المبادرة.

المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية (YEITI)

تجسيدا للالتزام الحكومة بتنفيذ المبادرة ثم تأسيس المجلس اليمني للشفافية في أغسطس ٢٠٠٨م من ١١ عضواً من كافة أصحاب المصلحة بما فيهم المجتمع المدني: (٣ حكومة، ٢ شركات، ٢ مجتمع مدني، ١ برلمان، ١ عضو هيئة مكافحة الفساد).

يهدف مراقبة وتسهيل تطبيق المبادرة واتخاذ القرارات اللازمة لذلك وضمن الدعم الكافي لانجاز خطة عمل الانضمام للمبادرة، وخلال اجتماعات المجلس في الفترة ما بين أغسطس ٢٠٠٧م ونهاية ٢٠٠٨م وبعد مداوات ومقترحات مختلفة تمت الموافقة بأغلبية أصوات الأعضاء على:

١ - اتخاذ القرارات داخل المجلس بأغلبية ٨ أصوات

٢ - إخضاع سجلات شركات النفط للمطابقة مع التدقيق لتعاقدات مختارة Reconciliation and audit testing of specified transaction

وبسبب رفض الشركات النفطية تأجل الحسم في هذا الأمر، وبرغم أن توافقاً حوله تم مع الشركات أثناء انعقاد مؤتمر الدوحة في فبراير ٢٠٠٩م (بمشاركة ممثلين عن EITI وعن البنك الدولي) إلا أن الشركات ظلت رافضة حتى شهر أكتوبر ٢٠٠٩ حين بدأ موقفها بتغيير.

المعوقات في عمل المجلس اليمني للشفافية:

- ١ - عدم وجود مقر مستقل للمجلس
- ٢ - عدم صدور قرار وزاري بأسماء أعضاء المجلس لإكمال الصفة القانونية للمجلس
- ٣ - تعطل عمل المجلس لفترة طويلة بسبب تصلب موافق بعض الأعضاء (٢ من الشركات النفطية) ورفضهم لجميع الحلول والتسويات.

دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل المجلس اليمني للشفافية وتنفيذ المبادرة:

أولاً: دور المنظمات من داخل المجلس:

منذ نشأة المجلس ومنظمات المجتمع المدني تدعم وبقوة مبادرة EITI في اليمن، وعملت على تفعيل عمل مجلس الشفافية والتزمت بجميع القرارات الصادرة عنه بالرغم من أنها لم تلب مستوى الطموح الذي تصبو إليه.

وحرصت على ان يتم التطبيق الصائب للمبادرة وفقاً لمبادئ الحكم الرشيد في المجالات المتعلقة بالإيرادات من النفط والغاز والأنشطة التعدين والعمل على تخفيض حدة الأثر السلبي الناجمة عن سوء إدارة تلك الإيرادات بحيث تصبح تلك الإيرادات محركاً هاماً يدفع النمو الاقتصادي الطويل الأمد ويسهم بتحقيق التنمية المستدامة وتخفيض أعداد الفقراء.

لقد بذل معظم أعضاء مجلس الشفافية الذين يمثلون الجهات المختلفة مع منظمات المجتمع المدني جهوداً كبيرة لمدة أكثر من عام ونصف وعملوا بمهنية ومسؤولية على تقريب وجهات النظر للخروج بقرارات ترضي جميع الأطراف. وقد اضطرت منظمات المجتمع المدني ان تستجيب لضغوط الجهات المختلفة داخل المجلس والتنازل عن بعض المواقف والقرارات التي تم اتخاذها سابقاً بالأغلبية، لغرض تفعيل عمل المجلس والدفع به نحو الأمام، وحتى لا يتم استئصال اليمن من قائمة مبادرة EITI مما قد يؤثر سلباً على اليمن. ومع ذلك واجهت مقترحات المعالجة بالرفض الشديد من قبل ممثلي الشركتين كما اشرنا، الأمر الذي أعاق عمل المجلس لفترة طويلة.

ثانياً: دور المنظمات من خارج المجلس:

فقد اتضح من تجربة عمل الأعوام الثلاثة في تنفيذ المبادرة (منذ إعلان اليمن قبول الانضمام للمبادرة مطلع عام ٢٠٠٧)، أن عدم مبادرة منظمات المجتمع المدني في المتابعة والتوعية والضغط للسير قدماً في تنفيذ الإجراءات المطلوبة لاستكمال شروط الانضمام للمبادرة قد جعل زمام المبادرة والتحكم في آليات العمل ومواعيده بيد ممثلي الحكومة والشركات الخاصة، الذين عجزوا عن الوفاء بالالتزامات المطلوب تنفيذها خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

وبمجرد أن بدأ المجتمع المدني يتبنى بعض الأنشطة والفعاليات الضاغطة منذ أكتوبر ٢٠٠٩ بدأت كثير من الإجراءات والخطوات تأخذ طريقها للتنفيذ، وساعد ممثلو المجتمع المدني في المجلس، على الدفع بالعمل قدماً ومارسوا أدواراً إيجابية لحل قضايا الخلاف العالقة بين الأطراف المكونة للمجلس وتقريب وجهات النظر والدفع بمجلس الشفافية إلى الأمام.

قامت منظمات المجتمع المدني اليمنية بالتواصل مع عدد من المنظمات الدولية المختصة بالشفافية ومراقبة الموارد وخاصة في مجال الصناعات الاستخراجية وبالذات سكرتارية EITI PWYP و RW وذلك للبحث عن أوجه التعاون والشراكة معها والاستفادة من خبراتها الطويلة للمساعدة في تفعيل أعمال المجلس والدفع به إلى الأمام بعد أن وصل المجلس إلى طريق مسدود . . وقد نتج عن ذلك مايلي:

١ - عقد لقاء لمنظمات المجتمع المدني المشكلة في المجلس مع المانحين في اليمن لاطلاعهم على أعمال المجلس وأبرز التحديات التي تواجهها المبادرة في اليمن وبحث أوجه التعاون المختلفة لدعم المبادرة.

٢ - عقدت ورشة تدريبية هامة حول EITI لعدد ٢٥ مشاركاً من منظمات المجتمع المدني وهيئة مكافحة الفساد ومجلس النواب، وكان أهم ما ترتب عنها الإعلان عن مبادرة بناء تحالف من منظمات المجتمع المدني في اليمن لدعم و تعزيز دور المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الإستخراجية.

٣- بجهود حثيثة لنائب سكرتارية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) الذي أجرى لقاءات عديدة مع ممثلي منظمات المجتمع المدني والحكومة والشركات ويتعاون من (RWI و PWYP) تم البحث مجدداً في القضايا الخلافية داخل المجلس اليمني للشفافية والتوصل إلى بعض التوافقات التي أحييت مجدداً أعمال المجلس وتواصلت اجتماعاته ابتداء من ٢١ أكتوبر ٢٠٠٩م للبت في الشروط المرجعية لشركة المطابقة ومعايير اختيارها وغيرها .

وكانت المداولات التي رافقت ورشة عمل المجتمع المدني ومداولات تأسيس التحالف اليمني للشفافية ومراقبة الصناعات الاستخراجية قد أظهرت بعض الملاحظات التي أبداهها المجتمع المدني حول عمل المجلس، وأهمها:

١ - الاعتراض على طريقة اختيار ممثلي المجتمع المدني في المجلس حيث إن احد الممثلين فرض فرضاً ولم ينتخب.

٢ - حجب الكثير من المعلومات عن طبيعة عمل المجلس وقراراته وغياب التغطية الإعلامية الكافية لأعماله وعدم كفاية أنشطته التعريفية بالاتفاقية وبمتطلبات الانضمام إليها .

٣ - اعتماد أسلوب المطابقة فقط للمدفوعات أمر غير مجد في ظروف اليمن للتحقق من إيرادات النفط والغاز فالانتشار الواسع لظاهرة الفساد وغياب الشفافية يبسران سبل التهرب من فحص الحسابات لذلك لا بد من اعتماد احد الأشكال الأخرى الممكنة للتدقيق في الحسابات إلى جانب المطابقة.

تحالف الشفافية ومراقبة الصناعات الاستخراجية

أصبح مبدأ الشفافية وسيلة ناجحة للقضاء على الفساد بمختلف مجالاته وأشكاله.. ويمكن تحقيق ذلك عندما يطبق هذا المبدأ بآلية عمل فاعلة.. تقوم الشفافية على التدفق الحر للمعلومات. فهي تتيح الاطلاع المباشر على العمليات والمعلومات، وتوفر معلومات كافية تساعد على الفهم والرقابة. وهنا نؤكد أن تطبيق مبدأ الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وغيرها من المجالات الأخرى، أصبح مطلباً حضارياً وإنسانياً في سبيل القضاء على الفساد.. وبالفعل فإن تطبيقه في مختلف الأطر المؤسسية يخدم الأهداف التنموية والنهوض بها، ويعزز الثقة في التعامل بين أبناء الشعب وبين مختلف المؤسسات في الدولة.. ولهذا أصبحت الشفافية مثاراً لاهتمام الجميع ومطلباً للشعب ولجهات تقييم الأداء المؤسسي بأجهزة الدولة والمنظمات الجماهيرية.

ويفترض أن تضطلع منظمات المجتمع المدني بدور فاعل في التنمية وتعزيز مبدأ الشفافية. والسبيل الأمثل لتحقيق ذلك هو تفعيل دور منظمات المجتمع المدني وتمكينها من القيام بواجباتها انطلاقاً من شراكة حقيقية وفاعلة مع الجهات الحكومية والمنظمات الدولية.. بحيث تتاح لها كافة المعلومات التي تعينها على النهوض بمسؤولياتها تحقيقاً للمصلحة العامة إدراكاً من الدولة لأهمية دورها الحيوي في ترسيخ مبدأ الشفافية من خلال ممارسة المهام الرقابية.. وإشراكها في البرامج والفعاليات الرامية إلى مكافحة الفساد وتحقيق الإصلاحات المالية والإدارية. لا بد أن ندرك أهمية تبني وخلق ثقافة أساسها الوضوح والإفصاح وحرية التعبير والمساءلة، والتخلص من ثقافة الانغلاق والانكفاء على الذات.

ولذلك فقد تم إنشاء تحالف الشفافية ومراقبة الصناعات الاستخراجية (TCEIW) Transparency) وcoalition and Extractive Industries Watch من عدد من منظمات المجتمع المدني وكان أحد أهم مخرجات ورشة عمل منظمات المجتمع المدني الخاصة بمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية - المنعقدة في صنعاء في الفترة من ١٨-٢٠ أكتوبر ٢٠٠٩م التي نظمتها مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان بالتعاون والشراكة مع (RWI) و(PWYP).

وكان الهدف من إنشاء هذا التحالف هو تحقيق الأهداف التالية:

- ١ - توحيد جهود منظمات المجتمع المدني لتحقيق الشفافية في مجال الاستخدام الجيد لموارد الصناعات الإستخراجية (نفط - غاز - معادن.. وغيرها).
- ٢ - مساندة المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية لتمكينه من تنفيذ مبادرة الشفافية في اليمن.
- ٣ - التعريف ورفع الوعي بمبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية بين منظمات المجتمع المدني وأهمية الانضمام إليها.
- ٤ - المساهمة في رفع الوعي العام، بين أوساط عموم المواطنين، بأهمية الإفصاح والتدقيق في بيانات الإيرادات الحكومية وأوجه إنفاقها.
- ٥ - العمل على ضمان حق الحصول على المعلومات من خلال التشريعات والأنشطة المجتمعية خدمة لأغراض الشفافية ومكافحة الفساد.

٦ - الرقابة على الأنشطة والأعمال المتعلقة بالصناعات الاستخراجية وتحصيل واستخدام مواردها .

إن الهدف الأساسي من إنشاء التحالف هو مساندة وتعزيز دور المجلس اليمني للشفافية والبحث في أوجه التعاون والشراكة مع أصحاب المصلحة الذين يمثلون المجلس قائمة على الشفافية والوضوح، والذي يساعد في رفع مستوى الشفافية في إيرادات الدولة من الصناعات الاستخراجية (النفط-الغاز-المعادن) وترسيخ مبدأ الشفافية كأحد دعائم الحكم الرشيد .

لذا فإن التحالف يسعى بجدية للمساعدة في تحقيق أهداف المبادرة ورفع الوعي لدى منظمات المجتمع المدني بشكل خاص، والمواطنين بشكل عام بأهمية هذه الموارد و الحق في الحصول على المعلومات الكاملة في مراحلها المختلفة من الإنتاج وحتى التصدير وكيفية إنفاق الأموال الناتجة عنها..

إن تدعيم مؤسسات المجتمع المدني وتطوير قدراتها والتنسيق والتعاون فيما بينها من خلال بناء وتطوير وتفعيل عملها، يساعد في بناء مجتمع ديمقراطي تحترم فيه حقوق الإنسان وتعزيز لدولة المؤسسات، وإلى تكامل الأدوار والتعاقد وتطوير آليات التضامن الداخلي والعمل المشترك.

وإن تحالف الشفافية يسعى من خلال هذه الشراكة إلى خلق علاقة شراكة وتكامل، لاتخاذ مواقف جماعية لتعزيز الحراك المجتمعي باتجاه ترسيخ مبدأ الشفافية والمساءلة، وإلى التوازن في الأدوار بين مؤسسات المجتمع المدني من جهة وبين الحكومة والمنظمات الدولية من جهة أخرى بهدف التكامل بين أنشطتها الهادفة إلى حماية حقوق الإنسان.



Jan.2005-present

Branch manager. HRITC

- Manage, supervise and follow-up all of the branch's work.
- Follow-up the daily routine work of the staff.
- Distribute the tasks and duties
- Make a periodic assessment of the employees.
- Financial reporting to senior management (periodical – exceptional).
- Review all the financial transactions of the branch
- Oversee the periodic inventory.
- Represent HRITC at the international and local events

MEMBER IN THE FOLLOWING ENTITES :

- The Director of The Transparency Collation for Extractive Industry Watch(TCEIW)
- The Yemeni Council for Extractive Industries(YEITI)
- Coordinator of Publish What You Pay (PWYP) in Yemen
- Coordinator of The Arab Initiative of an Equitable Budget in Yemen
- National Team for Transparency and impartiality(NTTI)
- MEPI Steering Committee in Yemen
- Global Call to Action against Poverty (GCAP)
- The boards of the coordinating councils in Yemeni Human Rights Network(YHRN)
- Coordinator of RIANSA network for the reduction of small arms
- The strategic committee to develop a general plan for the ● protection of human rights (with 17 ministries + 5 civil society organizations)

ADDRESS

- Phone:+967-1- 473603
- Fax :+967-1-473604
- Cell : +96 777 157 664
- E-mail: Tawfiq_hric@yahoo.com
Sana'a, Yemen

Curriculum vitae

PERSONAL INFORMATON :-

Full name : -.Tawfiq Abdo Ahmed

Place of birthday :- Taiz- Yemen

Date of birth :- 25/11/1975

Nationality :- Yemeni



EDUCATIONAL BACK GROUND :-

- Bachelor of commerce, Sana'a University , Yemen , 1997
- Diploma of English at the Swedish institute , Tiaz, Yemen , 1992
- Diploma of English at the Canadian institute , Yemen , 1998
- Course in the accounting system
- Course in financial planning and preparing estimated budgets (Yemen consultant house)
- Course in Development Skills in Leadership and Administrative –Cairo ,2010
- Preparing master degree in accounting

PROFESSIONAL HISTORY

Jan. 1994– 2009

Accountant (the oil company)

- Prepare the documentary cycle of the company
- Internal control of the documents
- Control the transaction of the stock
- Follow up the bank transaction , the fund and prepare the financial lists
- Prepare the daily financial books and the Accounting entries

Jan.2010-present

Coordinator of Corporate Social Responsibility Program (Oil Company)

1996 – 2005

Accountant , Human Rights Information & Training Center (HRITC)

- Handles all financial issues of HRITC
- Prepare the financial reports
- Assist in preparations of the program's budgets.



المحور الثاني:
الشفافية المستهدفة للقطاع النفطي

الجلسة
الثانية

اليوم الأول



سيرة ذاتية

د. رياض يوسف الفرس

قسم الاقتصاد - كلية العلوم الإدارية

جامعة الكويت

المؤهلات العلمية

درجة الدكتوراه في الاقتصاد	جامعة غرب فيرجينيا - الولايات المتحدة الأمريكية - ٢٠٠٢
التخصص: مالية عامة ونظرية نقدية	
درجة الماجستير في الاقتصاد	جامعة ولاية فلوريدا - الولايات المتحدة الأمريكية - ٢٠٠٠
التخصص: مالية عامة	
درجة الماجستير في الاقتصاد	جامعة كولورادو - الولايات المتحدة الأمريكية - ١٩٩٧
التخصص: نظرية نقدية واقتصاديات العمل	
درجة البكالوريوس في الاقتصاد جامعة الكويت	١٩٩٤

الخبرة العملية والمهنية

التدريس والبحث العلمي

سبتمبر ٢٠٠٢ - إلى الآن	مدرس في قسم الاقتصاد - جامعة الكويت
نوفمبر ٢٠٠٢ - إلى الآن	محاضر لدى مركز التدريب - وزارة المالية
أكتوبر ٢٠٠٧ - مارس ٢٠٠٨	منتدب لدى إدارة البحوث الاقتصادية في بنك الكويت المركزي
فبراير ٢٠٠٨ - إلى الآن	محاضر لدى المعهد الدبلوماسي - وزارة الخارجية
يوليو ٢٠٠٩ - إلى الآن	مستشار ومحاضر لدى منظمة التجارة العالمية - سويسرا

مستشار لقطاع الضريبة، وزارة المالية	نوفمبر ٢٠١٠ - إلى الآن
-------------------------------------	------------------------

عضوية المجالس

عضو مجلس أمناء مؤشر مدركات الإصلاح - جمعية الشفافية الكويتية	نوفمبر ٢٠٠٨ - إلى الآن
عضو مجلس إدارة - جمعية الشفافية الكويتية	مارس ٢٠١٠ - إلى الآن

عضوية اللجان

عضو اللجنة التنفيذية لوحدة منظمة التجارة العالمية - مركز التميز في الإدارة - كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت	سبتمبر ٢٠٠٣ - إلى الآن
عضو لجنة تعديل قانون الضريبة - وزارة المالية	مايو - يونيو ٢٠٠٥
عضو لجنة صياغة قانون المشاركة بين القطاعين العام والخاص - وزارة المالية	أغسطس ٢٠٠٥ - فبراير ٢٠٠٦
رئيس لجنة إعداد كتاب «كتاب ضد الفساد» - جمعية الشفافية	يوليو ٢٠٠٩ - مارس ٢٠١٠

عضوية فرق العمل

رئيس فريق العمل لتقرير الكويت للشفافية - لجنة الكويت الوطنية للشفافية	إبريل ٢٠٠٥ - إلى الآن
عضو الفريق الوطني مع شركة ماكنزي لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري	مايو - سبتمبر ٢٠٠٧
عضو فريق دراسة أثر القانون ١٩ لسنة ٢٠٠٠ في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية	ديسمبر ٢٠٠٧ - إلى الآن
باحث رئيسي - ممثل لدولة الكويت - في مجموعة النزاهة الدولية - الولايات المتحدة	نوفمبر ٢٠٠٨ - مارس ٢٠٠٩
عضو فريق «دراسة تأثير التخفيضات الجمركية على السلع غير الزراعية على دولة الكويت» - وزارة التجارة والصناعة	نوفمبر ٢٠٠٨ - إلى الآن
عضو فريق «مشروع دراسة إعادة هيكلة سياسات الدعم المالي المباشر وغير المباشر المقدم إلى القطاع الزراعي بدولة الكويت» - معهد الكويت للأبحاث العلمية و الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية	يوليو ٢٠٠٩ - مايو ٢٠١٠

عضو فريق إعداد تقرير مراجعة السياسات التجارية لدولة الكويت - وزارة التجارة والصناعة	فبراير ٢٠١٠ - إلى الآن
	محكم معتمد
المؤتمر الدولي لكلية العلوم الإدارية: اتجاهات اقتصادية، جامعة الكويت.	٢٠٠٤ - إلى الآن
مجلة الكويت الاقتصادية، الجمعية الاقتصادية الكويتية.	٢٠٠٧ - إلى الآن
الأكاديمية الدولية لإدارة الأعمال والاقتصاد، الولايات المتحدة.	٢٠٠٧ - إلى الآن
مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.	٢٠١٠ - إلى الآن

الاهتمامات البحثية

النظرية النقدية
المالية العامة
التجارة الدولية
النمو الاقتصادي
عضوية الجمعيات
الجمعية الاقتصادية الكويتية
جمعية الشفافية الكويتية
للإتصال
تلفون (+٩٦٥): ٢٤٩٨٨٤٠٦
فاكس (+٩٦٥): ٢٤٨٣٦٢٣٧
ص.ب: ٥٤٨٦ الصفاة - الرمز البريدي ١٣٠٥٥ الكويت
بريد إلكتروني: reyadh@cba.edu.kw
موقع إلكتروني: www.cba.edu.kw/reyadh

كلمة السيد / سعد علي الشويب

الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية

معالي الوزراء

السادة الحضور الكرام

يسعدني أننا اليوم نتناول في هذا المنتدى أحد أهم المواضيع التي لها دور في نجاح المنظومات والدول وهو موضوع الشفافية، وأود في البداية تعريف الشفافية وماذا تعني

لنا في القطاع النفطي الكويتي؟

إن الشفافية مبدأ أصيل في الدستور الكويتي تعودنا عليه في دولة الكويت وتم انتهاجه بكل فعالية، ونحن هنا في دولة الكويت نمتاز بالشفافية في كل أمورنا، وهذا ما يجعلنا مميزين مع نظرائنا في الخليج والعالم العربي، لذا نفخر بان أعمالنا النفطية تخضع بكل شفافية للعديد من الهيئات الرقابية في الدولة مثل مجلس الأمة، ديوان المحاسبة، الفتوى والتشريع، الهيئة العامة للبيئة، وزارة المالية، لجنة المناقصات المركزية، التدقيق الداخلي المنبثق عن مجلس إدارة المؤسسة، وقد ضمنت هذه الرقابة الكثير من الانضباط في أعمالنا.

السادة الحضور

لقد انتهجنا مبدأ الشفافية ولن نحيد عنه وذلك انطلاقاً من إيماننا الراسخ بحق الغير في الاطلاع، ولكننا نرى أن يتم تطبيق هذا المبدأ وفق ضوابط ذات علاقة بحقيقة أن العمل الفني في كافة الشركات النفطية تحكمه أمور تحفظ حقوق الزبائن الذين ترتبط معهم بعقود ومواثيق تلزم السرية، كذلك دواعي المحافظة على حقوق البحث والملكية ونقل التقنية وأصول المنافسة التجارية، وهي أمور مهنية تتبعها كافة الشركات العالمية وتكتسب من خلاله ثقة الزبون والشريك، ويشجع هذا السلوك والالتزام على توثيق الشراكات.

السادة الحضور

تشمل الشفافية الإفصاح بطريقة مهنية عن المعلومات التي تتعلق بأعمال القطاع النفطي مع الجهات المختلفة مثل الهيئة العامة للصناعة، والهيئة العامة للبيئة، والهيئات الرقابية، لتأكيد دور المؤسسة الريادي تجاه المجتمع، تجاه القطاع الخاص، تجاه البيئة محلياً ودولياً، وتمكن كل الأطراف الحكم على مدى الجدارة والنزاهة التي يدار بها القطاع الذي يمثل شريان الحياة في الكويت.

ويعتبر الإفصاح ركناً أساسياً من أركان قيام القطاع النفطي وأساساً لاستمرار نجاحه وتطوره، وركيزة لتدعيم الثقة بالقطاع بما يؤدي إلى جذب فئات المستثمرين والمستفيدين.

وفي هذا السياق، نحن ملتزمون بتنفيذ بنود العقود والاتفاقات التي يتم توقيعها، بالإضافة إلى تنفيذ المشاريع من خلال متابعة القرارات ذات الصلة بالمجلس الأعلى للبترول أو مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية أو لجنة المناقصات المركزية وتقديم كافة المعلومات والوثائق المطلوبة التي تعينهم في اتخاذ القرارات المناسبة.

لا تقتصر الشفافية فقط على الإفصاح، وإنما تتعدى ذلك إلى التنافس إقليمياً ودولياً للحصول على شهادات دولية تؤكد جدية تطبيق الآليات والممارسات المثلى في الصناعة، والالتزام بالمواصفات العالمية التي تؤهل المؤسسة وشركاتها التابعة لنيل شهادات الأداء العالمية مثل ايزو وغيرها.

السادة الحضور

لقد انتهجت مؤسسة البترول الكويتية سياسة الوضوح والشفافية وانصب اهتمامنا على أن تكون كافة الإجراءات واللوائح واضحة ومفهومة وموجودة بشكل ميسر لكل الأطراف ذات الصلة ومتاحة للجميع على شبكة المعلومات الإلكترونية، ولتوضيح ذلك أود إلقاء الضوء على نماذج للشفافية.

السادة الحضور

تقوم مؤسسة البترول الكويتية بقياس مدى رضا الأطراف التي تتعامل معها من الداخل أو الخارج من أجل متابعة درجة الرضا، وما يؤثر على تلك العلاقة، وكيفية ضمان ديمومة العلاقة مع تلك الأطراف على أساس متين، لأن ذلك سر نجاح واستقرار القطاع النفطي، وطريق للارتقاء بالكفاءة والكوادر الوطنية وتوفيرها، وهذا ما يدعونا للقيام بصفة دورية بإجراء قياس رضا الموظفين والزبائن والمساهمين وجميع الجهات ذات الصلة.

السادة الحضور

تولي مؤسسة البترول الكويتية العنصر البشري اهتماماً خاصاً من خلال تهيئة كافة السبل للموظف لتخطيط مستقبله في القطاع عن طريق نشر الوعي بآليات وسياسات الأوصاف الوظيفية، نظام الترقيات، نظام النقل والندب والتدوير، والهيكل التنظيمية، والرواتب والمزايا وذلك لبناء جسور الثقة بين الإدارة والموظف حيث يتعرف معها الموظف على الواجبات والحقوق، علاوة على توفير برنامج تدريبي متكامل للموظفين والقيادات على كافة المستويات نضمن معه مهنية عالية في التعامل.

الأخوة والأخوات الحضور

يأتي في أعلى سلم الأولويات لدينا صحة وسلامة الموظف والمواطن من خلال شفافية البيئة التنظيمية محلياً ودولياً حيث نؤكد ونشترط أن تخضع كافة المشاريع محلياً ودولياً لأفضل المعايير في مجال البيئة والسلامة والأمن وذلك يتجلى في العديد من المشاريع المستقبلية والخطط الموضوعية مثل بناء مصاف في فيثام والصين، ومشروع الوقود البيئي ووضع أهداف لتقليل احتراق الغاز لأدنى مستوى لحماية البيئة من التلوث علاوة على دراسة مصادر التلوث وحجمها والإعلان عن سبل معالجتها والتخفيف من آثارها بالتعاون مع الهيئات ذات الصلة، كما نعلن عن أية حوادث بيئية أو إصابات في وقتها للإعلام ونشارك المجتمع نتائج التحقيق والدراسة أولاً بأول، من باب الشفافية المتكاملة مع المجتمع.

السادة الحضور

نؤمن إيماناً راسخاً بأن مشاركة القطاع النفطي على اختلاف أطيافه ومستوياته في تطوير الخطط والرؤية المستقبلية ضروري، وهذا يشمل عملية رسم الخطط والتوجهات ووضع البرامج وتشكيل فرق تمثل الشركات النفطية في المجالات المختلفة والخروج بدراسة دقيقة لرسم رؤى مشتركة بطريقة مهنية عالية، كذلك يشمل وضع الخطة الإعلامية الكفيلة لتنفيذ تلك الاستراتيجيات على كافة المستويات، ويدخل في هذا التواصل مع الموظفين من خلال المنتدى المفتوح والذي يتم من خلاله توضيح الانجازات والطموحات بطريقة واضحة لضمان أن الجميع يرتبط بأرضية مشتركة ورؤية واحدة.

وفي الختام، أحب أن أؤكد أن الشفافية منهج ارتضيناه، وسنسير عليه لمصلحة القطاع النفطي والأجيال القادمة وتأهيل الكوادر الوطنية والقيادات الوطنية، مع مراعاة الأمور التي تطرقنا لها في بداية الحديث وهي المحافظة على حقوق الزبائن الذين تربطهم مع المؤسسة عقود ومواثيق تلزم السرية، كذلك المحافظة على حقوق البحث والملكية ونقل التقنية وأصول المنافسة التجارية.



BIODATA
Mr Saad Ali Al-Shuwaib
Chief Executive Officer
Kuwait Petroleum Corporation (KPC)

EMPLOYMENT	Chief Executive Officer	June 2007 - present
	Kuwait Petroleum Corporation (KPC)	
	<ul style="list-style-type: none"> ■ Deputy Chairman of the Board, KPC 	
	Chairman & Managing Director	Sept 2001 – June 2007
	Petrochemical Industries Company (PIC)	
	<ul style="list-style-type: none"> ■ Board Member, KPC 	
	Deputy Chairman & Executive Asst to Managing Director, Administration & Projects	1999 – 2001
	Petrochemical Industries Company	
	<ul style="list-style-type: none"> ■ Board Member, PIC 	
	<ul style="list-style-type: none"> ■ Chairman, EQUATE Petrochemicals Company 	
	Executive Asst to Managing Director, Projects & Joint Ventures	1996 – 1999



	Petrochemical Industries Company	
	<ul style="list-style-type: none"> Responsible for supervising all the capital projects, as well as internal and external joint ventures in which PIC is a partner 	
	Manager, Contracts	1990 – 1996
	Petrochemical Industries Company	
	<ul style="list-style-type: none"> Responsible for supervising/ controlling the implementation of the newly established EQUATE Petrochemical project in Kuwait Involved in all steps of negotiations for choosing the foreign partner, financing banks, supervising financial contracts, etc. 	
	General Technical Superintendent	1984 – 1990
	Petrochemical Industries Company	
	<ul style="list-style-type: none"> Responsible for controlling three divisions: Engineering, Production Controlling, Inspection Began career in 1978 in the Fertilizer division as a mechanical engineer and was gradually promoted to senior mechanical engineer, and engineer superintendent within a short period 	
EDUCATION	M. Sc. In Mechanical Engineering (1980)	
	University of Wisconsin, USA	
	B. Sc. In Mechanical Engineering (1977)	
	University of Wisconsin, USA	

الشفافية المستهدفة للقطاع النفطي

كلمة السيد /صلاح محمد الغزالي

رئيس جمعية الشفافية الكويتية

ضيوف منتدى الكويت للشفافية

الإخوة والأخوات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

الإخوة والأخوات

تعتبر الشفافية أداة هامة من أدوات تعزيز النزاهة ومحاربة الفساد التي تقضي إلى الثقة بالمؤسسات، إلا أن تطبيق معايير الشفافية يختلف من قطاع إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى، وإن كانت جميعها تصب في مسيرة الوضوح والعلنية أمام المستثمرين والجهات الرقابية والمجتمع.

وفي المقابل فإن سوء استخدام الشفافية مع الصناعات النفطية أو تطبيقها بشكل خاطئ قد يدخل الشركة أو المؤسسة في دوامة من الإشكاليات التي تقود إلى تعثر المشاريع، من هنا تأتي أهمية هذا المحور، حيث إن الكويت تسعى من خلال شركاتها النفطية إلى وضع أسس قوية للشفافية والنزاهة تتناسب والصناعات النفطية بشكل يفضي لاستمرارها وازدهارها، وتحقيق أهدافها المرجوة وهي: وضوح المعلومات وتوفيرها، تعزيز الثقة، الاستقرار والنمو.

الشفافية النفطية تختلف بدرجة كبيرة عن الشفافية الصحية مثلا، حيث إن الأصل في الملفات الصحية للأفراد هي السرية، ومن يفشي محتوياتها يعرض نفسه للمساءلة القانونية، في حين أن الإجراءات المالية والإدارية في الأشغال العامة أو المقاولات يجب أن يتوافر فيها قدر كبير من الشفافية والعلنية والوضوح ما لم تحمل أسرار أمنية أو عسكرية، وهذا يعني أن هناك بعض المعلومات النفطية تعتبر أسرار دولة لا يجوز الكشف عنها باعتبار ذلك يضر بمصالح الدولة واقتصادها وقوتها التجارية والتفاوضية، مثل احتياطات الدولة من مخزون نفطي.

لماذا نحتاج إلى الشفافية في الصناعات النفطية؟

● إن الاستخدام الحصري للثروة المتمثلة في المصادر الطبيعية ينبغي أن يشكل محركاً هاماً للنمو الاقتصادي المستدام الذي يسهم في التنمية المستدامة والحد من الفقر، ولكنه قد يتمخض، إذا لم يدر بالطريقة الملائمة، عن آثار اقتصادية واجتماعية سلبية.

● تدعم الشفافية في الصناعات النفطية تقوية المساءلة والحوكمة الجيدة، بالإضافة إلى قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي والسياسي، ويسهم هذا بدوره في منع الصراعات ذات الصلة بقطاعات النفط والغاز.

كذلك تتضمن الفوائد التي تعود على البلدان المطبقة للمبادرة مناخاً استثمارياً محسناً من خلال تقديم إشارة واضحة للمستثمرين والمؤسسات المالية الدولية بأن الحكومة الكويتية ملتزمة بقدر كبير من الشفافية.

تتركز فوائد الشركات والمستثمرين في الحد من المخاطر السياسية ومخاطر السمعة، فعدم الاستقرار السياسي الناجم عن الحوكمة غير الشفافة يمثل تهديداً واضحاً للاستثمارات، التي تعتمد على الاستقرار طويل المدى لتحصيل العوائد، ويعد الحد من عدم الاستقرار أمراً مفيداً لقطاع الأعمال.

يمكن لشفافية المدفوعات المقدمة إلى الحكومات أن تساعد في توضيح الإسهامات التي تقوم بها استثماراتها في البلاد.

أما ما يجنيه المجتمع المدني من فوائد فتمثل في تزايد كم المعلومات المتاحة للعامّة عن تلك العوائد التي تديرها الحكومة نيابة عن المواطنين، وبالتالي تجعل الحكومة ذات مصداقية أكبر.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

تم وضع هذه الاتفاقية في الأمم المتحدة ووقعت عليها الحكومة الكويتية في ٩/١٢/٢٠٠٣م، وصادق عليها مجلس الأمة الكويتي وصدرت في قانون بتاريخ ١٠/١٢/٢٠٠٦م، وصارت الاتفاقية جزءاً من منظومة التشريعات المحلية، واجبة النفاذ، وتشمل ٧١ مادة، نستعرض في هذه الورقة المواد التي تنطبق على القطاع النفطي الكويتي.

المادة ٨ مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين

يجب تطبيق مدونات سلوك من أجل أداء صحيح ومشرف وسليم.

إحاطة العاملين بالمبادرات ذات الصلة مثل المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٩/٥١ المؤرخ ١٢/١٢/١٩٩٦م.

تيسير قيام الموظفين العموميين بإبلاغ السلطات المعنية عن أفعال الفساد.

وضع تدابير لمنع تضارب المصالح والإبلاغ عن الاستثمارات والهبات والمنافع التي يتلقاها الموظف.

تدابير تأديبية للمخالفين.

المادة ٩ المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية

إنشاء نظم شراء مناسبة تقوم على الشفافية والتنافس وتتسم بفعاليتها في منع الفساد.

اتخاذ تدابير مناسبة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية (إجراءات اعتماد الميزانية، الإبلاغ عن الإيرادات والنفقات في حينها، المراقبة الداخلية، اتخاذ تدابير تصحيحية).

المحافظة على سلامة دفاتر المحاسبة أو السجلات أو البيانات المالية أو المستندات ذات الصلة بالنفقات والإيرادات.

المادة ١٠ إبلاغ الناس

تمكين عامة الناس من الحصول على معلومات عن كيفية تنظيم إدارتها العمومية واشغالها وعمليات اتخاذ القرارات فيها.

تبسيط الإجراءات الإدارية لتيسير وصول الناس إلى السلطات المختصة التي تتخذ القرارات.
نشر معلومات يمكن أن تضم تقارير دورية عن مخاطر الفساد في إدارتها العمومية.

المادة ١٢ القطاع الخاص

- اتخاذ تدابير لمنع ضلوع القطاع الخاص في الفساد، وفرض عقوبات مدنية أو إدارية أو جنائية لردع الفساد أو عدم الامتثال لهذه التدابير.
- منع تضارب المصالح بفرض قيود على ممارسة الموظفين العموميين السابقين أنشطة مهنية بعد استقالتهم أو تقاعدهم، إذا كانت لتلك الأنشطة صلة بالوظائف التي تولوها أثناء مدة خدمتهم.

المادة ١٣ مشاركة المجتمع

- يجب تشجيع أفراد وجماعات لا ينتمون إلى القطاع العام، مثل المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، على المشاركة النشطة في منع الفساد ومحاربه، ولإذكاء وعي الناس فيما يتعلق بوجود الفساد وأسبابه وجسامته وما يمثله من خطر (تشجيع إسهام الناس في عمليات اتخاذ القرار، تيسير حصول الناس على المعلومات، القيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التسامح مع الفساد، احترام وتعزيز وحماية حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها).
- وجود جهة يمكن الاتصال بها للإبلاغ عن حالة الفساد، دون أي ضرر يقع على المبلّغ.

المادة ١٨ المتاجرة بالنفوذ

- تقديم وعد لموظف عمومي بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها.
- قيام الموظف العمومي بالتماس أو قبول أي مزية غير مستحقة لصالحه أو لصالح آخر.

المادة ١٩ إساءة استغلال الوظائف

- تجريم تعمد موظف عمومي إساءة استغلال وظيفته أو موقعه للحصول على مزية غير مستحقة لصالحه أو لآخر.

المادة ٣٣ حماية المبلغين

- توفير الحماية من أي معاملة لا مسوّغ لها لأي شخص يقوم بحسن نية بإبلاغ السلطات المختصة عن وقائع تتعلق بأفعال مجرمة.
- هذا استعراض سريع لبعض نصوص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتحديد ما ينطبق منها على أعمال القطاع النفطي، والأسئلة المشروعة هنا:
- هل يتم تطبيق هذا القانون داخل القطاع النفطي؟
- هل هناك توجه لتطبيق هذا القانون داخل القطاع النفطي؟
- هل توجد وحدة إدارية معنية بتطبيق هذا القانون؟ وتحديد الفجوة بين الواقع والواجب؟ وخطة لسد هذه الفجوة؟

ومن باب الشفافية نقول: إن هذه النصوص واجبة التنفيذ بعد أن صارت قانونا كويتيا، ولا يبقى إلا جهة تتولى

تنفيذها داخل القطاع، وجهة خارج القطاع النفطي تراقب وتحاسب حين مخالفتها، لذلك فحين تحدثنا في حفل الافتتاح صباح اليوم حول نشأة «الهيئة العامة للنزاهة» فإن مثل هذه الهيئة سوف تتأكد من تنفيذ قانون الاتفاقية في كل أجهزة الدولة، والهيئة ستكون واقعا على أبعد تقدير خلال سنة من الآن، فهل سينتظر القطاع النفطي نشأة هيئة النزاهة لتحاسب وتراقب وتحقق وتحيل إلى النيابة؟ أم سيبادر القطاع النفطي إلى تنظيم شؤونه ووضع وإحكام لوائحه والتأكد من تطبيقها ليكون جاهزا لمرحلة هيئة النزاهة؟

في تقديري لو يتم ذلك، فلا شك أن القطاع النفطي يصنع لنفسه سمعة كبيرة لدى السلطات الثلاث وفي المجتمع المدني.

معايير الشفافية النفطية

تعمل جمعية الشفافية الكويتية على أن تتعاون مع وزارة النفط ومؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها والمتعاقدة معها، الإعلان بهدف الالتزام بالمعايير الآتية:

- ١ - النشر المنتظم لكافة المدفوعات المادية المتعلقة بالنفط والغاز والتي تقدمها الحكومة لمؤسسة البترول الكويتية KPC «المدفوعات»، وكافة العوائد المادية التي تتلقاها الحكومة من KPC «العوائد»،
 - ٢ - أن يوجه نشر المدفوعات والعوائد لعامة الجمهور بطريقة تسهل لهم الاطلاع عليها، وعلى نحو يتسم بالشمول وإمكانية الفهم دون تعقيد.
 - ٣ - تخضع تلك المدفوعات والعوائد لتدقيق حسابي مستقل وموثوق، تطبق عليه معايير المراجعة الدولية.
 - ٤ - يتم تسوية المدفوعات والإيرادات عن طريق جهة مستقلة موثوق بها (كديوان المحاسبة)، مطبقا معايير المراجعة الدولية، مع نشر الجهة رأيها حول التسوية بما في ذلك التناقضات إن وجدت.
 - ٥ - وضع نظام شامل ومعلن يعالج حالات تعارض المصالح للعاملين في الصناعات النفطية، مع تطبيق صارم لهذا النظام، للحد من حالات سوء استغلال المنصب العام لتحقيق أغراض شخصية.
 - ٦ - الإعلان عن المشاريع الجديدة والتوسعية للقطاع النفطي لعامة بطريقة شاملة ومفهومة ويسهل الحصول عليها قبل مدة تضمن التنافسية بين جميع الشركات.
 - ٧ - تخضع إجراءات اختيار منفذي المشاريع لنظام واضح ومحدد ومعلن لا لبس فيه، كما يخضع تنفيذ العقود لرقابة جهاز مختص ومستقل.
 - ٨ - العمل على تطبيق القوانين البيئية بما يتناسب مع المعايير والاتفاقيات الدولية في هذا الشأن، والزام كافة المقاولين المتعاقدين معها بذلك.
 - ٩ - يشارك المجتمع المدني بفاعلية في رصد وتقييم هذه العملية ويساهم في اتجاه نقاش عام لنهج الشفافية المتبع.
- على أن تقوم كل من وزارة النفط و KPC بوضع خطة عمل عامة ومستدامة ماليًا لجميع النقاط المذكورة سابقا، بمساعدة مؤسسات مالية عالمية عند الحاجة، تشمل أهدافا قابلة للقياس، وجدولا زمنيا لتنفيذها، وإجراء تقييم لاحتمالات تقييد القدرات.
- وأن يتم إنشاء «مجلس الشفافية في الصناعات النفطية» وهو عبارة عن تحالف بين الحكومة والشركات النفطية والمجتمع المدني، للتأكد من تطبيق تلك المعايير ومتابعة انضمام الكويت إلى «مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية» تلك المنظمة الدولية ومقرها مملكة النرويج.



المحور الثالث:
أهمية الشفافية للمستثمر الأجنبي

الجلسة
الثالثة

اليوم الأول



السيرة الذاتية

السيد / خليفة مساعد حمادة

وكيل وزارة المالية

الاسم:	خليفة مساعد حمادة
تاريخ الميلاد:	١٩٦٤/٣/١٢
الحالة الاجتماعية:	متزوج
عدد الأبناء	٣ أبناء
الوظيفة الحالية:	وكيل وزارة المالية
المؤهلات العلمية:	بكالوريوس محاسبة عامة

التدرج الوظيفي

المسمى الوظيفي	التاريخ	مركز العمل
محاسب	٧ سبتمبر ١٩٨٧	إدارة التوجيه والنظم - شؤون المحاسبة العامة
رئيس قسم	١ ابريل ١٩٩٢	إدارة التوجيه والنظم - شؤون المحاسبة العامة
مراقب	٦ يناير ١٩٩٣	إدارة التوجيه والنظم - شؤون المحاسبة العامة
مدير	١٩ أغسطس ١٩٩٦	إدارة التوجيه والنظم - شؤون المحاسبة العامة
وكيل وزارة مساعد	٢٠ نوفمبر ٢٠٠٥	شؤون المحاسبة العامة
وكيل وزارة المالية	٨ يناير ٢٠٠٧	مكتب وكيل الوزارة

العضويات

- عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار.
- عضو اللجنة التنفيذية - الهيئة العامة للاستثمار.
- عضو مجلس إدارة المجلس الأعلى للطيران المدني.
- عضو مجلس إدارة بنك الكويت المركزي.

- عضو مجلس إدارة الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.
- عضو اللجنة المركزية للإشراف على تنفيذ المشاريع المتعلقة بإعادة تأهيل البيئة (الهيئة العامة لتقدير التعويضات).
- نائب رئيس مجلس الإدارة - الشركة العربية للاستثمار - الرياض.
- رئيس اللجنة الدائمة للمساعدات المالية للمؤسسات والجمعيات في الخارج.
- عضو مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية.

العضويات السابقة

- عضو مجلس إدارة الأمانة العامة للأوقاف ورئيس لجنة الاستثمار.
- عضو مجلس إدارة جامعة الكويت.

أهمية الشفافية للمستثمر الأجنبي كلمة السيد / أحمد العرييد

الرئيس التنفيذي لشركة دانة غاز

فى البداية نشكر جمعية الشفافية الكويتية للدعوة، ونشكر جميع الحضور ونستهل بداية الحديث ببعض النقاط السريعة والمتفرقة والتي تتناول الآتي :-

أولاً : ان عنوان المحاضرة (أهمية المستثمر الأجنبي للشفافية) لدى إعتراض عليه فسواء كان المستثمر اجنبي أو المستثمر وطني فهو محتاج للشفافية وان تخصيص الأجنبي وحده تخصيص غير موفق حسب رأي، فيجب ان ننظر للمستثمر الكويتي والأجنبي على حد سواء فى موضوع الشفافية .

ثانياً: فى تصوري أن الشفافية ليست مطلوبة من الحكومات فحسب ولكن مطلوبة أيضاً من المستثمرين أنفسهم لان المستثمر له دور كبير ولا بد أن يظهر شفافيته والتزامه بمعايير الشفافية وعلينا أن نخرج من هذا المؤتمر بدعوة المستثمرين سواء أجانب أو كويتين لمساعدة الدولة فى المشاريع وغيره ونطلب منهم أن يكونوا شفافين فى تصرفاتهم وتعاملاتهم .

ثالثاً: ليس هناك شفافية كاملة وذلك بسبب الظروف والإعتبارات التي تفرض على المؤسسة فى إحتجاز معلومات معينة فى وقت معين فما ننشده من شفافية هى الشفافية التى توصل المعلومات المهمة المطلوبة فى الوقت المناسب وللجميع وليس لطرف معين.

رابعاً: ان موضوع الشفافية يتعلق بالعلاقة ما بين الدولة والمستثمرين وما يحيط حول هذه العلاقة من أمور كثيرة .

أن الجمعية ركزت على الشفافية فى الصناعات النفطية، الشفافية التي لا بد أن يمارسها الجميع فى كل الصناعات وفى كل الأعمال. وجميل أن نخص القطاع النفطى ولكن بحدود بحيث يكون متساوى مع الآخرين حتى لا نضع عليه قيود من باب الشفافية وان النفط هو مصدر الإيرادات فى الكويت وهو الثروة الطبيعية الوحيدة بالكويت لذا يجب ان يكون النفط هو جوهر التنمية بالكويت، وأهمية تعاون الدولة مع المستثمرين، وذلك لهدف النجاح وأن يتم ذلك من خلال التفاهم والتعاون والتقارب ما بين الطرفين وفيما عدا ذلك سيكون أى مشروع معرض للفشل كما أن لا بد من خلق منهج تنموى. وأن يوجد تقارب كبير بين المبادرات والممارسات الموجودة داخل القطاع النفطى اليوم، وأن من المفيد للمؤتمر هو الإطلاع على ما يسير داخل القطاع النفطى خلال المصادر التالية:

١- web site للقطاع النفطى سواء كان مؤسسة او شركات.

٢- تقرير ديوان المحاسبة السنوى عن الشركات.

٣- خطة الدولة التسمية التي تقدم لمجلس الامة كل عام.

عندها ستجد الاجابة على كل الأسئلة والمعايير لمبادرة الشفافية . ويعتقد أن لو القطاع يتقدم لهيئة الشفافية العالمية لحاز على القبول من اليوم.

- المعايير المطروحة للشفافية هى:

١- نشر المعلومات والمدفوعات والعائدات بطريقة شاملة ويسهل الحصول عليها .

٢- الخضوع لتدقيق حسابى مستقل وموثوق تطبق عليه معايير المراجعة الدولية.

- ٢- الخضوع لرقابة أى جهة نقابية.
- ٤- وضع نظام لمعالجة تعارض المصالح.
- ٥- وضع نظام محدد لإختيار المتنافسين.
- ٦- نشر الخطط والبرامج التنفيذية.
- ٧- السماح للمجتمع المدني للمشاركة بفاعلية .

● إن موقع website نظام جديد تم إنشائه عام ٢٠٠٢ ل KOC ومن خلال هذا النظام الجديد يتم طرح المناقصات واستلام جميع المعلومات بكل سهولة ويسر حيث أنه في السابق كانت السرية بخصوص المناقصات والشفافية غير مكتملة أما الآن فالموقع يحتوى على كل المعلومات التي يحتاجها كثير من الماويلين كما يشمل أسماء الماويلين وتاريخ الطرح وميعاد المناقصة وإغلاقها بالإضافة إلى إمكانية رؤية جميع مستندات المناقصة والعقود الموقعة أيضاً جميعها واصبحت الان الشفافية مكتملة بالنسبة ل KOC .

● فريق رئيس وزراء بريطانيا عند زيارته ل KOC أظهر إعجابه بالقدرة على الاطلاع على المعلومات. وفى إحدى المؤتمرات التي حضرها كان السيد/محمد مهاتير رئيس وزراء ماليزيا يتكلم عن كيفية تطور الشعب الماليزى وانه من يوم الاحتلال الأنجليزي لماليزيا وبكيفية مقاومة الاحتلال بتحويل عقلية الماليزى إلى عقلية عالمية حتى يتقبلوا كل الحضارات الاخرى فإستعانوا بالأنجليز كمستثمرين داخل ماليزيا إلى أن غدت ماليزيا فى تطور ونمو .

● ودستور دولة الكويت الذى وضع عام ١٩٦١ من خلال المادة (١٥٢) التي تنص على (كل إلتزام بإستثمار موردمن موارد الثروة الطبيعية أو مرفق من المرافق العامة لا يكون إلا بقانون ولزمن محدود وتكفل الإجراءات التمهيدية بتيسير أعمال البحث والكشف وتحقيق العلانية والمنافسة) .

● وأن هذه المادة تحتوي على عشر كلمات فى غاية الأهمية وهم كالاتى:

● ان الألتزام فى النص الانجليزي للدستور الكويتى أى عقود إمتياز النفط أو أى امتياز آخر يعطى للاجنبى. والاستثمار قد يكون رأس مال أو تكنولوجيا أو جهاز، وأي مورد طبيعى كالنفط أو غيره. أن كثير من دول العالم تمشى شعوبها على الذهب والاماس وهى تعيش تحت خط الفقر والسبب أنها لا تستطيع أن تستخرج هذه الثروات.

● أن كل هذا الاللتزام والاستثمار فى المورد او فى مرفق يكون بقانون السبيل لحل مشكلة الخلاف فى قضية القانون مع مجلس الامة حيث أن مجلس الامة هو المشرع من حقة أن يصدر القانون فى مثل هذه المشاريع والاستثمارات فى المرافق العامة والثروات الطبيعية. كما أن الدولة لها الحق ان تتنازل عن مرفق لزمن محدود اى هى ما زالت المالكة تعطى وتأخذ مرة ثانية وتكفل الاجراءات التمهيدية وتيسير هذه الاجراءات وهى للكشف والبحث ولايد من الدولة ان توفر هذه الاجراءات كما لايد من تحقيق العلانية والمنافسة العلانية حتى لا يشعر احد انه بخس حقة والمنافسة حتى ترتفع الجودة وتقل التكلفة - ان هذه الماده مع الشفافية تعتبر منهج متكامل يعطي تصور كامل لحل كثير من الاسئلة التي تطرح فى الساحة وتعرقل فى بعض الاحيان مشاريع مهمة -

فضى رأي لو فعلت هذه الماده لانقذت البلد من النقاشات المستمره.

- أما عن هموم كلاً من الدولة والمستثمر فمن هموم الدولة هم توفر فرص العمل والدخل وايضا من الهموم زيادة ثروة النفط والشفافية وهم تجنب المخاطر والتنمية . هموم المستثمر اليومية أنه يريد قيمة وريح للمشروع وليس ربح فقط وأن يمتد المشروع ذاته حتى يوصله الى مشروع اخر ويريد حماية قانونية وجمركية وغيرها وهمه إذا كان في البورصة مثلاً بإرتفاع سهمه دوماً . - إذن فكل هذه القضايا يجب التفاهم عليها وتكون الشفافية جزء منها فإن احكمنا الفهم في كل الكلمات العشرة المذكورة في المادة السابقة الذكر في اعتقادي يكون هناك منهج يقوم عليه البلد وتصبح الكويت أرض مرغوبة للاستثمار .

growth, and opened the doors of opportunity to millions.

We look forward to continuing these efforts in cooperation with others in the Middle East and elsewhere — as our industry and resource-holding countries strive together to provide the energy we need to build a better future for all.



In addition to our contributions to EITI in the international arena, we have also worked with host governments and civil society organizations in countries where we have significant investments — countries that include Azerbaijan, Kazakhstan, Chad, Nigeria and Equatorial Guinea. In these and other countries, we helped facilitate a dialogue among various stakeholders in order to implement an effective transparency initiative that addresses unique interests of all relevant parties. It is ultimately up to the governments and citizens of oil producing nations to ensure that revenues from energy projects generate long-term benefits for the country. ExxonMobil believes international oil and gas companies have an important role in this process and we have significant experience in supporting such government-led transparency initiatives around the world.

Lastly, our commitment to EITI is reflected in our Chairman Rex Tillerson being invited to co-author the Foreword to the EITI Business Guide with Dr. Peter Eigen, the Chairman of EITI. ExxonMobil was honored to be invited to share our support for EITI in this important publication.

From our perspective, EITI and revenue transparency can help improve governance but it cannot achieve all transparency goals alone. Selection of international oil companies to do business in a given country requires a transparent process by which governments explain how they made their selection decisions. This should not be interpreted to mean that the proprietary information in contracts be disclosed as such information provides competitors with valuable information about a company's negotiating strategy.

Nor does transparency mean that companies should be selected solely on the basis of bidding on one or two fiscal terms, without regard to other important aspects — for example, commitment to local content or training of local workers — and without regard to the competencies of the companies in managing complex projects safely, on time and on budget and their ability to incorporate efficiencies and technological innovation gained from operations outside of the country in question.

Nor should it be assumed that 'one' size fits all countries. Selection processes and contractual terms should be expected to vary across the diverse globe, reflecting variations in geologic risks, the quality and the size of the resources, the skills of the local workforce, the proximity to oil services and equipment, the capabilities of the national oil companies — if applicable in particular country — and the legal, regulatory and tax systems.

In conclusion, by putting in place sound and stable energy policies and promoting transparency policies appropriate to their country and circumstances, governments can help encourage the long-range thinking, sustained investment, and long-term, mutually beneficial relationships that allow nations, international oil companies and citizens to thrive. With such building blocks in place, national oil companies and international oil companies together can expand the world's energy supplies and do so in a safe, secure, and environmentally responsible manner.

The decades ahead will hold many challenges. But our industry has proven we can meet these challenges together. ExxonMobil is proud of its work with governments, national oil companies and other international oil companies to develop the integrated, technology-based solutions that have unlocked new energy supplies, unleashed economic

used to provide a better standard of living for its citizens.

It is important to note that each country should be able to shape its disclosure policy to best fit its unique perspectives. If a country elects to implement a transparency initiative, disclosure requirements relative to payments made by extractive companies should not violate the laws of a host government or a company's contractual obligations. It is important that resource holding governments set the rules for disclosure regarding their commercial activities.

From the perspective of an international oil company, an effective revenue transparency initiative serves the long-term needs of the sovereign government and its citizens while providing for fair competition and protection of a company's proprietary information.

We support the aggregate disclosure of payments for all companies doing business in a country. In other words, we support the disclosure of the total industry payments but not the disclosure of an individual company's information. We believe aggregation is important for preventing the revelation of proprietary data of value to competitors. Aggregated reporting of payments fully meets the primary goal of the transparency initiative which is to provide data to citizens on how much revenue is generated by the oil and gas sector to help ensure improved accountability.

Finally, a transparency initiative should apply to all extractive industry companies operating in a country.

Transparency can be enhanced by an approach under which government, national oil companies, civil society and international oil companies are engaged in the development of transparency processes. One example is the development of the Extractive Industries Transparency Initiative, or EITI.

ExxonMobil is supportive of Extractive Industries Transparency Initiative because by developing a process for effective disclosure of payments and revenues that is workable, useful and respectful of participating countries' sovereignty and supporting companies' autonomy, EITI can lay a firm foundation for overall transparency in a country.

EITI is helping to enhance good governance around the world with the support and commitment of its unique coalition of governments, companies, civil society and international financial institutions.

In fact, the voluntary, multi-stakeholder discourse, or process may be just as important as the revenue numbers disclosed. This cooperative, voluntary process is helping to create a culture of accountability in countries that are implementing EITI.

ExxonMobil has been a leading participant and contributor to EITI since its inception in 2002. We participated as the initiative was being shaped and helped guide its implementation by serving in the EITI Core Group — an advisory group to the U.K. government. We provided significant input to the International Advisory Group as EITI transitioned to a more formal and internationalized structure. Most recently, we have continued to support EITI by serving as one of the two international oil company serving on the Board either as a Member or an Alternate.



The Importance of Transparency: «An International Oil Company Perspective»

4th Kuwait Transparency Conference

April 20-21

Ladies & Gentlemen, Good Evening. I am honored to be here tonight.

I would like to thank His Highness, the Amir, for his patronage of this conference, His Highness, The Minister of Oil and Information and Chairman of the Kuwait Petroleum Corporation for his support of the conference and his corporation's support as well, to the Kuwait Transparency Society for organizing the event that has brought us all here, and to all participants for their interest in the important subject of transparency in our industry.

I am Michael Perry, a regional advisor with ExxonMobil, based in Dubai. I am presenting today on behalf of Michael Maher, our corporate lead on transparency issues, who is unfortunately unable to be with us due to the air closures in Europe. Today I would like to focus on our view of transparency based on our experiences as an international oil company operating in diverse countries around the globe and on the policies we believe make for successful transparency initiatives.

ExxonMobil has over a century of experience working with host governments and national oil companies to maximize value from oil and gas resources. At the same time, we have maintained a commitment to helping develop the capacity and capability within host nations, and to creating sustainable long-term benefits for citizens and communities alike.

As we look at the challenges created by growing global demand for energy, long-term cooperation between host governments and international companies is of critical importance. Developing the necessary energy resources needed to meet the economic and environmental aspirations of billions of people around the globe requires access to resources, massive investments, advanced technology, management skills and operational experience. All sectors — governments, national oil companies, international oil and gas companies, suppliers, educational institutions, international agencies, social interest groups, and others — have a role to play. Cooperation and collaboration are vital.

The projects to develop energy resources require huge up-front investments, have lifecycles that span decades and are extremely complex in character. Given these realities, stable business and regulatory frameworks — today and tomorrow — are imperative.

By putting in place sound and stable energy policies, governments of energy-producing nations can encourage the long-range thinking, sustained investment and long-term mutually beneficial relationships with international oil companies that maximize the value of their resources.

At ExxonMobil, we believe that with good governance these resources can help countries develop to their full potential. Transparency is a key component of good governance. And as an international oil company, we support revenue transparency because it is an important part of our commitment to honest and ethical behavior wherever we operate.

Transparency of revenues and budgets can also help ensure that a country's revenues are



BIOGRAPHY
Michael R. Perry

Senior Regional Advisor
ExxonMobil Upstream Ventures (Middle East)

- Michael Perry is Senior Regional Advisor at ExxonMobil Upstream Ventures (Middle East), an affiliate of Exxon Mobil Corporation located in Dubai, United Arab Emirates. He was previously Vice President of Exxon (Al-Khalij), Inc., an affiliate of Exxon Mobil Corporation located in Abu Dhabi, UAE. Mr. Perry provides international affairs advice and services in support of ExxonMobil activities and affiliates in the Middle East region. Mr. Perry's experience is in political analysis, national security affairs, policy planning, and international government relations.

- Prior to joining ExxonMobil, Mr. Perry served at the White House as Special Advisor for Middle East Affairs in the Office of the Vice President. He had previously worked in the Pentagon for the Chairman of the Joint Chiefs of Staff, developing strategic plans and policy relating to the Middle East. A former army officer, he served in a variety of command and staff assignments in the Middle East, Europe, and the United States. Prior to leaving military service he was selected for resident senior service college and for promotion to colonel.

- Mr. Perry graduated from The Citadel, the Military College of South Carolina, with a Bachelor of Arts degree in Political Science. He earned a Master of Arts degree in Middle Eastern Studies from the University of Texas at Austin.

- In Abu Dhabi, Mr. Perry served on the UAE Relations Committee of the American Business Group of Abu Dhabi. Mr. Perry is also a volunteer instructor with Injaz UAE.



Our future success



Our future success lies in building a business structure which is:

- ***More Transparent***
- ***More Accountable***
- ***More commitment to Success***

Tuesday, September 14, 2010

Recognition and Awards

EQUATE



In 2009, EQUATE was awarded with "GCC HSE excellence GOLD award" for Manufacturing (Hydrocarbon).

Tuesday, September 14, 2010

EQUATE



Roadmap for a future JV

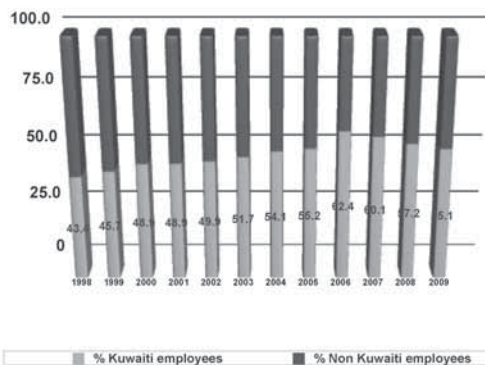
with Foreign investors

Tuesday, September 14, 2010

PEOPLE and ORGANIZATION 2009 HIGHLIGHTS

EQUATE

Kuwaitization Percentage since 1998



Tuesday, September 14, 2010

Recognition and Awards

- His Highness Amir of Kuwait's *The Best Plant Award* (2007)
- *The Best Private Company for Employment in Kuwait* (2006)
- *First CSR Award in Kuwait* (2007)
- *The First Middle East CSR Summit Award* (2008)



Tuesday, September 14, 2010

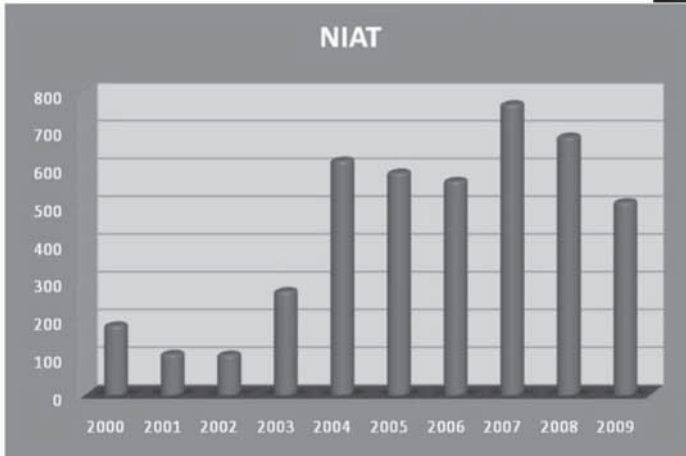
Production History (1998 - 2009)

Salable Production



Tuesday, September 14, 2010

NIAT Record



Data for 2009 includes EQUATE & TKOC.

Tuesday, September 14, 2010



EQUATE's Road to Success

EQUATE

HISTORY

Nov. 1997
Plant Start Up

July 1995
EQUATE Officially
Formed

June 1993
UCC/PIC MoU
Signed

EQUATE financed the New
Expansion without Owners'
guarantee.

Sept. 1996
Original Financing - US\$ 1.2 Billion

2000
First Profitable Year

Nov. 2001
Refinanced US\$ 900 Million

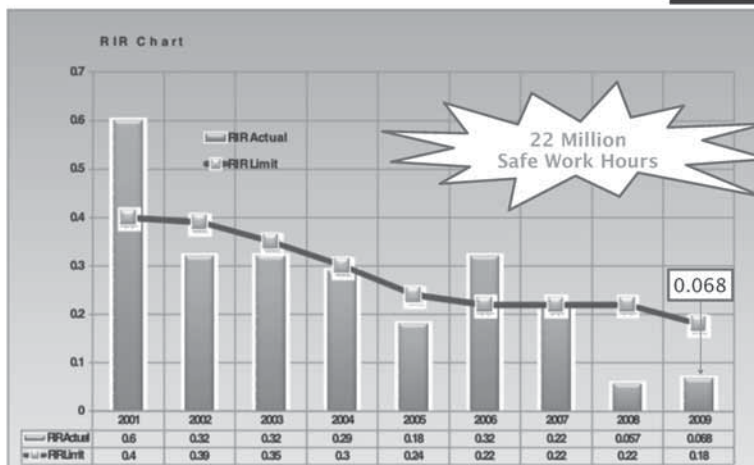
Nov 2004
Refinanced US\$ 600 Million

2006
Financing Expansion Projects \$ 2.5 Billion

Tuesday, September 14, 2010

EH&S Excellence

EQUATE



Tuesday, September 14, 2010

EQUATE

The results were ,,,,
EQUATE Success

Tuesday, September 14, 2010

What Makes Us *Different* in the Market?

EQUATE

- Customer Satisfaction Survey Confirmed:
 - EQUATE product has good value (Product & Pricing)
 - EQUATE is a reliable supplier (Supply & logistics)
 - EQUATE employees act as Owners
 - EQUATE service post sales (Customer Relations Management)
 - Customers receive satisfactory response to their questions about EQUATE products (R&D)

Tuesday, September 14, 2010

TR in Responsible Care and Community Outreach



- **Responsible Care**
 - Attention to environment
 - Reporting releases
 - Equipment to ensure health and safety including of human asset.
- **Corporate Social Responsible activities**
 - Company participation in serving the community with clear objectives



25

Tuesday, September 14, 2010

TR in Financial Reporting



- **TRANSPARENT** in communicating Financial data to shareholders / stakeholders.
- Communicating Company results to all employees is a commitment to enhance their morale, ownership and building trust.

26

Tuesday, September 14, 2010

TR in Decision making work process RACI

EQUATE



- Every person is responsible on his duty.
 - Creating OWNERSHIP within the Organization.

23

Tuesday, September 14, 2010

TR in Company KPI

EQUATE

How do we measure our Performance?

- Company Metrics ,, ,, ,, ,, ,, ,, Quarterly Reporting
- Department Metrics ,, ,, ,, Monthly Reporting
- Individual / personal skills ,, Mid Year , End of YEAR reviews

All employees benefit from Company success -
Profit Sharing Concept

24

Tuesday, September 14, 2010

TR in EQUATE Business Strategy

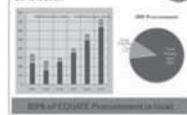


- Being Transparent in commitment to customers, marketing strategy, credit rules, etc. made us a Preferred Supplier.
- Transparent on our Procurement (systematic)
- Transparent in Company requirement from contractors, classification and qualification for equal opportunities.

What Makes Us Different in the Market?

- Customer Satisfaction Survey: Outstanding
- EQUATE products have great value money for money
- EQUATE is a reliable supplier from its origin
- EQUATE employees are efficient, customer focused, give the customer good service and helpful answers on their queries
- EQUATE takes after sales service (customer follow-up)
- Customers receive satisfactory responses to their questions about EQUATE products, etc.

EQUATE Local Procurement Contribution



What are the results ??

Tuesday, September 14, 2010

EQUATE Local Procurement Contribution



89% of EQUATE Procurement is local.

Tuesday, September 14, 2010

Who Implement the Strategy?



How?

19

Tuesday, September 14, 2010

Successful Organization



- The successful companies are those who have the **RIGHT, QUALIFIED** people as their resource.
- EQUATE is very **Transparent** in its requirement.
 - *Selection Process*
 - *Criteria for selection*
 - *Competitive compensation and career development plan*
 - *Feedback system for performance evaluation (360 feedback)*
- We communicate the **Company expectations and People role and performance measure across the Organization(KPI).**

Tuesday, September 14, 2010



EQUATE Strategy

EQUATE

TRANSPARENCY is the basic of Company
Strategic direction

EH&S

PROFITABLE & RELIABLE COMPANY

FINANCE

PEOPLE EXCELLENCE

CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY

Tuesday, September 14, 2010

Who Implement the Strategy?

EQUATE

Our People

18

Tuesday, September 14, 2010

EQUATE Vision



We are:

- Recognized as a World Class Corporation using Best Practices in all aspects of our business, striving for highest level of Safety and a clean Environment
- People Acting Like Owners and Driving for Excellence in all we do
- Focused to be The Low Cost Preferred Supplier of the Products we Produce
- Obligated to Adding Value to our Customers
- Committed to Growth in our business, thus providing Opportunities to Qualified Kuwaitis and Adding Value to Society

15

Tuesday, September 14, 2010

Why EQUATE is different?



- Implementation of Best Practice as a World Class company in the way we operate
- Flexibility in our decision process
- Focus to improve on operating costs
- Profitability is our people target
- People Selection and development
- Lean and empowered organization
- Strive to add value to our customers
- Pay for performance link with company results and people deliverables.
- Retain our continuous success towards competition

TRANSPARENCY
IN EVERYTHING
WE DO!

Tuesday, September 14, 2010

A success story in
Middle East Joint Ventures



Tuesday, September 14, 2010

TRANSPARE
NCY (TR)
situates
with



EQUATE'S Vision

We are:

- ↳ Recognized as a World Class Corporation using Best Practices in all aspects of our business, striving for highest level of Safety and a clean Environment
- ↳ People Acting Like Owners and Driving for Excellence in all we do
- ↳ Focused to be The Low Cost Preferred Supplier of the Products we Produce
- ↳ Obligated to Adding Value to our Customers
- ↳ Committed to Growth in our business, thus providing Opportunities to Qualified Kuwaitis and Adding Value to Society

Tuesday, September 14, 2010

Corporate Governance (CG) – some definitions:



- “We believe that Corporate Governance is the system by which we are directed and controlled...”
- “...It is the Power and Accountability: we exercise on a day today Business”



Tuesday, September 14, 2010



Case Study: EQUATE A Successful JV Model

Tuesday, September 14, 2010



TRANSPARENCY at EQUATE

EQUATE

- TR is part of CORPORATE

9

Tuesday, September 14, 2010

CORPORATE GOVERNANCE (CG)

CG

- In essence, CG is about **systems, processes and structures** by which organizations are directed and managed.
- It influences how the **objectives are set and achieved**, how **risk is monitored** and assessed, and how **performance is optimized**.
-

10

Tuesday, September 14, 2010

EQUATE Contribution to Kuwait Economy



**A total of \$ 5 Billion Dollars
1997 - 2009**

**Includes :Contract Services, Logistics and Supply Chain costs,
Kuwait Banks, Utilities, Fuel, MEW, Electricity, local contractors,
etc. etc.**

Tuesday, September 14, 2010



TRANSPARENCY – A Business Case

Tuesday, September 14, 2010

Strategic Objectives

EQUATE

PIC

- UPGRADING OF ETHANE FEEDSTOCK
- USING KUWAITI UTILITIES
- INCREASE KUWAITI EMPLOYMENT
- USING AND DEVELOPING TECHNICAL PERSONNEL

DOW

- ACCESS TO LOW COST FEEDSTOCK
- LICENCING TECHNOLOGIES
- CASH GENERATION
- FOOTHOLD IN MIDDLE EAST

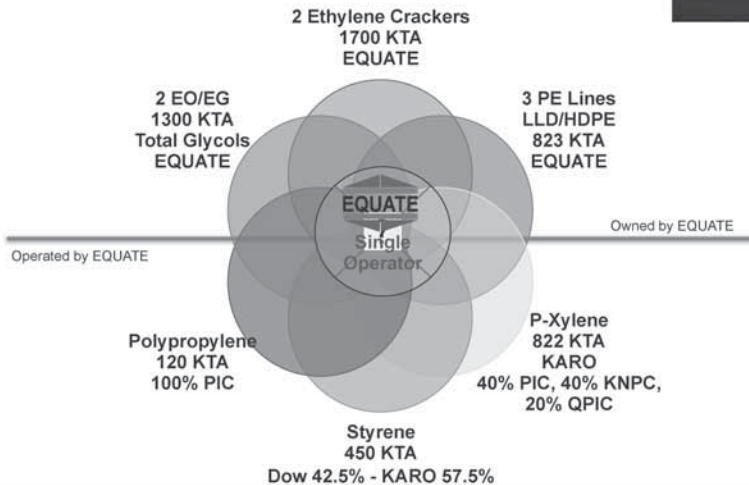
EQUATE

A RECOGNIZED WORLD CLASS MANUFACTURER SERVICING TARGETTED MARKETS MAINLY IN PACIFIC / ASIA UTILIZING THE MOST ADVANCED TECHNOLOGY IN A SAFE OPERATING ENVIRONMENT

Tuesday, September 14, 2010

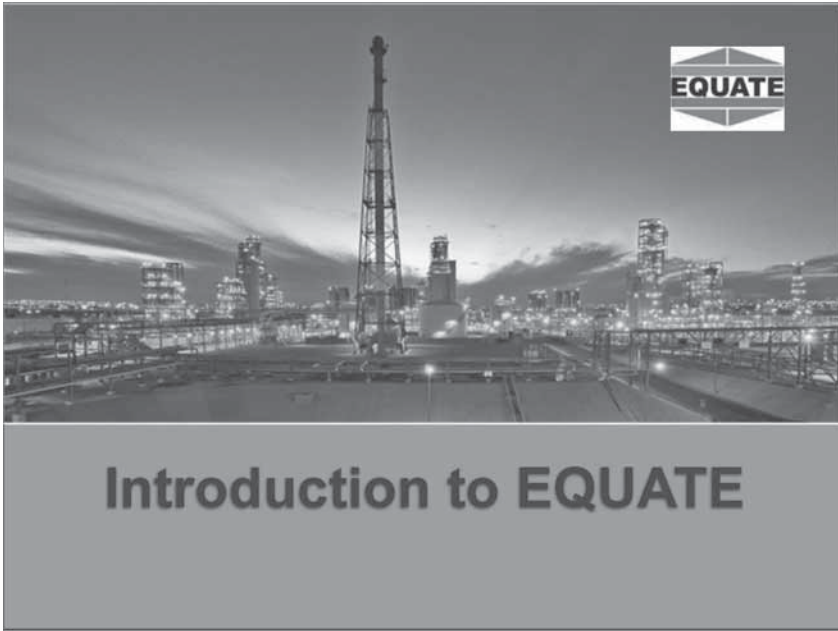
GREATER EQUATE SHUAIBA PETROCHEMICAL COMPLEX

EQUATE

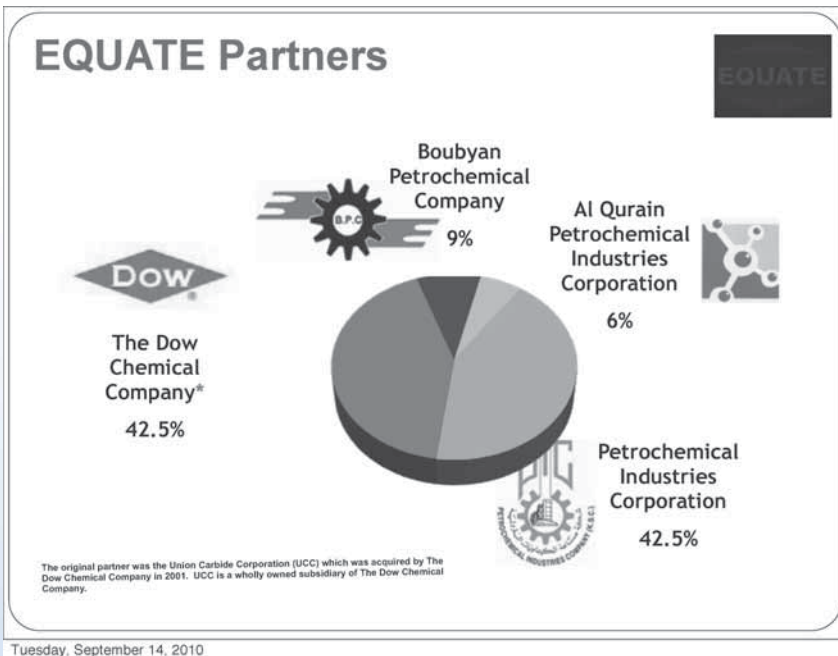


TOTAL PRODUCTION CAPACITY = 5.2+ Million

Tuesday, September 14, 2010



Tuesday, September 14, 2010



Tuesday, September 14, 2010

KUWAIT TRANSPARENCY CONFERENCE
20 April 2010

TRANSPARENCY PAYS OFF!



by
Hamad Al Terkait
President and CEO
EQUATE Petrochemical Company

Tuesday, September 14, 2010



Agenda

- Introduction to EQUATE Petrochemical Company
- TRANSPARENCY:
A Business Case
- Case Study:
EQUATE A Successful Joint Venture



Tuesday, September 14, 2010



Profile
Hamad Al-Terkait
President and Chief Executive Officer

- Hamad Al Terkait – President and Chief Executive Officer of EQUATE Petrochemical Company since November 2001.
- Mr. Al-Terkait is also the Chief Executive Officer of the The Kuwait Olefins Co. (TKOC). TKOC is a holding Company of Dow and EQUATE with other local partners in Kuwait created for realizing Olefins II project. Hamad is serving as a Board of Director of the MEGlobal, a joint venture of EQUATE and PIC.
- Hamad joined EQUATE in 1996 as Vice President for Marketing Department and Logistics and the Vice President for EQUATE Marketing Company(EMC). In November 1999 he was nominated as the President of Marketing Department and as the President of EQUATE Marketing Company.
- Prior to joining EQUATE, Hamad served Petrochemical Industries Co. (PIC) since 1979 for over 17 years in a variety of senior management roles in sales, business development and marketing positions. His last position in PIC was Vice Chairman, Marketing Team for joint ventures
- Hamad is one of the active Key Players in Gulf and was one of the three founding members of the Gulf Petrochemical and Chemicals Association (GPCA). He currently occupies the position of its Vice Chairman. ICIS Chemical Business, the leading international chemicals publication, has voted Mr. Hamad Al Terkait, as the world's most influential person in the chemicals sector for the two consecutive years. He was voted as No. 13 in the year 2006 and No. 11 in the year 2007.
- A graduate from Kuwait University with a B.S. in Business Management and Marketing in 1979, Hamad has a total 28 years of professional experience mainly in petrochemical industry.



الأوراق العلمية التي قُدمت في الفترة الصباحية
اليوم الثاني الأربعاء ٢١ إبريل ٢٠١٠م

مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية

د. مشعل السمحان

معهد الكويت للأبحاث العلمية

رئيس الجلسة

المحتوى

- مقدمة عن المبادرة
- ما هو مرتقب من المبادرة ؟
- تأثير المبادرة
- ملخص لمعايير المبادرة

أهمية الحوكمة في الصناعات الاستخراجية

- من التحديات الكبيرة التي تواجه العالم.
- سوء استغلال الموارد الطبيعية يؤدي إلى كوارث.
- الحوكمة دعم للنمو الاقتصادي.

أساسيات الحوكمة الجيدة:

- بناء الثقة
- الشفافية
- الحرية في محاسبة الحكومات

ما هي المبادرة ؟

- معيار دولي للشفافية في مجال النفط والغاز والتعدين.
- محاولة لجعل المصادر الطبيعية تحقق مصلحة الجميع
- تحالف بين الحكومات والشركات والمجتمع المدني
- معيار قياسي للشركات لنشر ما يقومون بدفعه وللحكومات للإفصاح عما تتلقاه

ما هو مرتقب من المبادرة ؟

- المبادرة هي نقطة بداية للاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية
- شفافية العوائد طريق لنقاش أكبر
- أهمية تخصيص المبادرة للقطاع الاستخراجي

تأثير المبادرة

- تعتبر المبادرة في بدايتها، حيث كانت الانطلاقة الاولى في عام ٢٠٠٣.
- هناك دعم كبير من الشركات العالمية والحكومات حيث تبنتها ٣٢ دولة بـ ٣٢ نموذجاً مختلفاً.
- زيادة مصداقية الحكومات عن طريق زيادة كم المعلومات المتوافرة للمواطنين حول العوائد التي تديرها الحكومة نيابة عنه.

مبادئ المبادرة

- ينضوي تحت المبادرة ١٢ مبدأ منها:
- نؤمن بأن فهم العامة لعوائد الحكومة ونفقاتها من الممكن أن يساهم، بمرور الوقت، في مساعدة الحوار العام وإثراء اختيار البدائل من أجل تنمية مستدامة.
- ندرك أن تحقيق قدر أكبر من الشفافية يجب أن يكون ضمن سياق احترام العقود والقوانين.
- نحن ملتزمون بتشجيع مستويات عالية من الشفافية والمساءلة في الحياة العامة، العمليات الحكومية والتعاملات التجارية.

معايير المبادرة

- من أهم معايير المبادرة:
- في الحالات التي لا توجد فيها بيانات التدقيق يجب إخضاع المدفوعات والعوائد لتدقيق مستقل وذي مصداقية يطبق معايير التدقيق الدولية.
- المجتمع المدني مشارك نشط وفعال في تصميم ومراقبة وتقييم الشفافية والإسهام في الحوار العام.
- تقوم الحكومة المعنية بتطوير خطة عمل مالية عامة مستدامة لتطبيق معايير المبادرة تتضمن أهدافاً يمكن قياسها وجدولاً زمنياً وتقديراً للمعوقات المتوقعة.

ملاحظات ختامية

- هذا النوع من المبادرات يعمل على خدمة القطاع النفطي ويحمي مشاريعه المستقبلية من سوء الاستغلال.
- تفعيل هذه المبادرة محلياً يتطلب حواراً بين جميع الأطراف المعنية (الحكومة، الشركات والمجتمع المدني).
- تفعيل شفافية القطاع توجه لمحاربة الفساد وإسترداد ثقة المجتمع به.

شكراً لحسن الاستماع



السيرة الذاتية د. مشعل السمحان

يجمع الدكتور مشعل السمحان بين الوظائف العلمية والاقتصادية في الوقت ذاته، فهو حالياً مدير برنامج البتروكيماويات في معهد الكويت للأبحاث العلمية، ومحاضر منتدب بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي في قسم البترول بالإضافة إلى ذلك يشغل عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة كويتية. كما عمل الدكتور السمحان مستشاراً للقسم الاقتصادي وكاتب عامود في صحيفة «أوان» اليومية منذ ٢٠٠٧، إذ يتناول في كتاباته شؤوننا الاقتصادية ونفطية مختلفة محلية وعالمية. منذ حصوله على الدكتوراه في ٢٠٠٢ جامعة نيوكاسل، المملكة المتحدة، طرق البلمرة ورفع كفاءتها الاقتصادية، كانت له العديد من المساهمات والأوراق المميزة في المؤتمرات العلمية والندوات سواء المحلية والعالمية تعنى بالشأن النفطي والاقتصادي.

السمحان حصل على مؤهلات هامة في مراحل مختلفة من حياته أهله للعمل كباحث «نشط» في مجالات الطاقة، فقد نال زمالة منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» في ٢٠٠٧، وهو أيضاً حاصل على عضوية الوكالة الدولية لاقتصاديات الطاقة.

الخبرة المهنية

- معهد الكويت للأبحاث العلمية، مركز أبحاث و دراسات البترول، دكتور باحث عالم مشارك، منذ عام ٢٠٠٢، حتى اللحظة.
- عضو مجلس إدارة في شركة المشروعات الصغيرة، منذ نوفمبر عام ٢٠٠٦، حتى اللحظة، الكويت.
- مستشار في الاقتصاد والطاقة في صحيفة اوان اليومية وكاتب مقال فيها، منذ نوفمبر عام ٢٠٠٨، حتى اللحظة، الكويت.
- كاتب ومحلل في صفحة الطاقة والاقتصاد في جريدة القبس اليومية، منذ فبراير عام ٢٠٠٧ حتى نوفمبر ٢٠٠٧، الكويت.
- كاتب و محلل في صفحة الطاقة و الاقتصاد في صحيفة الاسبوعية الاقتصادية، منذ مايو عام ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٧، الكويت.
- عضو مجلس إدارة في الشركة الشرقية المتحدة الكويتية منذ بداية عام ٢٠٠٦-٢٠٠٨ مارس ٢٠٠٨.
- نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الشرقية المتحدة الكويتية منذ بداية عام مارس ٢٠٠٨.
- محاضر بدوام جزئي في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، قسم تكنولوجيا البترول منذ عام ٢٠٠٥، حتى اللحظة، الكويت.
- عضو في اللجنة الكويتية العليا لصناعات البتروكيماويات، منذ عام ٢٠٠٤، حتى اللحظة.
- محاضر بدوام جزئي في جامعة الكويت، ٢٠٠٣-٢٠٠٤.
- باحث في «بريتش بيتروليم» BP قسم تطوير الصناعة، المملكة المتحدة، ٢٠٠١-٢٠٠٢.

- باحث في جامعة نيوكاسل، مركز تطوير عمليات المعالجة سريعة الاستجابة، «Process Intensification and innovation center» ٢٠٠٠-٢٠٠١.

- مهندس في معهد الكويت للأبحاث العلمية، مختبر العمليات النمطية منذ عام ١٩٩٥-١٩٩٨.

ب - زمالة أوبك

حاصل على زمالة منظمة الدول المنتجة و المصدرة للنفط بعد استيفاء جميع الشروط واطمام برنامج الزمالة في الوكالة في مدينة فيينا، اكتوبر ٢٠٠٧.

ج - استشارات للديوان الأميري

المشاركة في تقديم استشارات ومقترحات لجهاز الدراسات والبحوث في الديوان الاميري

- اهمية الحوكمة و مجال تطبيقاتها في الكويت ٢٠٠٧

دولة الرفاه الحديثة ٢٠٠٨.

- عضو في المعهد البريطاني للمهندسين الكيميائيين وعضو دائم في جمعية المهندسين الكويتية.

د . بعض إصدارات ومقالات علمية

المسمحان، «Process Intensification: Ethylene Gas Phase Catalytic Polymerisation Using Spinning Disc Reactor Technology»، المملكة المتحدة، يوليو/٢٠٠٢

م. المسمحان، «Kuwait's Downstream and Petrochemical Developments. Projection»، البحرين، نوفمبر/ ٢٠٠٥.

م. المسمحان، ر. معروف «Synergistic Effect of UV-Stabilisers and Light Transforming Additives on Polyethylene under Kuwait Environmental Conditions» Technical Report، الكويت، معهد الكويت للأبحاث العلمية، مايو/٢٠٠٦

مشعل المسمحان، «Corn Based Ethanol's Economics and Competitiveness as A

Renewable Fuel technical paper, Turkey, Istanbul. June ٢٠٠٨



circumstances, the law allows for bona fide expenditures in connection with foreign government officials. For example, some travel and training expenses, when directly related to program evaluation and performance, may be permissible. Personnel should consult with the Legal Services Group before proceeding to assume responsibility for any payments on behalf of any foreign official.

H. POLITICAL AND CHARITABLE CONTRIBUTIONS

Contributions to political parties, party officials, candidates, organizations or individuals engaged in politics, or charities or sponsorships, whether direct or indirect, must not be a subterfuge for bribery or contrary to applicable law. Proper recording and accounting of contributions is essential.

I. CORPORATE COMPLIANCE OFFICER

The Company's Corporate Compliance Officer's responsibilities include consideration and oversight of FCPA and anti-bribery issues..

J.EMPLOYEE TRAINING

All relevant employees will receive training in these policies and procedures at the time of the issuance of this policy or at the beginning of their employment and from time to time thereafter as appropriate.

K.REVIEW AND AUDIT

The Company's audit approach will include consideration and review of FCPA and anti-bribery and corruption issues. The Annual Audit Plan will include a risk assessment analysis of elements related to these issues, including, as appropriate, independent surveys such as Transparency International's Corruption Surveys.

The Company's Internal Audit group will also be available to undertake appropriate specific projects related to FCPA and anti-bribery and corruption issues as requested by the Corporate Compliance Officer and/or the Audit Committee.

L.COMMUNICATIONS AND REPORTING

1 - Encouraging Open Communication: No policy can anticipate every situation that may arise. Accordingly, this policy is not meant to be all-inclusive, but rather is intended to serve as a source of guiding principles and to encourage communication and dialogue concerning standards of conduct addressed in the policy. Employees are encouraged to discuss with any member of the Legal Services Group or call the Compliance and Ethics Hotline (who will refer you to a Company subject-matter expert in his area) with questions about particular circumstances that may implicate the provisions of this policy.

2 - Reporting Obligations: Employees who believe that the Company's standards articulated in this policy are not being practiced are required to report the circumstance the Legal Services Group or to the Compliance and Ethics Hotline at 1-800-223-1544. Any calls to the Compliance and Ethics Hotline may be made anonymously, although employees are encouraged to identify themselves so that a full investigation is possible.

3 - No Retaliation: Retaliation for reports of misconduct by others made in good faith is prohibited by law, and the Company will not permit retaliation of any kind against any employee who reports misconduct in good faith.

conduct, are available to the appropriate sales and business line executives from the Legal Services Group. Authority to enter into an agency agreement is provided exclusively by the Company's Approval Matrix.

4 - Liability for Third Parties: The Company may be liable under the terms of the FCPA not only for the actions of its direct employees, but also for the actions of its agents in certain circumstances. The Company can be liable if it knew that its agent was going to pay a bribe, failed to take the appropriate steps to attempt to prevent such payment, and thus implicitly authorized the bribe.

5 - Requirements of Third Parties: All agents, representatives, officials, officers, directors, and employees, and any other individuals, intermediaries, contractors, distributors, suppliers, or other entities over which the Company has control must acknowledge an understanding of the Company's policy and, where appropriate, agree to comply with the FCPA, the applicable bribery laws of the country(ies) in which they operate, and the requirements of the Company's policy. The Company shall retain the right to terminate its relationship with any agent, representative, official, officer, director, employee, or any other individual, intermediary, contractor, distributor, supplier or entity over which the Company has control that is not fulfilling its responsibilities under this policy.

F. ACCURATE BOOKS AND RECORDS

The Company requires that the records and books of account of the Company must accurately reflect each transaction recorded therein. No false or misleading entries should be made in the books and records of the Company for any reason. All contracts and other documents must accurately describe the transactions to which they relate. No payment on behalf of the Company should be approved without adequate supporting documentation or made with the intention or understanding that all or part of any such payment is to be used for any purpose other than that described by the documents supporting the payment.

G. LIMITED EXCEPTIONS

1 - Facilitating Payments: Exceptions to the FCPA are extremely limited. The FCPA does, however, allow «facilitating or expediting» payments intended to expedite or to secure the performance of routine governmental action. (Processing government papers such as visas or work permits, customs clearances, adequate police protection or providing phone or water service are examples of such routine governmental action.) The laws of most countries, however, prohibit even these types of payments. In addition, the acceptance of facilitation payments by foreign officials is generally illegal in most foreign countries.

The distinction between an illegal bribe and a legal facilitation payment is often difficult to define. Accordingly, questions concerning whether a payment would qualify as a «facilitating or expediting» payment should be directed to the Legal Services Group. Any such facilitating payments must be properly and accurately accounted for in the Company's records.

2 - Expenditures in Connection with Foreign Government Officials: Under limited



inconsistently applied. In such circumstances, special vigilance is important to ensure compliance with the FCPA and applicable local legislation.

It is the personal responsibility of all employees to acquaint themselves with the legal standards and restrictions applicable to their assigned duties, including, where applicable, the FCPA, the standards of the employee's country of origin, and the standards of the country where the work is performed, and to conduct themselves accordingly in all respects.

D.VIOLATIONS

Violations of this policy may result in disciplinary action up to and including termination. In addition, breaches of the FCPA or the laws of other countries may subject an employee to civil and criminal penalties.

Employees should be aware of issues possibly related to bribery activities and should contact the Legal Services Group with any questions or concerns they may have. See Section L below for further information on obtaining guidance from the Legal Services Group or reporting a suspected violation to the Legal Services Group or the Compliance and Ethics Hotline.

E.APPLICABILITY OF THE POLICY TO THIRD PARTIES

1 - Applicability: Employees must be sensitive to potential application of the FCPA and other anti-bribery rules not only in transactions involving agents or representatives of the Company, but also in situations such as joint ventures or consortiums between the Company and other contractors. The Company insists that all agents, representatives, officials, officers, directors, and employees, and any other individuals, intermediaries, contractors, distributors, suppliers or entities over which the Company has control strictly comply with the FCPA and any violations or any solicitations by a third person which would result in a violation should be reported immediately to the Legal Services Group.

2 - Due Diligence and Monitoring: It is the Company's policy to do appropriate due diligence and monitoring of agents, joint ventures, suppliers and subcontractors. Elements of «appropriate» include the location and nature of the services provided by Fluor (high risk countries require special diligence); transactions directly with foreign governments or their agencies, transactions involving high dollar value projects; and agents, joint ventures or vendors or subcontractors who are based in countries that do not prohibit bribery. The Company's Legal Services Group has established due diligence procedures for agents and joint ventures, and must review all agreements. The Company's Procurement and Contract functional groups have established due diligence procedures for suppliers and subcontractors as part of the prequalification of bidders or request for proposal processes. Procurement and Contracts personnel must always be involved in any dealings with our suppliers or contractors. The Company requires that all results of the due diligence review be documented and recorded.

3 - Special Requirements for Agents: The Company's Guidelines for dealing with agents and standard agreements, which clearly define the agent's services and code of

Appendix A
Fluor Anti-Bribery Policy
FLUOR HUMAN RESOURCES POLICY
POLICY/PROCEDURE

This Fluor Enterprises, Inc. policy is subject to modification or revision in part or in its entirety to reflect changes in conditions subsequent to the effective date of this policy.

SUBJECT: ANTI-BRIBERY AND CORRUPTION

HR-720 Effective Date: 09-21-06 Supersedes: New

I. POLICY

A. Fluor's employees, officers, directors, and any agents, subsidiaries, joint ventures, consortiums, consultants, brokers; or other individuals, intermediaries, contractors, distributors, suppliers or entities over which the Company has control, are strictly prohibited from paying a bribe to ANY third party, public or private, with whom the Company does business.

1 - Control: The contractual power of the Company to direct, manage, oversee, and/or restrict its relationship with and affairs of another entity.

2 - Bribe: An offer or promise to give, or the giving of anything of value to improperly influence actions by a third party. Bribes can include money, gifts, hospitality, expenses, reciprocal favors, political or charitable contributions, or any direct or indirect benefit or consideration.

B. Compliance with this policy is mandatory. No employee will suffer adverse consequences for refusing to pay bribes even if this may result in the Company losing business.

C. It is the policy of the Company to comply with all applicable anti-bribery laws such as the Foreign Corrupt Practices Act (FCPA) of the United States and the applicable laws of all foreign countries in which the Company operates. Most of the countries in which the Company operates have adopted rules and regulations prohibiting bribery activity, such as the Anti-Bribery Treaty of the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD). These laws criminalize the paying of bribes to a foreign government official (broadly defined) and/or to many private sector employees, either directly or indirectly.

The Company is committed to observing the standards of conduct set forth in the FCPA, and applicable laws of foreign countries in which the Company operates. Compliance with such laws is particularly important since the Company may seek to do business in jurisdictions in which (i) government officials are engaged in commercial and financial activities, (ii) corruption and related problems are common, and

(iii) legal standards and enforcement policies are developing, but are often unclear and



suppliers, contractors, and joint-venture partners.

Today, there are more than 140 PACI signatory companies from the global energy, engineering and construction, mining and metals, professional services, food and beverage, chemicals, consumer goods, logistics and transport, insurance, and health care industries.

Fluor has long had a strong relationship with Transparency International (TI) with which Fluor worked to found PACI. Since 2005, Fluor has also provided financial support to TI through the Fluor Foundation.

Fluor is working closely with the American Society of Civil Engineers (ASCE) on anti-corruption measures. Boeckmann is honorary chair of the group's Global Anti-Corruption Education & Training (ACET) Program. One of the major products of the ACET is the ethicana video which tries to educate viewers in engineering ethics and is freely available for all businesses to use.

Conclusion:-

Based on the important concepts discussed in this paper, the ideal case for implementing transparency in the oil and gas sector in Kuwait would involve three primary components. Firstly, all employees both governmental and private sector would need to be trained and educated in anti-corruption measures and engineering ethics. Secondly, both the public and private oil related companies should enforce strict anti-corruption policies on all of their transactions and employees. Thirdly, the government should only endorse working with companies that proactively combat corruption.

After these three primary goals have been achieved the next step for Kuwait is to affiliate itself with international transparency organizations and allow them to audit their financials. Since Kuwait is unique in the region because it is a democracy this should further enhance the transparency between government and citizens.

Applying Localization to Engineering Ethics:-

The previous discussion is general and applies to many situations, the purpose of this section is to look at localization effects and how they may alter the actions of the individual. Overall, the factual and conceptual components are not altered significantly but the moral component is heavily dependent on the locals' belief system. Since the gulf region is predominantly Muslim, this represents their belief system and therefore is the basis of the moral compass that guides them through their moral decisions. Islam provides a complete and detailed guide to many moral situations and how to deal with them, information about this can be obtained elsewhere. Relevance and conflict problems will still arise but now your set of moral principles is significantly larger, making your decisions even more complex. Unfortunately, there is a clear feeling of people being desensitized to their own moral beliefs, and peer pressure also plays an important role in suppressing the correct moral decisions.

Engineering Ethics and Transparency:-

Engineering ethics have been used as a basis for many transparency guidelines and initiatives. There are many similarities between engineering ethics and transparency fundamentals, the code of ethics of many professional societies have been used as a basis for implementing transparency across companies. A good analogy would be to think of the code of engineering ethics as a science and transparency as engineering since it involves measuring, monitoring and reporting corruption. Another important aspect of engineering ethics is that it has led to the formation of the global anti-corruption education and training program (ACET).

A very important principle that is slowly becoming more apparent is that transparency cannot be achieved by governments alone; it is a joint effort between governments, NGOs, and multi-national companies. Proactively combating corruption is a social responsibility that must not be taken lightly. In order to highlight the importance of this and how it can be implemented on a large scale, it would be very useful to adopt a case-study approach and apply it to a multi-national business that is proactively fighting corruption.

Case Study (Fluor Inc):-

Fluor is taken as an example of proactively combating corruption from inside the company. Here are some of the programs and initiatives that they are involved with. The Fluor anti-bribery policy is attached to this paper as appendix A and is very interesting to read through and use as a guideline for proposing anti-bribery policies. This information is taken directly from the Fluor anti-corruption website.

Fluor helped found, and continues to lead, the World Economic Forum's Partnering against Corruption Initiative (PACI). Led by Fluor Chairman and CEO Alan Boeckmann, PACI is the only global, business-driven, multi-industry anti-corruption initiative. By joining PACI, businesses commit to adopting zero-tolerance policies toward bribery and corruption and maintaining programs that guide the behavior of employees, agents,



situations ranging from a positive paradigm to a negative paradigm. Positive paradigm represents the case where there is no moral ambiguity and a negative paradigm is the case where there is a clear breach of a moral principle. Usually the case you are looking at is somewhere in the middle, making it harder to decide whether a moral principle is applicable in this case. After looking at the different cases you should determine a transition line, a point that you feel you cannot cross morally. If your case lies after the transition line then you should be morally obligated not to take this course of action and clearly a moral principle applies. If your case lies before the transition line then it is clearly within your comfort zone and you would have no problems taking this course of action.

Determining where this transition line exists is a complex matter that relies mainly on the personal moral compass. This moral compass is an amalgam of how the person was brought up, his beliefs, and the society around him. Different people will have different transition lines, based on their own moral compass.

Conflict problems can be equally difficult to solve. For example, if an employee becomes aware of a potentially toxic gas being produced at his company in small quantities. Should this employee report this to the environmental agencies or be quiet to protect the interests of the company, which may be an important source of employment in the community, In this case, a conflict problem could arise between the employee's loyalty to his company and his loyalty to the public safety.

On the one hand, the first Fundamental Canon of the code of ethics of the National Society of Professional Engineers (NSPE) says: «Engineers shall hold paramount the safety, health and welfare of the public in the performance of their professional duties.» On the other hand, the fourth Fundamental Canon of the NSPE code says, «Engineers shall act in professional matters for each employer or client as faithful agents or trustees.» Even the employee's loyalty to the public presents a conflict within itself, should the employee place the public health as the paramount concern or the economic health of the public, since this company is a major source of employment.

Most conflict problems can be solved in one of three ways. Firstly, you can try to find a creative middle ground, a point where both moral principles are satisfied at the same time. In order to achieve this goal, you may need to use modified forms of the moral principles to make them work together without conflict. Secondly, you can try employing lower-level considerations which basically means that you consider both moral principles to be equally applicable in this case, and therefore you choose to go with the decision that will further your career goals. So, in the previous example, if the employee truly believes that both guiding moral principles are equally relevant and important, they may decide to support the company because it means they will keep their jobs. Thirdly, you may need to make the hard choice; in some cases it is not possible to reconcile two opposing moral principles, forcing you to choose one over the other. So, in the previous example, if the employee finds proof that this emission is indeed toxic and all attempts at convincing management to stop this emission have failed, the employee may be forced to report it to the environmental agencies even if it means disobeying their employer and possibly losing their own job. Clearly, the employee has chosen to go with one moral principle over another.

three components, the factual component is related to the truth or falsehood of claims. For example, company A has a solid track record of working on several similar projects while company B does not. This is a simple statement of fact.

The conceptual component is related to the meaning or scope of a term or concept. In the previous example given, the conceptual component would be related to the technical specifications set forth in the tender how specific or general are they? Can company B submit a lower quality product and still have it covered under the same technical specifications of the tender? Company B could very well be submitting a lower price because the product is of low quality and they also plan on distributing bribes along the way.

The moral component is the part that relies on one or more moral principles. In this previous example, it should be relatively easy to distinguish the moral component, should Fawaz accept the offer from company A because it is clearly technically superior and has a solid track record. Maybe Fawaz should relax his ethics and accept the offer from company B in the hopes of gaining something from it personally.

The main reason for breaking up this ethical problem into three distinct components is that each component is solved separately. The factual component is solved by more investigation and research. The conceptual component is solved by coming to agreement over the meaning of the term or concept. The moral component is solved by correctly applying one or more moral principles.

Sometimes, resolving factual and conceptual components can be just as difficult as resolving moral issues. For example, in many ethical situations it is very difficult to identify the important facts, especially when the facts include predicting events in the future. Conceptual problems also arise when there is a large debate over the true meaning of a term or concept, such as «proprietary information». Resolving moral issues will be covered in the upcoming section.

Resolving Moral Issues:-

Moral issues arise when moral principles are not being applied correctly. Moral issues can usually be divided into two types of problems, relevance problems and conflict problems. Relevance problems are cases when we are not sure whether a moral principle applies in a given situation or not. Conflict problems are cases in which two or more moral principles apply to a particular situation and each of these moral principles provide a completely different course of action therefore creating a conflict.

Relevance problems can often be solved by clarifying a conceptual issue. For example, if someone works at a company and then decides to quit and work at another company, proprietary information obtained at the first company cannot be used in the new company. In this case, a clarification of what exactly is meant by proprietary information will show whether a moral principle is relevant to this issue, thereby solving the relevance problem.

Other ways of solving a more complex relevance problem is to create a series of different



The Role of Engineering Ethics in Improving Transparency within the Oil and Gas Sector

Dr. Mohammed Saeed Al-Rifaie

E-mail: malrifaie@gmx.net
Mechanical Engineering Dept.
Kuwait University

Abstract:

Engineering ethics is now a core component in many engineering programs across the world. The question still remains as to how effective engineering ethics are in combating corruption and bribery within the oil and gas sector. The fundamentals of engineering ethics state that any ethical problem can be deconstructed into factual, conceptual, and moral components. Each of these components must be addressed separately using different techniques to tackle the complicated issues that arise. The oil and gas sector is primarily composed of engineers who often have to deal with complex ethical issues. Transparency guidelines across the globe demand the highest level of corporate social responsibility both in terms of protecting the environment and in resisting corruption. The World Bank Institute estimates the amount of bribes paid internationally to be around US \$1 trillion per year, and many see that number as a conservative estimate. The general consensus in the oil and gas sector is that governments and NGOs are not enough to combat corruption; they must be supported by the multi-national engineering and construction businesses themselves. Kuwait is at the beginning of a new era of rapid progress and development; this makes it the perfect time to implement strict transparency guidelines on the oil and gas sector that emphasize honesty, clarity, and responsibility.

Fundamentals of Engineering Ethics:-

Ethical problems are often very complicated and one of the best approaches proposed to deal with such problems is to first break up the ethical problem into three components and then resolve each component individually. This is a purely analytical approach and the imaginative approach will be integrated into the discussion later.

Most ethical problems are primarily composed of factual, conceptual, and moral components. The best way to understand these components is to consider an imaginary example. Let us pretend that Fawaz is an engineer who works in the oil sector and is facing an ethical problem. Fawaz works in the procurement division and is primarily in charge of ordering new equipment and service contracts, while working on one of these tenders; he narrows down the choice of companies to two, company A and company B. Company A has a strict anti-bribery policy in effect while company B does not. In terms of technical specifications, company A has superior specifications and a better reputation of getting the job done correctly. So, let's break this ethical problem into its

نظام الإدارة البيئية في شركة البترول الوطنية الكويتية مهندس / فهد الديحاني

شركة البترول الوطنية الكويتية

تأسست شركة البترول الوطنية الكويتية عام ١٩٦٠. تتولى الشركة مسئوليات صناعة تكرير النفط الخام الكويتي وإسالة الغاز، بالإضافة إلى توفير المنتجات النفطية للسوق المحلية والعالمية. تقدر الطاقة التكريرية الإجمالية بحوالي ٩٣٠ ألف برميل يوميا. من منتجات الشركة: الغاز البترولي المسال، والنافثا، والجازولين، والكيروسين، والديزل، وزيت الوقود، وغيرها.

تأسيس قسم البيئة

- تم تأسيس قسم البيئة عام ٢٠٠٠ ليهتم بالشؤون البيئية والرقابة البيئية، ومن أهم مهام القسم:
- تأسيس نظام للإدارة البيئية ووضع الإجراءات البيئية لأنشطة الشركة المختلفة.
- تولى متابعة ورصد عمليات الشركة للتأكد من الالتزام بالمعايير البيئية المحلية والدولية ذات الصلة.
- إصدار التقارير البيئية بشكل دوري إلى المعنيين داخل الشركة والإدارة العليا وإلى الجهات الرقابية المختصة خارج الشركة.
- نشر الوعي البيئي بين الموظفين والمقاولين وأفراد المجتمع بالإضافة إلى إقامة الحملات البيئية.
- المحرك الأساسي للتحسن المستمر عن طريق تطبيق المشاريع البيئية.
- تنظيم إجراء التدقيق البيئي الداخلي والخارجي.

تطبيق نظام الإدارة البيئية وشهادة الأيزو ١٤٠٠١:٢٠٠٤

لتحقيق التزام الشركة الوطنية بإجراء عملياتها التصنيعية بأساليب تعالج و تحدد من أثارها البيئية اتخذت خطوات متسارعة لأجل تطبيق نظام الإدارة البيئية والحصول على الشهادة الأيزو البيئية ((ISO14001: ٢٠٠٤.

لم يكن الحصول على الشهادة مطلباً قانونياً وإنما لإيمان الشركة بأهمية المحافظة على البيئة الكويتية. مكونات النظام كما مبين بالرسم:

نموذج نظام الإدارة البيئية



أولاً: وضع السياسة البيئية

- تؤكد سياسة الصحة والسلامة والبيئة للشركة المبادئ التالية:
- التميز بالأمانة والعدالة في جميع تعاملاتنا.
- التواصل المستمر سواء بالداخل أو مع المجتمع.
- إشراك الموظفين وعمال المقاولين في فعاليات الصحة والسلامة والبيئة بهدف الحد من وقوع الحوادث والأمراض المهنية والتلوث.
- حماية العاملين في الشركة ولدى المقاولين والزوار وأفراد المجتمع.
- القيام بجولات التحقيق والمراقبة المتواصلة لقياس ومراجعة الأداء في مجالات الصحة والسلامة والبيئة.

ثانياً: التخطيط

المؤثرات البيئية:

تم تحديد المؤثرات البيئية الناتجة عن أنشطة الشركة (جميع الأنشطة والمنتجات والخدمات).
تحتفظ أقسام الشركة المختلفة بسجل المؤثرات البيئية الخاص بها. وتعمل على مراجعته وتحديثه.
يتم التدقيق على السجل دورياً للتأكد من دقته وإجراءات التحكم بهذه المؤثرات البيئية وسير العمل بالمشاريع المتعلقة بها.

إطار المتطلبات القانونية:

تم تحديد جميع المتطلبات القانونية المتعلقة بأنشطة الشركة (السجل التشريعي) وتوفيرها على الموقع الإلكتروني الداخلي للشركة.

يتم مراجعة السجل كل ستة أشهر وتحديثه عند الضرورة.

يعتبر هذا السجل متاحاً لجميع الموردين والشركات الاستشارية وموردي المعدات ومقدمي الخدمات.

وقد ساهم الأمران السابقان في تحديد الأولويات البيئية للشركة.

التحكم:

بعد تحديد المؤثرات البيئية والمتطلبات القانونية، اعتمدت الشركة ونفذت عدداً من المشاريع البيئية بلغت قيمتها أكثر من ١٠٠ مليون دينار كويتي للمعالجة و التحكم والحد من الآثار البيئية الناتجة عن عملياتها.

إصدار وتغيير إجراءات العمل للحد من الآثار البيئية التي قد تنتج عن أنشطة الشركة المختلفة.

تدريب الموظفين والمقاولين على إجراءات العمل.

وكجزء من التواصل مع المجتمع حول المؤثرات البيئية الهامة للبتروال الوطنية وطرق التحكم بها تضع الشركة على موقعها الإلكتروني هذه المؤثرات والسبل القائمة للتحكم.

ثالثاً: التطبيق والعمليات

إجراءات الاتصالات البيئية الداخلية والخارجية:

يهدف هذا الإجراء إلى تعريف المتطلبات والوسائل والمسؤوليات للتواصل مع الجهات المعنية داخل وخارج الشركة بشكل يتوافق مع نظام الإدارة البيئية.

كما يهدف هذا الإجراء إلى زيادة الوعي البيئي وبيان الأداء البيئي للشركة والرد على الشكاوى والاستفسارات البيئية إن وجدت.

ويتضمن هذا الإجراء آلية للتبليغ عن الانبعاثات والحوادث البيئية.

أدوات الاتصال المتاحة:

أ. خارجياً: تعمل الشركة على إصدار التقارير إلى الجهات المختصة التالية:

- تقرير الأداء البيئي شهرياً وتقرير الالتزام بالمعايير والاشتراطات البيئية كل ستة شهور للهيئة العامة للبيئة.
- تقرير دراسة المردود البيئي للمشاريع قبل إنشائها للهيئة العامة للبيئة.
- تقرير الأداء البيئي الشهري لمؤسسة البترول الكويتية.
- تقرير التبليغ بالحوادث البيئية لوزارة النفط.
- تقرير الوضع البيئي الراهن لمجلس الوزراء.
- تقرير الوضع البيئي الراهن إلى لجنة شؤون البيئة في مجلس الأمة.

ب. داخلياً: تقوم الشركة بالاتي:

- إصدار تقارير الأداء البيئي دورياً إلى المعنيين في مواقع الشركة والإدارة العليا.
- عقد حملات توعية للموظفين وعمال المقاول.
- إصدار النشرة البيئية الربع سنوية.
- عقد دورات تدريبية بيئية للموظفين وعمال المقاول.

دليل الصحة والسلامة والبيئة للمقاولين:

يعتبر دليل الصحة والسلامة والبيئة للمقاولين من المرفقات الإلزامية في جميع المستندات التجارية التي تطرحها الشركة. ويتم إدراج اللوائح والمبادئ ذات الصلة التي يجب الالتزام بها أو إتباعها من قبل المقاولين.

ولمتابعة التزام عمال المقاول، تجرى اجتماعات شهرية مع ممثلين المقاولين لمراجعة أدائهم الشهري، بالإضافة إلى التدقيق البيئي الدوري لمستنداتهم ومواقع عمل المقاولين.

خطط الطوارئ والاتصال:

تعتبر البترول الوطنية أي تجاوز للحدود المسموح بها من قبل الهيئة العامة للبيئة حادثاً بيئياً يتم إبلاغ الهيئة العامة للبيئة عنه ويتم إصدار تقارير عن حدوثه وأسبابه الجذرية.

أنشأت الشركة نظاماً لإدارة الحوادث الكبرى يشمل حوادث التسريبات النفطية بأنواعها وحالات الطوارئ الأخرى. وطبقاً لتصنيف حالة الطوارئ يتم طلب المساعدة الفنية والموارد المطلوبة من مختلف الجهات سواء داخل الكويت أو خارجها.*.

ويعتبر نظام إدارة الحوادث الكبرى لشركة البترول جزءاً من خطة مؤسسة البترول الكويتية للطوارئ وخطة دولة الكويت لمكافحة التلوث البحري بالزيت في الحالات الطارئة التي ترأسها الهيئة العامة للبيئة.

يتم التعاون في الحوادث الكبرى مع شركة Oil Spill Response Limited المختصة في مجال مكافحة الانسكابات النفطية. وهي شركة عالمية غير ربحية تقدم الاستشارات الفنية وفرقاً للمكافحة ومعدات للشركات النفطية الكبرى حول العالم.

رابعاً: الفحص وإجراءات التصحيح

المراقبة والقياس:

تم التعاقد مع شركة خدمات مخبرية لمراقبة مخرجات الشركة الغازية والصلبية والسائلة للتأكد من مطابقتها لمعايير الهيئة العامة للبيئة وذلك بهدف تطبيق رقابة بيئية محايدة للتحاليل المخبرية.

كما تخضع شركة الخدمات المخبرية للتدقيق الخارجي من قبل مدقق عالمي محايد ضمن نظام التدقيق المتبع بالشركة وذلك للتأكد من سلامة إجراءات الفحص.

التدقيق البيئي :

تجرى عملية التدقيق البيئي على جميع مرافق الشركة والمقاولين من قبل مدققين تابعين للشركة مدربين وحاصلين على شهادات عالمية لهذا النوع من التدقيق وتجرى عملية أخرى من قبل شركة عالمية للتدقيق وذلك لتحري الحيادية.

خامساً: مراجعة الإدارة العليا

تجسيدا لاهتمام الشركة بنظام الإدارة البيئية، تقوم الإدارة العليا بمراجعة أداء الشركة البيئي بشكل دوري ويتم خلال الاجتماع مناقشة النقاط التالية:

- نتائج التدقيقات البيئية.
- التواصل مع الجهات الخارجية متضمنة جميع الشكاوى البيئية.
- الأداء البيئي للشركة.
- متابعة سير المشاريع البيئية للشركة.

الخلاصة

وتكريساً للجهود المبذولة فقد حصلت الشركة على الشهادة البيئية المذكورة في ١١-٠٧-٢٠٠٥ لجميع مرافقها لثلاثة سنوات تم تجديدها في ٠٧-٠٧-٢٠٠٨ لثلاث سنوات أخرى تأكيداً على الدور المستمر الذي تقوم به شركة البترول الوطنية الكويتية في المحافظة على البيئة.

كما حصدت الشركة الجوائز البيئية التالية:

- المركز الثاني في مسابقة المملكة العربية السعودية للبيئة لعام ٢٠٠٧.
- المركز الثالث في مسابقة المملكة العربية السعودية للبيئة لعام ٢٠٠٨.
- المركز الأول في مسابقة مجلس وزراء العرب للبيئة لعام ٢٠٠٨.
- المركز الأول في مسابقة المنظمة الإقليمية للمحافظة على نظافة البحار لعام ٢٠١٠.

المؤثرات البيئية الهامة في شركة البترول الوطنية الكويتية:

- إنبعاثات أكاسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين والجسيمات العالقة من المداخن.
- حرق الغازات باستخدام الشعلة (Flaring).
- انبعاث المواد الضارة بطبقة الأوزون مثل الهالون وغاز التكييف.
- الإنبعاثات الهاربة من الوحدات والخزانات.
- إرسال المياه المعالجة إلى البحر.
- التسربات النفطية.
- التخلص من المخلفات الخطرة مثل: الحمأة الزيتية، المواد الحفازة المستهلكة، التربة الملوثة بالزيت.
- استخدام الطاقة والماء والوقود.

أمثلة من المؤثرات البيئية الأخرى في شركة البترول الوطنية الكويتية:

- تدوير الورق.
- تدوير القناني البلاستيكية.
- تدوير العلب المعدنية.
- تدوير الزجاج.
- تدوير مخلفات المباني.

e - Tendering

بوابة العالم الالكترونية إلى شركة نفط الكويت

إبراهيم فرج

محااور الشفافية

سلامة الإجراءات

الرقابة لتحقيق العدالة

توفر المعلومات

أول ركائز الشفافية

توفر المعلومات

الشفافية في المناقصات

e - tendering Site (منذ ٢٠٠٢)

- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة التي توفرها خدمة الانترنت للوصول للأهداف بأسرع وقت ممكن.
- لتحقيق إستراتيجية الشركة لمبادئ الشفافية و العدالة في علاقتها و تعاملها مع جميع الأطراف

www.kockw.com

- توفر المعلومات للجميع.
- سهولة الحصول على المعلومات.
- سرعة الحصول على المعلومات.

e - tendering محتويات

- المناقصات المطروحة عن طريق شركة نفط الكويت.
- المناقصات المطروحة عن طريق لجنة المناقصات المركزية.
- فئات الأعمال المعتمدة لدى الشركة.
- أسماء المقاولين المعتمدين لدى الشركة تحت الفئات المختلفة ^{عبر} الشروط العامة للمناقصات بكافة

أنواعها .

- نظم الصحة والسلامة والبيئة .
- استمارة نماذج تأهيل المقاولين .
- طلب المشاركة في المناقصات المطروحة .
- كشف تفريغ المناقصات المطروحة عن طريق الشركة .
- العقود التي تم توقيعها .
- المناقصات المستقبلية .
- لوائح عمل المناقصات في شركة نفط الكويت .

نظام الأمن والسرية

- النظام مصمم على احدث تكنولوجيا الحماية الالكترونية المتوفرة (Firewalls)
- النظام مشفر بالكامل بواسطة تكنولوجيا SSL (١٢٨ Bit)
- نظام مراقبة لجميع الداخلين عن طريق النظام
- لا يمكن كشف العطاءات إلا في الموعد المحدد في المناقصة
- في الموعد المحدد لإغلاق/ فتح المناقصة يستطيع جميع المناقصين في الحال الاطلاع على كشف الأسعار
- يستطيع النظام القيام بعمليات الجمع لكل مناقص و تفريغ أسعار المناقصين آليا مع ترتيبها حسب اقل الأسعار .
- بعد الموعد المحدد لإغلاق/فتح المناقصة لا يمكن تغيير البيانات المقدمة .

نعمل على

- المدفوعات الالكترونية - e Payment
- التأهيل الالكتروني - e PQ
- استدراج العروض الفنية - eIFP
- تقديم العطاءات بمظروفين (الفني و المالي)

مشروع التجارة الالكترونية e - Business Project

أهداف مشروع التجارة الالكترونية

- طرح جميع المناقصات وأوامر الشراء واستقبال العروض عن طريق الانترنت (+) eTendering

(eProcurement

- ربط أنظمة وتطبيقات الشركة الحالية MMMS. Oracle Financial مع eBusiness
- تطبيق نظام الفاتورة الالكترونية - eInvoicing
- ربط النظام مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية
- ربط النظام مع غرفة التجارة
- ربط النظام مع لجنة المناقصات المركزية

عقد الندوات والمشاركة في المؤتمرات

تسعى الشركة بالمبادرة بتعريف جميع المهتمين بمناقصاتها وبأنشطتها التجارية بالإعلان ودعوة المقاولين والموردين والمصانع سواء داخل الكويت وخارجها عن طريق عقد الندوات وحضور المؤتمرات.

من أهم الندوات والمؤتمرات التي قامت مجموعة الشؤون التجارية بالمشاركة فيها خلال السنة

الماضية:

- اللقاء السنوي الثاني بين إدارة شركة نفط الكويت و المقاولين والموردين / مارس ٢٠١٠
- معرض ومؤتمر مقاولي القطاع النفطي في الكويت / نوفمبر ٢٠٠٩
- مؤتمر تكنولوجيا النفط والغاز في الولايات المتحدة الأمريكية / مايو ٢٠٠٩
- مؤتمر منظمة الاستكشاف في الولايات المتحدة الأمريكية / أكتوبر ٢٠٠٩
- المؤتمر العالمي لشركات النفط الوطنية في ابوظبي / مايو ٢٠٠٩

ثاني ركائز الشفافية - تحقيق العدالة

الرقابة لتحقيق العدالة

تخضع مناقصات الشركة لرقابة الجهات التالية (حيثما ينطبق):

- مجموعة مركزية داخل الشركة للمناقصات
- لجنة مركزية داخل الشركة للمناقصات
- لجنة مناقصات مؤسسة البترول الكويتية
- لجنة المناقصات المركزية
- الفتوى والتشريع

- ديوان المحاسبة / مجلس الأمة (لجنة الميزانيات)
- المدققين الداخليين للمؤسسة
- مدققي الحسابات السنوية

ثالث ركائز الشفافية سلامة الإجراءات

النُظم والإجراءات

تلتزم الشركة بالقوانين والنظم والإجراءات التالية :

- قانون المناقصات العامة رقم ١٩٦٤/٢٧
- قرار مجلس الوزراء رقم ٩٧/٥ ورقم ٢٠٠٥/١ بشأن تنظيم العمل في مناقصات شركات مؤسسة البترول الكويتية.
- اللائحة المنظمة لمناقصات شركات مؤسسة البترول الكويتية
- لائحة مناقصات شركة نفط الكويت للمقود .
- لائحة مناقصات شركة نفط الكويت للمشتريات
- لائحة السلطات المالية للشركة

مسيرة الإعلام البترولي في الكويت وتحدياته

د. عبدالله بدران

محاضر جامعي ومستشار إعلامي
hotmail.com@Badran١٤

مقدمة

بعد أن كثرت مجالات الحياة وتشعبت ميادينها وتطورت حقولها، صار التخصص في مجال ما أمرا لا غنى عنه ولا حيدة عن الخوض فيه، سعيا نحو الإبداع في هذا المجال والإلمام بكل ما يرتبط به، وتطوير آفاقه، والتركيز على جمع تفاصيله وجزئياته.

وانطلاقا من ذلك نشأت الحاجة إلى وجود أنواع من الإعلام المتخصص في ميادين تطلبت ذلك الأمر، وبات أمرا حيويا لها، وضروريا لفهم مكوناتها وأقسامها وموضوعاتها فهما عميقا شاملا، كالإعلام الاقتصادي والرياضي والأمني والعسكري والبيئي.

والإعلام البترولي هو نوع من الإعلام المتخصص يستهدف صناعة تعد من أهم الصناعات الحيوية في العالم، إذا لم تكن أهمها على الإطلاق، ويرتبط بميدان ساهم في تطور البشرية ورفيها وتقدمها، وساعد على النهوض بالأمم والمجتمعات، وزيادة ترابطها وتلاقيها، وتعزيز الصلات فيما بينها.

على الرغم من الأهمية الكبيرة للإعلام البترولي، والدور الكبير المنشود منه، فإنه لم يأخذ حظه من البحث والدراسة في الدول التي تنتج هذه السلعة الحيوية وتصدرها، ولاسيما العربية.

لم يول الاهتمام المطلوب على صعيد تلك الدول ومؤسساتها المعنية بالبترول ومنتجاته.

استفادت الدول الغربية من مميزات هذا الإعلام المتخصص وخصائصه، وسخرتها لخدمة مصالحها وتحقيق أهدافها وتلبية متطلباتها.

نشأة الإعلام البترولي:

لا يمكن للباحث أن يعرف بصورة دقيقة تاريخ ظهور أول وسيلة إعلامية متخصصة بالبترول وقضاياها، أو أولى المواد الإعلامية التي نشرت عن هذا المجال، وإن كانت الصحف هي الوسيلة الإعلامية الأولى التي شهدت التركيز على تلك القضايا.

البداية: عالميا وعربيا

- بدأ الإعلام البترولي عالميا بداية متواضعة في منتصف القرن الـ ٢٠ مع الاهتمام بالنفط.

- لم يحظ الإعلام البترولي بانتشار واسع حينها لأن الشركات الدولية كانت تقرر أسعار النفط، وكانت الأسعار ثابتة تقريبا.

- في الوطن العربي بدأ الإعلام البترولي في أواسط السبعينيات مرتبطاً بالحملات الإعلامية التي شنها الغرب بعد الحظر النفطي العربي ١٩٧٣.

البداية: خليجيا وكويتيا

- أدركت دول مجلس التعاون الخليجي أهمية الإعلام البترولي، فأنشأت في أعقاب المؤتمر الرابع لوزراء العمل في دول الخليج في فبراير بالبحرين عام ١٩٧٩ (لجنة الإعلام البترولي لدول الخليج العربية).
هذه اللجنة مثلت محاولة جادة للاهتمام بالإعلام البترولي، وحققت تقدماً ملحوظاً في الحقول التي خاضتها.
للأسف الشديد توقف عمل تلك اللجنة ولم يعد أحد يسمع عنها شيئاً، وربما كان السبب قلة المخصصات المالية المطلوبة لهذا النوع من الإعلام.

مفهوم الإعلام البترولي:

نوع من الإعلام المتخصص يرمي إلى نشر المعلومات والبيانات عن البترول والأمور المرتبطة به، بهدف تبصير الجمهور بكل ما يتعلق بهذا المجال الحيوي، وإحداث وعي مناسب حياله.

أهداف الإعلام البترولي:

- تشكيل الوعي البترولي بهدف المساهمة في تعزيز وعي المواطنين بالصناعة النفطية.
- نشر الثقافة النفطية لدى الجمهور، وتعريفه بأهم الأمور المرتبطة بهذه الصناعة الحيوية.
- نقل الأخبار والمواضيع البترولية للجمهور، وتزويدهم بالمعلومات ذات الصلة بالبترول، وإعلامهم بكل جديد بهذا الصدد محلياً وعالمياً.
- توضيح دور البترول في التنمية في الدول المنتجة والنامية.
- الرد على الحملات الإعلامية المتجنبة التي دأبت الدول الصناعية على شنها ضد الدول المنتجة للبترول متهمة إياها بتخريب اقتصاداتها، ومتمردة تشويه دور هذه الدول وطمس جهودها الحقيقية من أجل التنمية الشاملة.
- تعميق النظرة للقضايا البترولية باعتبارها تهم المجتمع الدولي بأسره، ولا تقف عند إقليم ما.
- تبني رؤية تستند إلى الإحساس بالمسؤولية المشتركة بين الجمهور والمؤسسات الرسمية في الدول المنتجة انطلاقاً من أن هذه السلعة إحدى ركائز التنمية في تلك الدول.
- نقل وجهات النظر العلمية حول النظريات المطروحة التي تتناول آثار البترول في تدهور البيئة، ومن ذلك القول إن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السبب الرئيسي في ارتفاع حرارة الكرة الأرضية وحدوث ظاهرة تغير المناخ، والاستناد إلى أكثر تلك الآراء والنظريات صحة ومنطقية وموضوعية.
- الربط المستمر بين إمكان تحقيق التنمية المستدامة والاستغلال المفيد للطاقة المعتمدة على البترول.

تعزيز الوعي بالقضايا البترولية، والاهتمام بوجود ترابط بينها وبين الجوانب الاقتصادية والسياسية والبيئية والاجتماعية.

وظائف الإعلام البترولي:

١ - الإعلام:

والإعلام يعني تزويد الجمهور بالمعلومات والبيانات الدقيقة والموضوعية الضرورية عن الأحداث والأفكار والقضايا البترولية ليستطيع أفرادها فهمها والتصرف عن علم ومعرفة، ويتوصلوا إلى اتخاذ قرارات سليمة ترتبط بذلك كله.

٢ - التفسير والتحليل :

تعتبر هذه الوظيفة مكملة للوظيفة الأولى، فالأخبار والمعلومات والبيانات التي تبثها وسائل الإعلام عن قضايا البترول تحتاج إلى تفسير أسبابها وآثارها، وتوضيح أبعادها وتداعياتها، وتبيان تفاصيلها ونتائجها.

٣ - التثقيف والتعليم:

يعد الإعلام من أهم وسائل التثقيف والتعليم، لما له من قدرة على التأثير في حياة الناس وطرق معيشتهم. وعن طريق بث الأفكار والقيم والمفاهيم والمعتقدات يمكن أن تتم عملية التوعية بالقضايا البترولية.

٤ - الإقناع:

يعتبر الإقناع جهدا اتصاليا إعلاميا مخططا ومدروسا للتأثير في الآخرين وتعديل سلوكهم ومعتقداتهم وقيمهم وميولهم من خلال الاستخدام المركز لوسائل الإعلام، وذلك لدفع الجمهور إلى اتخاذ مواقف فعالة تجاه القضايا البترولية وما يرتبط بها من مجالات حيوية في حياتهم.

نتائج سلبية

رغم الجهود التي بذلتها الجهات الرسمية فإن اللافت للنظر ما ورد في استطلاع للرأي أجرته صحيفة (القبس) في نوفمبر ٢٠٠٧ على عينة من ١٠٠ شخص من كل محافظات الكويت أعمارهم بين ٢١ و ٦٠ عاما حول الوعي والثقافة البتروليين، وجاء فيه:

٦٨ في المئة من المواطنين لا يعرفون اسم وزير النفط الكويتي.

٧٠ في المئة لا يعرفون سعر برميل النفط الكويتي، ولا يتابعون هذا السعر أصلا.

٧٦ في المئة لا يعرفون حجم إنتاج الكويت اليومي.

٨٠ في المئة لا يفرقون بين منظمة (أوبك) ومنظمة (أوابك).

٩٠ في المئة لا يفرقون بين النفط الكويتي والنفط غير الكويتي.

٩٠ في المئة من العينة لا يعرفون أعضاء منظمة (أوبك).

٧٩ في المئة لا يعرفون أدنى المعلومات النفطية.

أساليب التشويه الإعلامي في الدول الغربية

لطالما عانت الدول العربية بصورة عامة، والدول العربية المنتجة للبتترول بصورة خاصة، حملات التشويه المسيئة لها التي شنّها الإعلام الغربي، والتي لجأ فيها إلى استخدام كل ما أتيح له من أساليب، وكل ما استطاع استغلاله من مؤثرات ووسائل لتحقيق هذه الغاية.

دول الغرب تتساءل باستمرار :

هل يستحق الشعب الذي يفيض النفط من أراضيه هذه الثروة التي يملكها؟!

من أساليب التشويه الإعلامي:

سعى الإعلام الغربي إلى تأصيل كلمة «كارتل» ولصقها بـ (أوبك) ظلماً وعدواناً.

استطاع إدخال تعبير «أمن الطاقة» كتعبير سياسي شائع، وأحد إسقاطات هذا المصطلح الغامض تخفيف الاعتماد على النفط العربي.

استطاع ربط كلمة «عرب» بـ «النفط»، وربط كلمة «عرب» بـ «الاستغلال»، بعد أن أقنع مئات الملايين من البشر بأن تكلفة إنتاج برميل النفط في الدول العربية منخفضة جداً ولا تتجاوز بضعة سنتات أمريكية، ومع ذلك يبيعه العرب بـ ١٠٠ دولار.

الحملات الإعلامية البترولية

الحملات الإعلامية من أهم الوسائل الإعلامية المستخدمة في توجيه الرأي العام نحو قضية معينة والتأثير فيه بصورة سريعة وفعالة.

يمكن استخدام هذه الوسيلة في:

تعزيز الوعي والثقافة البتروليين.

توضيح دور البترول في عملية التنمية في البلاد.

الدفاع عن الاتهامات التي يوجهها الغرب للدول المنتجة للبتترول.

الإعلام البترولي الرسمي في دولة الكويت

- وزارة النفط

- تضم الوزارة قسماً خاصاً للإعلام البترولي ينشط في مناسبات معينة.

- تصدر الوزارة منشورات توعوية ومجلة فصلية باللغتين العربية والإنجليزية تتطرق إلى لقاءات وأخبار الوزارة وموضوعات عامة عن القضايا النفطية.

- مؤسسة البترول الكويتية:

- عين القطاع النفطي حديثا ناطقا إعلاميا باسم القطاع النفطي.
- تضم المؤسسة إدارة خاصة للإعلام والعلاقات العامة.
- تصدر المؤسسة نشرة شهرية تتضمن أخبارا محلية، ومجلة فصلية تحوي موضوعات عامة.
- تصدر معظم الشركات التابعة للمؤسسة نشرات ومجلات تراوح مستواها بين الجيد والمتواضع.
- أصدرت المؤسسة كتيبات تثقيفية لشرائح مختلفة لكنها غابت في الآونة الأخيرة.
- يوجد فصل تام إعلاميا بين الوزارة والمؤسسة علما أنهما تقعان في مبنى واحد.

الإعلام البترولي الخاص في دولة الكويت

- تخصص نحو ثلث الصحف اليومية صفحة أو اثنتين للقضايا النفطية.
- تتضمن هذه الصفحات المتخصصة موضوعات عامة ومواد خبرية مختلفة وبعض مقالات الرأي.
- يوجد عدد من الصحفيين المتخصصين بالقضايا النفطية لكنهم يغطون أيضا موضوعات اقتصادية متنوعة
- ثمة غياب شبه كامل للبرامج المتخصصة بالقضايا البترولية في القنوات التلفزيونية ومحطات الإذاعة العامة والخاصة.

الشفافية في الإعلام البترولي الكويتي

- غابت الشفافية في القطاع النفطي مدة طويلة عن وسائل الإعلام الخاصة فلجأت إلى أساليب متنوعة للحصول على معلوماتها.
- أسهم غياب الشفافية في تعطيل عدد من المشروعات النفطية المهمة والحيوية بسبب تضارب المعلومات عنها في الصحف.
- أدركت الجهات الرسمية ضرورة الشفافية والتواصل مع وسائل الإعلام فكانت هناك خطوة متميزة باعتماد ناطق رسمي باسم القطاع.

ملاحظات على الإعلام البترولي الرسمي

- مثل اعتماد ناطق إعلامي رسمي خطوة متميزة للقطاع النفطي.
- ندرة الإعلاميين المتخصصين بالقضايا النفطية.
- عدم إقامة أي دورة في الإعلام البترولي سواء لموظفي الوزارة والمؤسسة أو للصحفيين العاملين في الصحف والمجلات الخاصة.
- غياب استراتيجية إعلامية واضحة للقطاع النفطي.

- غياب التكامل والتنسيق في الدور الإعلامي لكل من الوزارة والمؤسسة والشركات التابعة.
- غياب الحملات الإعلامية المتميزة المعنية بالقضايا النفطية.
- تواضع بعض المنشورات الصادرة عن المؤسسة والشركات (كتيبات ومجلات ونشرات) من حيث الإخراج الفني والموضوعات المنشورة.
- ندرة الكتيبات التوعوية والتثقيفية الموجهة لشتى شرائح المجتمع عن دور النفط والثقافة النفطية وأساسيات هذه الصناعة الحيوية.
- غياب التواصل الدوري مع الإعلاميين المعنيين بالقضايا النفطية.

أسس النهوض بالإعلام البترولي في الكويت

- اتباع سياسات إعلامية واضحة تعزز التطوير المنهجي والمنظم للبنية الأساسية للإعلام البترولي.
- إعداد إعلاميين بتروليين على مستوى عالٍ من الكفاءة والمهارة.
- توفير المعلومات الضرورية للإعلاميين وإعطاء الحرية المسؤولة لهم للكتابة عن القضايا النفطية.
- ضرورة الإدراك العميق لدى الإعلامي البترولي للجوانب الفنية والاقتصادية والأبعاد السياسية للصناعة النفطية.
- ربط الإعلام البترولي بخطط التنمية العامة (للدولة والقطاع) وآثارها وآفاقها داخليا، وجعله عنصرا رئيسيا من عناصر المصالح الحيوية للدولة.
- تعزيز التعاون الإعلامي بين جميع الجهات المعنية بالبترول في الكويت.
- تعزيز دور الشفافية واعتبارها أمرا حيويا.
- وضع استراتيجية إعلامية متميزة وفق مدد زمنية معينة.
- إعداد الرسائل الإعلامية المتميزة التي تناسب شتى شرائح المجتمع.



المحور الرابع:
حوكمة القطاع النفطي

الجلسة
الرابعة

اليوم الثاني



السيرة الذاتية علي محمد ثنيان الغانم

ص.ب ٢١٥٤٠ الصفاة ١٣٠٧٦ الكويت

ت: ٤٨٣٨٨٢٣ - فاكس: ٤٨٣٠٥١١

البيانات الشخصية

مواليد: الكويت ١٩٣٧

الحالة الاجتماعية: متزوج، وله (٥) أولاد

المؤهل العلمي: حاصل على بكالوريوس هندسة ميكانيكية من جامعة هانوفر بألمانيا الغربية.

اللغات: العربية، الإنجليزية، الألمانية.

مواقع سابقة:

- ١ - عضو مجلس الأمة الكويتي من ١٩٧١ - ١٩٧٥.
- ٢ - رئيس مجلس إدارة نادي الكويت الرياضي من ١٩٨٠ - ١٩٩٢.
- ٣ - نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للهيئة العامة لمنطقة الشعبية الصناعية من ١٩٦٣ - ١٩٦٩.
- ٤ - نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة.
- ٥ - نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية.
- ٦ - عضو مجلس إدارة شركة دار الاستثمار.
- ٧ - رئيس مجلس إدارة شركة آربواي بالجزر الهولندية.
- ٨ - عضو مجلس إدارة الشركة الكويتية لمواد البناء.

المواقع الحالية:

- ١ - رئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي.
- ٢ - عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت من ١٩٨٤، ثم نائب رئيس الغرفة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤ حين انتخب رئيساً لها.
- ٣ - رئيس مجلس إدارة شركات علي الغانم وأولاده.
- ٤ - عضو مجلس إدارة شركة ماكروس بجمهورية ألمانيا الاتحادية.
- ٥ - عضو مجلس إدارة شركة فاينغ بجمهورية ألمانيا الاتحادية.

- ٦ - نائب رئيس مجلس إدارة شركة هيلارب في سويسرا .
- ٧ - رئيس مجلس إدارة شركة أعيان للاجارة والاستثمار .
- ٨ - نائب رئيس غرفة التجارة العربية البريطانية .
- ٩ - نائب رئيس غرفة التجارة العربية الألمانية .
- ١٠ - حصل على أعلى أوسمة الاستحقاق من جمهورية ألمانيا الاتحادية (أكتوبر ٢٠٠٥).



strive to develop and build an enduring legacy that encompasses not only wealth, but also a sense of purpose and responsibility.

“Aligning interests,” embodies the core belief that investors and businesses share a common economic goal of wealth creation and legacy protection. This is central to providing our partners with relevant, transparent, conflict free advice and best execution. In the context of investment management, we work with a wide range of providers including universal banks, private banks, asset managers, hedge funds and specialized investment advisers, selecting those most capable of creating customized investment solutions that are most appropriate, cost competitive and relevant.

At GWM Group, we strive to align interest with and for our family partners and corporate clients by empowering them with the knowledge and expertise to effectively implement and execute strategies that are in keeping with their defined values and objectives.

John C. Wilcox
Chairman
j.wilcox@sodali.com
T: +1 212 825 1600

Alvise Recchi
CEO
a.recchi@sodali.com
T: +3906 4521 2800

Giulio Pediconi
Director of Development
g.pediconi@sodali.com
T: +3906 4521 2800

Andrea Di Segni
Head of Operations
a.disegni@sodali.com
T: +3906 4521 2800

www.sodali.com
www.gwmholding.com

sodali

Tuesday, September 14, 2010

V- GOVERNANCE ASSESSMENT FOR PRIVATE & CONTROLLED COMPANIES

- a) Compliance check
- b) Benchmarking
- c) Peer analysis
- d) Investor matrix
- e) Transparency and accounting
- f) Risk controls
- g) Subsidiaries and international operations

VI- PRE-IPO ANALYSIS & PREPARATION

Private companies considering an IPO should conduct a comprehensive assessment of their corporate governance and a review of the issues and expectations they will face as public companies.

VII- CONCLUSION:

The best indicator of a company's long-term performance is not its past performance but its culture. A company's culture is defined by its corporate governance.

VIII- ABOUT GWM GROUP

Based in Switzerland and Luxembourg, we are an independent financial services partnership with representatives in major financial centers around the world. We serve a select group of institutions, many controlled by families or investor groups, and families of significant means in Europe, The Middle East and Asia who yearn to take full control of their affairs. We act only on behalf of our clients and stand firmly at their side as their partner in all matters. Established over 10 years ago, GWM was founded upon the principles of "aligning interests, independent thought & action, customized relationship management, excellence of service, and creating economic value." Today, GWM stands on four core pillars, namely:

- GWM Wealth – wealth management & family office
- Sodali – corporate governance & shareholder response
- GWM Merchant – corporate finance & investment banking
- GWM Institutional – asset management, alternative investments, co-investments

Our approach to financial services is long-term and comprehensive. We are committed to selectively partner with like minded families of substantial means or institutions who



- b) Financial performance - both short-term and long - term
- c) Transparency - both internal and external
- d) Leadership, culture, “tone at the top” and morale
- e) Risk management and controls
- f) Competitiveness, innovation and growth
- g) Enterprise sustainability
- h) Activism and takeovers at listed companies

III- CORPORATE GOVERNANCE ISSUES & HOT TOPICS

- a) Transparency versus privacy and competitive edge
- b) The role, structure and accountability of the board of directors
- c) Board and executive remuneration
- d) Risk and internal controls
- e) Succession planning
- f) Capital structure and investment
- g) Self-dealing and conflicts of interest
- h) Compliance and benchmarking
- i) Environmental practices, social policy and community relations
- j) Shareholder rights at listed companies

IV- THE RELEVANCE OF GOVERNANCE FOR PRIVATE COMPANIES

Family ownership

- a) Control by shareholder groups or government
- b) Professional managers and outside advisors
- c) Board evaluation, director independence and competence
- d) CEO succession and generational conflict
- e) Environmental, social and governance practices
- f) Liquidity and long-term growth

sod'ali ALIGNING INTERESTS GWMGROUP “WHY GOVERNANCE MATTERS”

APRIL 2010

PRESENTED BY: JOHNC. WILCOX

Chairman sodali ltd.

Head of Corporate Governance, GWM Group

WHY GOVERNANCE MATTERS

Governance is important not only to listed companies, but to private, family-controlled and privatized companies in both emerging and developed markets.

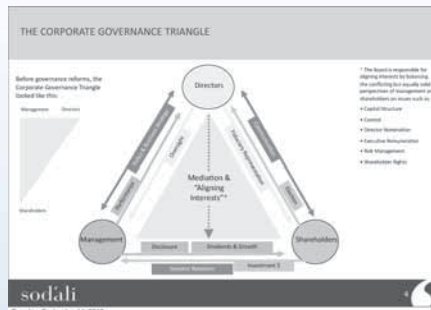
I- THE DEFINITION OF CORPORATE GOVERNANCE

- “The proper allocation of power and accountability among the owners, investors, managers and directors of a corporation”
- “The Corporate Governance Triangle”
- Global standards, best practices and benchmarks
- Rules-based governance versus “comply or explain”
- Public perception and communication with stakeholders

THE CORPORATE GOVERNANCE TRIANGLE

* the Board is res aligning interests aligning interests the conflicting bu perspectives of m and shareholders such as:

- Capital Structur
- Control
- Director Nomin
- Executive Remu
- Risk Manageme
- Shareholder Rig



II- THE GOALS OF CORPORATE GOVERNANCE

- Business strategy- the “polar star” of governance



Sod'ali ALIGNING INTERESTS

JOHN C. WILCOX

John C. Wilcox is Head of Corporate Governance of GWM Group, an independent financial service partnership based in Switzerland and Luxembourg, with representatives in major financial centers around the world. Within the Group, he is Chairman of Sodali, a global consultancy providing advice and transactional services to listed companies in Europe, Asia, Latin America and other emerging markets.

From 2005 to 2008 he served as Senior Vice President and Head of Corporate Governance at TIAA-CREF, one of the world's largest private pension systems. Prior to joining TIAA-CREF he was chairman of Georgeson & Company, Inc, the U.S. proxy and investor relations firm. During his career he has specialized in corporate governance, corporate control transactions, capital markets regulation, director education, cross-border voting and investor communication, combining working knowledge of both the corporate and the shareholder perspective.

Mr. Wilcox's memberships include: the Society of Corporate Secretaries and Governance Professionals and its Securities Law Committee; the National Investor Relations Institute; the American Bar Association - Committee on Corporate Laws; the National Association of Corporate Directors - NY Chapter Advisory Board; the International Corporate Governance Network, where he served on the Board of Governors and chairs the Committee on Cross-Border Voting Practices; the Council of Institutional Investors; the Aspen Institute Corporate Values Strategy Group; the Committee for Economic Development - Subcommittee on Corporate Governance and Capital Markets. He serves on the Board of Trustees of the Woodrow Wilson National Fellowship Foundation and Bennington College.

His articles have appeared in The London Financial Times, The New York Times, The New York Law Journal, The American Lawyer, Insights, Pensions & Investments, The Corporate Governance Advisor, Directors & Boards, wallstreetlawyer.com and other books and publications. He has testified before Congress and regulatory agencies on matters relating to securities regulation and is on the faculty of a variety of director education programs. He speaks frequently before professional groups.

Mr. Wilcox received a B.A. from Harvard College, where he was a member of Phi Beta Kappa, an M.A. from the University of California, Berkeley, where he studied as a Woodrow Wilson Fellow, a J.D. from Harvard Law School and an LL.M degree from New York University Graduate School of Law. He is a member of the American and New York Bar Associations.

الحوكمة في القطاع النفطي

السيد / عبدالله محمد النيباري

منتدى الكويت للشفافية الرابع ٢٠١٠م

الحوكمة في القطاع النفطي

لمفهوم الحوكمة والحوكمة الجيدة الذي شاع تداوله حديثاً في أدبيات التنمية تعريفات عديدة، منها ما يعرف بأنه طريقة ممارسة الحكم أو السلطة أو أنها عملية صنع واتخاذ القرارات وكيفية تنفيذها، والحوكمة الصالحة هي التي تؤدي إلى نتائج جيدة وتجنب النتائج السلبية.

ومفهوم الحوكمة يستخدم لقياس أداء منظمات دولية أو حكومات وطنية أو محلية أو شركات أو حتى منظمات مجتمع مدني.

ولما كانت الحوكمة معنية بشكل أساسي بكيفية صنع القرار وتنفيذ القرارات فإن تقييم جودة الحوكمة يجب أن يشمل الأطراف ذات المصلحة المشاركة أو التي يمسه صنع القرار وتنفيذه، وما الحكومات إلا احد الأطراف اللاعبين وإن كانت اللاعب الرئيسي إلا أن هنالك أطرافاً أخرى ينبغي أن تكون شريكة كالعاملين في المؤسسة والمجتمع الذي أسست لخدمته والأطراف المعنية بالبيئة الاجتماعية والطبيعية المحيطة بالمؤسسة. ففي حالة الحكومات على سبيل المثال، فإن الأطراف ذات المصلحة والشريكة في صنع القرار وتنفيذه تشمل فئات الموظفين على اختلاف مراتبهم والهيئات الحكومية ذات العلاقة واتحادات العاملين ومؤسسات المجتمع المدني على سبيل المثال لا الحصر.

الحوكمة الصالحة

ولكي تكون الحوكمة صالحة ينبغي أن تتسم بخصائص يمكن تلخيصها كالتالي:

- ١ - المشاركة الفعالة من الأطراف ذات المصلحة، ولكي تكون المشاركة فعالة يجب أن تكون مدركة ومنظمة وهذا يتطلب توفر حرية تكوين مؤسسات المجتمع المدني وضمانات حرية التعبير.
- ٢ - الحوكمة الصالحة تتطلب توفر الإطار القانوني الذي يحمي العدالة والمساواة وضمانات حقوق الإنسان، كما أن تطبيق القانون يتطلب وجود قضاء نزيه وكفؤ وقوة زمنية غير منحازة وخالية من الفساد.
- ٣ - توفر الشفافية: وذلك يعني أن طريقة صنع القرار واتخاذها تتم وفق اطر وآليات معروفة، وتتطلب حرية الوصول أو الحصول على المعلومات بسهولة ويسر لكل من تمسه هذه القرارات وتنفيذها.
- ٤ - التوافق: أن يؤخذ بالاعتبار المصالح المختلفة في المجتمع ووجهات النظر المتعددة، وتتطلب الأخذ بمنظور بعيد المدى ذي أبعاد اجتماعية عريضة لتحقيق التنمية المستدامة بما فيها التنمية البشرية.
- ٥ - العدالة والشمولية: أن يشعر أفراد المجتمع أن مصالحهم مصانة فيما يتخذ وينفذ من قرارات، وأن إدارة الموارد تتم بكفاءة مع العناية بحماية البيئة.
- ٦ - المحاسبة: أن تشعر الجهات المتخذة والمنفذة للقرار أنها أمام نظام مؤسسي فعال للمحاسبة والمساءلة، ولا تقتصر المحاسبة من قبل الأجهزة الرسمية فقط إنما يجب أن تشارك فيها منظمات المجتمع المدني، وبهذه المعالم والشروط تصبح الحوكمة أداة مساندة لاتخاذ القرارات السليمة.

إن ثقة أفراد المجتمع ستعزز إذا ما اعتقدوا بعد أن تتوفر لهم كل المعلومات والحقائق، بأن أفضل الجهود قد بذلت في اتخاذ القرارات وتنفيذها .

الحكومة في القطاع النفطي

إن العالم المعاصر الذي نعيش فيه ينقسم إلى بلدان غنية تمتلك الخبرة المنظمة ورأس المال والنفوذ السياسي، وبلدان تمتلك مصادر الثروة الطبيعية المعدنية بدون أن تتوفر لها الخبرة والمال لاستغلال هذه الثروة، وأكثر ما ينطبق عليه هذا الانقسام هو وضع ثروة النفط الذي ينتج أكثره في البلدان النامية ويستهلك معظمه في الدول الصناعية الغنية.

وقد واجهت الدول لمنتجة للنفط والغاز صراعات حادة منذ منتصف القرن العشرين لتحسين شروط الاستفادة من استثمار ثرواتها الطبيعية، وقد تحقق لها شروط أفضل ولكنها ما زالت تواجه صعوبات وتحديات للوصول إلى مستوى أفضل ما يمكن تحقيقه.

والصعوبات التي تحول دون الاستغلال الأفضل لهذه الثروات لا تقتصر فقط على التعقيدات الناشئة من العلاقة مع الشركات، ولكن دور الحكومات في هذه الدول وإداراتها للاتفاقيات مع الشركات المستثمرة وتصرفها في الإيرادات التي تولدها هذه الثروات مازال يشكل عائقاً أمام حسن استخدامها في تنمية مستدامة لمصلحة مواطنيها .

هذا الوضع أدى إلى نشوء وتطور حركة الاهتمام بالشفافية في إيرادات الثروات الاستخراجية وأهمها النفط والغاز اللذان يشكلان إيراداتهما ما نصف إجمالي الناتج القومي للدول الناشئة.

المبادرة من أجل الشفافية في الصناعة الاستخراجية

وقد استمعنا في هذا الصباح للأوراق الجيدة التي قدمها كل من السادة بيتر ايجين عن مبادرة الشفافية في الصناعة الاستخراجية، والسيدة كارين ليساكيرز من معهد مبادرة الإيرادات، والجهود التي تبذلها مؤسساتهم مع منظمات أخرى مثل تحالف (أعلن ما تدفع) والمقصود إفصاح الشركات عن ما تدفعه للحكومات وكل هذه الجهود تستهدف أمرين أساسيين:

- الأول: التأكد من أن الاتفاقيات المعقودة بين الشركات المستثمرة والدول المضيفة صاحبة الثروة هي اتفاقية عادلة، وأن تطبيقها يتم بدقة وحصافة ونزاهة وأن ما تدفعه هذه الشركات مطابق لبنود الاتفاقيات.
- الثاني: أن الإيرادات التي تحصلها الحكومات هي أيضا مطابقة لما تدفعه الشركات.

ونتيجة هذه الجهود ومنذ إعلان إطلاق منظمة المبادرة من أجل الشفافية في الصناعات الاستخراجية في عام ٢٠٠٣ والتي بلغ الأعضاء الذين انضموا لها حوالي ثلاثمائة، أصبح لدينا مبادئ وآليات للتطبيق للتأكد من الشفافية في إيرادات الصناعة الاستخراجية وعلى الأخص النفط والغاز، وقد تضمنت وثيقة المبادئ على ما يلي:

- ١ - الإفصاح المنظم عن ما تدفعه الشركات المستثمرة إلى الحكومات مقابل ما ينتج من نفط وغاز ومعادن.
- ٢ - الإفصاح المنظم عن ما تتسلمه الحكومات مقابل إنتاج النفط والغاز والمعادن.

- ٣ - أن يكون الإفصاح عن نطاق واسع وعمام وأن يكون شاملا ومفهوما ومتاحا للوصول إليه بسهولة ويسر .
- ٤ - أن تكون ما تدفعه الشركات وما تستحقه الحكومات مطابقا لشهادة مراقبين ماليين ودوليين مستقلين ومعتمدين، وفق المعايير الدولية .
- ٥ - أن يطبق هذا الأسلوب والآلية على جميع الشركات المستثمرة بما في ذلك الشركات الوطنية المملوكة للدولة المنتجة .
- ٦ - أن تكون مؤسسات المجتمع المدني شريكة في تصميم ومتابعة وتقييم هذه الآليات .
- ٧ - أن تقوم الدول المضيفة (صاحبة الثروة) بإعداد خطة عمل معلنه لتطبيق البنود المذكورة بمساعدة جهات دولية إن لزم الأمر، وأن تشمل الخطة أهداف قابلة للقياس وفق مواعيد زمنية محدودة .
- كما جاء في إعلان مبادئ المبادرة التأكيد على أهمية الاستفادة من استغلال الموارد الطبيعية وما توريه من إيرادات لصالح التنمية المستدامة، وحق الدول المضيفة السيادي في إدارة استغلال مواردها الطبيعية في التنمية الوطنية لصالح شعوبها .

الشفافية في الصناعة الاستخراجية في الدول العربية

اتسع نشاط المنظمات الداعمة للشفافية في الصناعات الاستخراجية وانضوت في نطاقه عدد كبير من جميع القارات وعلى الأخص إفريقيا وآسيا، إلا أن ما يؤسف عليه هو أن الدول العربية هي من أكبر المنتجين للنفط والغاز، ومازالت إما أنها غير منظمة للمبادرة أو أنها مازالت محجمة عن تطبيق مبادئ وآليات المبادرة حتى في حدودها الدنيا، وعلى الأخص في منطقة الخليج والجزيرة العربية .

فما زالت كثير من المعلومات تغلف بالسرية فالاحتياجات الحقيقية المؤكدة والمحتملة لا يفصح عنها، فمعظم الدول رفعت احتياطاتها بنسبة تقارب ١٠٠% في أوائل الثمانينات ومازالت متمسكة بأرقام وحجم الاحتياجات سواء بالنقص نتيجة إنتاج على مدى أكثر من ربع قرن أو إضافة نتيجة لاكتشافات جديدة، وصافي الفرق بينهما مثلما نعلم أنه فيما عدا المملكة العربية السعودية لم تتحقق اكتشافات كبيرة تعادل ما تم إنتاجه عبر هذه المدة، كذلك فإن الدول لا تفصح عما نتسلمه من إيرادات نفطية، ولا توجد وسيلة لمقابلة ما نتسلمه مع ما تدفعه الشركات وكذلك الشركات الوطنية لا تعلن بيانات مدققة حول مبيعاتها وما تدفعه لخزينة الدولة .

كذلك لا يوجد آليات تدفق على كيفية التصرف في الإيرادات النفطية سواء جاءت من الشركات الأجنبية أو الشركات الوطنية المملوكة للدولة .

وإذ أخذنا الكويت كمثال والتي يوجد فيها نوع من الرقابة البرلمانية فإن الشفافية في الصناعة النفطية مازالت ناقصة، مقدم الإفصاح عن حقيقة حجم الاحتياطات ينطبق عليه فمازالت الكويت تعلن عن حجم احتياطات كما كان في أوائل الثمانينات ومازالت الحكومة تحيط هذا الموضوع بسرية ورفضت الإجابة على أسئلة برلمانية قدمت لها، ورفضت تقديم إيضاحات كما نشر في نشرة P/W عن أن الحجم الحقيقي للاحتياطات المؤكدة هو ٥٠% من المعلن .

أما بالنسبة للإفصاح عن الإيرادات المالية التي يولدها تصدير النفط فهي تقع تحت مراقبة ديوان المحاسبة والسلطة التشريعية أما المصروفات الرأسمالية فلا تشملها الموازنة التي تقدم إلى البرلمان لإقرارها، ولكن الكويت ودول الخليج وبقية الدول العربية لا يوجد فيها ما تطالب به مبادرة الشفافية في الصناعة الاستخراجية منظمات خارج الإطار الرسمي لمتابعة ما يجري في الصناعة النفطية، فرقابة المجتمع المدني بكافة فئاته وأدواته الإعلامية ضعيفة أو غير موجودة، وعلى كل حال لا يوجد نشاط منظم لمتابعة ما يجري في الصناعة النفطية والكويت لديها برلمان نشط لكن أدواته وآلياته في تحقيق حوكمة صالحة رشيدة على

الصناعة النفطية مازالت غير موجودة والرقابة البرلمانية تعتمد على النشاط الفردي لبعض الأعضاء حسب قدرتهم واجتهاداتهم ولكن لا توجد آليات منظمة وأجهزة في البرلمان لتحقيق مبادئ المبادرة. نأمل أن يكون من نتائج هذا المؤتمر أن تنظم الكويت لعضوية المبادرة والأهم أن ينشأ فيها نشاط يطبق آليات وإجراء النموذج الذي أطلقته المبادرة.



عبدالله محمد عبد الرحمن النيباري

المؤهلات العلمية:

بكالوريوس اقتصاد من الجامعة الأميركية ١٩٦١

دبلوم اقتصاد جامعة اكسفورد ١٩٦٣

الأعمال والوظائف السابقة:

- رئيس إدارة البحوث والرقابة على الصرف بمجلس النقد (البنك المركزي حالياً) من ١٩٦٤ - ١٩٦٦
- رئيس وفد الكويت في مفاوضات السوق العربية المشتركة ١٩٦٤ - ١٩٦٦
- أمين سر مجلس إدارة شركة البترول الوطنية ١٩٦٦ - ١٩٦٨
- مدير إدارة التخطيط والاستكشاف بشركة البترول الوطنية ١٩٦٨ - ١٩٧١
- عضو مجلس الأمة الكويتي ١٩٧١
- عضو مجلس الأمة الكويتي ١٩٧٥
- عضو مجلس الأمة الكويتي ١٩٩٢
- عضو مجلس الأمة الكويتي ١٩٩٦
- عضو مجلس الأمة الكويتي ١٩٩٩
- رئيس تحرير جريدة الطليعة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨
- العضوية بالجمعيات المهنية الوطنية:
- عضو مؤسس للجمعية الاقتصادية الكويتية وعضو مجلس إدارتها منذ تأسيسها.
- وتولى رئاسة مجلس الإدارة وأمانة السر في بعض الفترات.
- عضو جمعية الخريجين الكويتية
- عضو مؤسس جمعية الدفاع عن المال العام - الكويت
- عضو مؤسس جمعية حقوق الإنسان - الكويت
- العضوية بالمجلس والمؤسسات الإقليمية والدولية
- المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد/ رئيس الفرع الإقليمي للشرق الأوسط.
- عضو منتدى اكسفورد لدراسات الطاقة، جامعة اكسفورد: كلية سانتا كاترين، ومنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، ومنظمة الأقطار العربي المصدرة للبترول (أوبك).
- عضو بنادي اكسفورد للطاقة، معهد اكسفورد لدراسات الطاقة.
- عضو مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية - القاهرة.

- أحد مؤسسي منتدى الخليج.
- عضو الجمعية الدولية لاقتصاديات النفط.
- أحد مؤسسي المنظمة العربية لحقوق الإنسان - القاهرة.
- الناطق باسم مؤتمر مقاومة التطبيع مع إسرائيل، الكويت.
- عضو في أول مجلس إدارة الاتحاد الطلابي ١٩٥٨، القاهرة.

● أنشطة أخرى:

- عضو مؤسس في أول رابطة للطلاب الكويت، ١٩٥٨ القاهرة وعضو مجلس إدارتها.
- مشرف على إصدار مجلة الاتحاد للطلبة الكويتيين، القاهرة، ١٩٥٦ - ١٩٦٠.
- أحد مؤسسي المنبر الديمقراطي الكويتي - ١٩٩١
- عضو مجلس الإدارة لمجلة الطلبة.

الدائرة الانتخابية	اسم الدائرة	المناطق التابعة للدائرة	عدد الناخبين في الدائرة	عدد المقترعين	الأصوات الحاصل عليها العضو	نسبة العضو من المقترعين في الدائرة
الثانية	المرقاب	المرقاب - ضاحية عبدالله السالم	2008	1543	847	55%

الشفافية.... في القطاع النفطي علي عامر عبد الله الهاجري

المقدمة

تلتزم مؤسسة البترول الكويتية استخدام أفضل معايير الحوكمة، للحفاظ والارتقاء بثقة الجهات الحكومية والأطراف ذات العلاقة من خلال التأكد من استخدام أفضل معايير الحوكمة والشفافية والوضوح والمحاسبة والأداء.

وعليه تم وضع عدد من السياسات والإجراءات لضمان الالتزام بأفضل ممارسات الحوكمة في كل ما تقوم به المؤسسة من نشاط أو أعمال وذلك بتطبيق معايير الحوكمة التالية:

- المجلس الأعلى للبترول
- مجلس الإدارة
- الرقابة الخارجية:
- ديوان المحاسبة
- وزارة المالية
- الفتوى والتشريع
- التدقيق الخارجي
- لجنة المناقصات المركزية
- لجنة الميزانيات والحساب الختامي بمجلس الأمة
- الرقابة الداخلية
- لجنة التدقيق
- التدقيق الداخلي
- اللجنة العليا لمناقصات المؤسسة والشركات النفطية
- اللائحة المالية ولائحة السلطات المالية
- اللائحة الإدارية
- إدارة المخاطر
- قواعد سلوك العمل

وتجسيداُ لمبدأ الشفافية سوف نستعرض على سبيل المثال نموذجين يعكسان مدى الشفافية في القطاع النفطي:

النموذج الأول: عملية التوظيف الموحدة

النموذج الثاني: اختيار مراقبي الحسابات

النموذج الأول

الآلية الموحدة لتعيين العمالة الكويتية في القطاع النفطي

حملة الشهادة الجامعية - شهادة الدبلوم التطبيقي

تم البدء بتطبيق الآلية الموحدة للتوظيف اعتباراً من الإعلان الموحد لحديثي التخرج من حملة الشهادة الجامعية وشهادة الدبلوم في شهر يوليو ٢٠٠٨.

تهدف الآلية إلى:

توحيد الهوية للقطاع النفطي

تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة والشفافية والحيادية

توحيد السياسات والإجراءات

التوزيع العادل للخريجين

الآلية الموحدة للتوظيف

أولاً

- تحديد الوظائف شاغرة بالمؤسسة والشركات المطلوب الإعلان عنها وتزويد المؤسسة بها.
- تحديد المؤهل العلمي لشهاد جامعية/ دبلوم والتخصص المطلوب الإعلان عنه.
- نشر الإعلان ثلاث مرات في السنة مارس/ يوليو/ أكتوبر وإذا استدعت الحاجة يتم تحديد فترة أخرى للإعلان.

ثانياً

- ١ - يتم نشر الإعلان في الصحف المحلية متضمناً التخصصات المطلوبة حسب المؤهل مع شروط التقدم للإعلان.
- الحد الأدنى للمعدل ٢ أو جيد وفق نظام التقدير اللفظي.
- ألا يتجاوز سن المتقدم عن ٢٨ سنة للجامعيين و٢٦ سنة للدبلوم.
- ٢ - يتم التقدم للإعلان عن طريق الموقع الإلكتروني للمؤسسة.

ثالثاً

- يصدر قرار بتشكيل اللجان التالية:
- أ - اللجنة المركزية الموحدة لإجراءات التوظيف.
- ب - لجان المقابلات الشخصية.
- فرز ومراجعة طلبات المتقدمين
- تحديد مواعيد الاختبارات وجدولة المواعيد للمتقدمين واستدعائهم

عناصر التقييم	الوزن	الحد الأدنى للنجاح
المعدل العام	20%	
اختبار القدرات	20%	60%
اختبار اللغة الانجليزية	20%	للجامعيين مستوى P Intermediate Beginner
الاختبار التخصصي	20%	50%
المقابلات الشخصية	20%	
مجموع عناصر التقييم	100%	

- يتم إجراء المقابلة الشخصية للمتقدم الذي يجتاز الحد الأدنى لاختبار القدرات واللغة الانجليزية والتخصص.
- يمنح أبناء العاملين المستمرين في الخدمة أو المتقاعدين في القطاع النفطي بعد اجتياز نسبة الحد الأدنى للنجاح نقاطاً إضافية للتقييم من إجمالي النتيجة حصل عليها حسب سنوات الخدمة للعامل وتحدد درجة القرابة الأب والأم.

النسبة	السنوات
5%	10 سنوات إلى أقل من 15 سنة
10%	15 سنة إلى أقل من 20 سنة
15%	20 سنة فأكثر

- حصر النتائج النهائية للمتقدمين ورفعها للاعتماد.
- توزيع المتقدمين على المؤسسة والشركات وفقاً للآتي:
- نوع الجنس حسب طلب الشركة، ويتم التوزيع بناء على النتيجة الأعلى للمتقدم ثم النظر إلى الرغبة الثانية للمتقدم والثالثة في اختيار الشركة.
- في حال اعتذار أحد المرشحين يتم اختيار الاحتياط التالي حسب الأولوية في الترتيب.

النموذج الثاني

الأسس الحالية لاختيار مراقب الحسابات الخارجي

تنص مواد المرسوم بقانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء مؤسسة البترول الكويتية على أن:

- يكون للمؤسسة مراقب حسابات أو أكثر من المحاسبين القانونيين يعينه المجلس الأعلى للبترول كل سنة.
 - يتولى مراقب الحسابات مراقبة حسابات السنة المالية التي عين لها.
- يقدم مراقب الحسابات إلى المجلس الأعلى للبترول تقريراً يبين فيه ما اذا كانت الميزانية وحساب الأرباح والخسائر متفقة مع الواقع وتعتبر بأمانة ووضوح عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة.
- البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع هو وارد في دفاتر المؤسسة.
- ما إذا كان هناك مخالفات لأحكام قانون المؤسسة أو لوائحها الداخلية أو لأحكام القانون قد وقعت خلال السنة المالية على وجه يؤثر في نشاط المؤسسة أو مركزها المالي.

الشركات العالمية لتدقيق الحسابات

يتم اختيار مراقب الحسابات من ضمن العشر شركات العالمية الأولى

اختيار مراقب حسابات لمؤسسة البترول الكويتية

إجراءات اختيار مراقب الحسابات

أولاً

- يتم إرسال أسس اختيار المدققين إلى جميع مكاتب التدقيق.
- يتم طلب عروض من مكاتب التدقيق العالمية الكبرى.
- يتم تقييم العروض وفقاً لأسس الاختيار التي تم وضعها من قبل المؤسسة.
- يتم اختيار أفضل المدققين بناءً على أسس الاختيار.

ثانياً

يتم رفع توصية إلى لجنة التدقيق باختيار مراقب الحسابات.

تقوم لجنة التدقيق بمراجعة إجراءات الاختيار ورفع توصية لمجلس إدارة المؤسسة باختيار مراقب الحسابات.

ثالثاً

- يقوم مجلس إدارة المؤسسة برفع توصية تعيين مراقب الحسابات إلى المجلس الأعلى للبترول.
- يصدر قرار من المجلس الأعلى للبترول بتعيين مراقب الحسابات.

أسس الاختيار

يتم تقييم عروض مكاتب التدقيق بناءً على الأسس التالية:

- ١ - دراسة إجراءات التدقيق وتخطيط العمل Methodology Approach
- ٢ - خبرات ومؤهلات العاملين والمدققين Staffing Team
- ٣ - الإشراف والمتابعة على أعمال التدقيق Supervision لله Direction
- ٤ - الأتعاب المهنية Audit Fees

اختيار مراقب حسابات للشركات التابعة

- يختص مجلس إدارة المؤسسة بصفته الجمعية العمومية العادية للشركات التابعة بتعيين مراقبي الشركات التابعة وتحديد أتعابهم.
- تقوم الشركات بطلب عروض من مكاتب التدقيق العالمية الكبرى.
- يتم تقييم العروض واختيار أفضل العروض عن أسس الاختيار التي تم وضعها من قبل المؤسسة.
- يتم رفع توصية إلى لجنة التدقيق بالمؤسسة باختيار مراقب الحسابات للشركة.
- تقوم لجنة التدقيق بمراجعة إجراءات الاختيار ورفع توصية التعيين إلى مجلس إدارة المؤسسة.
- يصدر قرار من مجلس إدارة المؤسسة بتعيين مراقب الحسابات للشركة.

إجراءات اختيار مراقب الحسابات للمكاتب الخارجية

- تقوم دائرة الحسابات بمؤسسة البترول الكويتية بطلب عروض من مكاتب التدقيق.
- يتم تقييم العروض واختيار أفضلها.
- يتم رفع توصية إلى مجلس إدارة الشركة التابعة للمكاتب الخارجية بتعيين مراقب الحسابات.
- يصدر قرار من مجلس إدارة الشركة بتعيين مراقب الحسابات.

تغيير مراقبي الحسابات الخارجيين

بناءً على طلب المجلس الأعلى للبترول في اجتماعه رقم ٩/١ بتاريخ ١٩٩٩/٢/٧، وتماشياً مع قرار وزارة المالية، يجب ألا تزيد مدة تعيين مراقب الحسابات الخارجي عن ٦ سنوات لكافة الشركات والمؤسسات الحكومية.



علي عامر عبدالله عامر الهاجري

مؤسسة البترول الكويتية

ص ٠ ب : ٢٦٥٦٥ الصفاة ١٢١٢٦ الكويت

٢٤٩٩٤٩٩٩

aaa@kpc.com.kw

المؤهلات :

بكالوريوس تجارة (محاسبة) / جامعة الكويت / ١٩٨٢

الخبرات العملية :

مؤسسة البترول الكويتية :

- العضو المنتدب للشئون المالية والادارية - منذ نوفمبر 2007 حتى تاريخه
- نائب العضو المنتدب للشئون المالية - منذ سبتمبر 2004 حتى أكتوبر 2007
- مدير الميزانية والتكاليف - منذ نوفمبر 1994 حتى سبتمبر 2004
- مراقب الميزانية والتكاليف - منذ أكتوبر 1992 حتى أكتوبر 1994
- ناظر الميزانية والتكاليف - منذ أكتوبر 1991 حتى سبتمبر 1992
- محلل أول الميزانية والتكاليف - منذ نوفمبر 1989 حتى سبتمبر 1991
- محلل ميزانية وتكاليف - منذ مارس 1984 حتى أكتوبر 1989
- محاسب مبتدئ - منذ أكتوبر 1982 حتى فبراير 1984

العضويات :

منذ مارس 2007 حتى تاريخه	شركة نافيمار للمشاريع البحرية (شركة التحالفات المشتركة الخليجية للخدمات البحرية سابقا)	عضو مجلس ادارة
منذ مارس 2007 حتى تاريخه	شركة شمال أفريقيا القابضة	عضو مجلس ادارة
منذ عام 2006 حتى تاريخه	شركة البترول الكويتية القابضة (Cayman)	رئيس مجلس ادارة
منذ عام 2001 حتى تاريخه	شركة البترول الكويتية (أروبا)	عضو مجلس ادارة
من عام 1998 حتى عام 2001	شركة ناقلات النفط الكويتية	عضو مجلس ادارة
من عام 1995 حتى عام 1998	شركة نفط الكويت	عضو مجلس ادارة
من عام 1992 حتى عام 1995	بنك الكويت المركزي	عضو مجلس ادارة
من عام 1993 حتى عام 1996	مجلس أمناء صندوق التأمين الخاص للعاملين الكويتيين في القطاع النفطي	عضو مجلس الامناء

هيئات مهنية ونفع عام :

من عام 1989 حتى عام 1999	عضو مؤسس في هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون بالامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية - الرياض
من ابريل 1987 حتى مايو 1992	عضو مجلس ادارة وأمين السر العام جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
من فبراير 1985 حتى مارس 1989	عضو مجلس ادارة وأمين صندوق بجمعية الخريجين الكويتية

من عام 1998 حتى فبراير 1999	عضو مجلس ادارة جمعية هدية التعاونية
من عام 1999 حتى عام 2001	عضو مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

المساهمات في اعمال اللجان :

- عضو اللجنة الاقتصادية العليا الخاصة بمعالجة أوضاع الجهاز المصرفي برئاسة سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء (لجنة الاربعين) أكتوبر 1991
- رئيس اللجنة التأسيسية لشركة السور لتسويق الوقود
- عضو لجنة بيع مصفاة يوروبورت روتردام - هولندا
- عضو اللجنة المنبثقة من المجلس الاعلى للبترو لبحث العلاقة ما بين المؤسسة ووزارة المالية
- عضو لجنة تحويل شركة نفط الكويت الى مركز ربحية
- عضو اللجنة العليا لنظام المعلومات الآلي
- عضو لجنة اعداد استراتيجية قطاع الشئون المالية والادارية والعلاقات الخارجية
- عضو لجنة التعيينات والترقيات في قطاع الشئون المالية
- عضو لجنة اعداد الخطة التشغيلية لحالة الطوارئ الاستراتيجية للقطاع النفطي
- عضو لجنة تصفية الشركة الكويتية الدولية للاستثمار البترولي
- عضو لجنة تعديل اللائحة المالية لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها
- رئيس فريق القيادات النفطية
- رئيس لجنة علاقات العمل
- رئيس اللجنة الرئيسية لسلم الوظائف الفنية والمهنية
- رئيس اللجنة العليا لادارة المخاطر
- رئيس لجنة التدقيق - شركة البترول الكويتية العالمية
- عضو لجنة التمويل والتعويضات - شركة البترول الكويتية العالمية

- عضو لجنة دراسة معوقات المشروعات الرأسمالية
- عضو اللجنة العليا للدفاع المدني
- عضو لجنة استثمار رأس المال الأجنبي



المحور الخامس:
الشفافية والاستغلال الأمثل للمشتريات

الجلسة
الخامسة

اليوم الثاني



الشيخ / احمد الفهد الأحمد الصباح

أحمد الفهد الأحمد الصباح ، الابن الأكبر للشيخ فهد الأحمد الجابر الصباح

رئيس جهاز الأمن الوطني في دولة الكويت

ولد في لبنان عام ١٩٦٢

يحمل درجة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية

المناصب الرياضية التي تولاها

رئيس الاتحاد الكويتي لكرة القدم.

عضو اللجنة الاولمبية الدولية.

رئيس المجلس الاولمبي الآسيوي.

نائب رئيس اتحاد اللجان الاولمبية الوطنية.

نائب رئيس اللجنة لتنسيق الالعب الافرو الآسيوية.

رئيس مجلس الادارة ورئيس اللجنة الاولمبية الكويتية.

رئيس الاتحاد الآسيوي لكرة اليد.

نائب رئيس الاتحاد الدولي لكرة اليد.

عضو لجنة الرياضة الدولية للرياضة للجميع.

حاليا هو الرئيس الفخري للاتحاد الكويتي لكرة القدم وللجمعية الطبية الكويتية

المناصب السياسية

في ١٤ فبراير ٢٠٠١ عين وزيرا للاعلام.

في ١٠ فبراير ٢٠٠٢ عين وزيرا للنفط بالوكالة.

في ١٤ يوليو ٢٠٠٢ عين وزيرا للطاقة

بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٠٤ في المؤتمر الوزاري لمنظمة الأوبك تم تعيينه رئيسا لمنظمة الأوبك.

في ابريل ٢٠٠٥ عين وزيرا للطاقة ووزيرا للصحة بالوكالة.

في ٩ فبراير ٢٠٠٦ اعيد تعيينه وزيرا للطاقة.

في ١٢ يوليو ٢٠٠٦ عين رئيسا لجهاز الأمن الوطني.

حياته العائليه

متزوج من الشيخه شيخه مشعل الأحمد الجابر الصباح

الابناء

الشيخه فضيلة الأحمد الفهد الصباح.

الشيخ فهد الأحمد الفهد الصباح.

الشيخه مريم الأحمد الفهد الصباح.

الشيخه فهدة الأحمد الفهد الصباح.

الشيخه العنود الأحمد الفهد الصباح.

الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية

د / عباس المجرن - جامعة الكويت

تقييم الموارد الناضبة

تعرض الموارد الطبيعية متجددة وغير متجددة إلى ضغوط متزايدة، ناجمة عن الزيادة المطردة في عدد السكان ومستويات الدخل والتطور في أنماط الاستهلاك، وما يتبع ذلك من زيادة في معدلات استغلال هذه الموارد. والموارد الطبيعية المتجددة هي موارد قابلة للتجدد خلال فترات زمنية قصيرة نسبياً مثل الرياح ومياه الأنهار والبحار والمحيطات والثروة السمكية أو خلال فترات أطول مثل الغابات، ومن ثم فهي موارد غير ناضبة في المدى الزمني المنظور. أما الموارد غير المتجددة أو الناضبة فهي موجودة بكميات محدودة، ولا يمكن لها أن تتجدد إلا عبر حقب طويلة من الزمن، ويؤدي استغلالها إلى تناقص مخزونها. وبعض من هذه الموارد مثل الثروات المعدنية كالذهب والنحاس والقصدير والحديد يمكن إعادة استخدامها مرة أخرى بينما بعضها الآخر لا يمكن إعادة استخدامه أي ينضب مثل الفحم والنفط والغاز الطبيعي.

إن أي زيادة في إنتاج هذا المورد ستؤدي إلى الوصول خلال فترة أقصر من الزمن إلى نقطة الذروة ثم إلى النضوب. كما لا شك في أن أي كمية من الموارد القابلة للنضوب (وأهمها النفط في الوقت الحاضر) يستخدمها الجيل الحالي هي كمية مستقطعة من نصيب الجيل أو الأجيال القادمة، وهي تتضمن بذلك تكلفة فرصة بديلة من وجهة نظر المجتمع وتدعى هذه التكلفة «بتكلفة الاستنزاف» (Depletion Cost). وذلك لأن الفوائد من هذه الكمية كان يمكن الحصول عليها في المستقبل ولكن فرصة تحقيق هذه الفوائد قد انتهت بسبب استخدام هذا المورد الآن. وانطلاقاً من ذلك توافق الاقتصاديون على أهمية حساب تكلفة الفرصة البديلة (الإنتاج في المستقبل مقابل الحاضر) عند تقييم الموارد الناضبة لأن ما ينتج من المورد الناضب غير قابل للتعويض، ولحساب ذلك تتم إضافة تكلفة الفرصة البديلة (أو تكلفة الاستنزاف) إلى التكاليف الحدية للمورد ليتحقق الاستخدام الكفء له:

السعر = التكاليف الحدية + تكلفة الاستنزاف

إذن المورد هو حق للجيل الحاضر، كما للأجيال القادمة، وتكمن المشكلة في تحديد معدل التوزيع العادل للإنتاج عبر الأجيال. وإذا لم تؤخذ تكلفة الاستنزاف الحقيقية في الاعتبار فإن الأجيال الحالية سوف تدفع سعراً أقل مما ينبغي للمورد الناضب، وبالتالي ستستهلك أكثر مما ينبغي منه. وهذا يسمى بالاستهلاك الجائر، الأمر الذي يترتب عليه حرمان الأجيال القادمة من بعض حقوقها في مثل هذه الموارد. من هنا دعا هوتلنج وهو عالم جيولوجي في العام ١٩٣١ إلى ضرورة حساب قيمة إضافية عند تحديد سعر المورد الناضب في المستقبل، وقد أطلق هوتلنج على هذه القيمة الإضافية تعبير بدل الاستنزاف أو النضوب. ويحسب بدل النضوب هذا من خلال تقدير القيمة الحالية لتكلفة سعر النفط في المستقبل وتتوقف هذه التكلفة على سعر الخصم (أو سعر خدمة القرض الذي يحصل عليه جيل من جيل آخر) كما تتوقف على التغيرات التي تطرأ على حجم احتياطي المورد المعني ومدى وجود بدائل له وكذلك معدل النمو في الطلب ودرجة تطور التكنولوجيا. وهذه العوامل هي التي تحدد القيمة الحالية PV للمورد التي على أساسها يتم توزيع استهلاكه توزيعاً عادلاً بين الأجيال بحيث لا يتسبب أي جيل في استنزاف المورد على نحو يقلل من نصيب جيل آخر.

تقدير العمر الزمني للمورد

وعلى الرغم من أن هذا الحل الاقتصادي لمشكلة استغلال المورد الناضب، يسمح لجيل أن يقترض من نصيب جيل آخر، إلا أنه يشترط أن يحقق استثمار الجيل الحالي لذلك القرض مردودا مجزيا لمصلحة الجيل القادم (الذي افترضنا منه) لا يقل عن مردود نصيبه الذي كان سيحصل عليه لو لم يتم استغلال نصيبه من المورد بواسطة الجيل الحاضر وترك ليستغله هو بنفسه في المستقبل.

ولكن كيف نظمئنا إلى عدالة تطبيق مثل هذا المبدأ؟ وتعبير آخر كيف نعرف أن ما يستقطع لحساب «صندوق الأجيال القادمة» وعوائد استثماره يشكل نصيبا عادلا لهذه الأجيال، خاصة وأن حساب هذا النصيب العادل يتطلب معرفة عدة عوامل من بينها الاحتياطي المؤكد المتبقي من المورد، وهو في حالتنا الراهنة النفط الخام. أي إذا كان الاحتياطي المؤكد هو أحد العناصر الأساسية في حساب تكلفة الفرصة البديلة للمورد الناضب، فهل نحن مطمئنون تماما إلى الحجم المعلن للاحتياطيات النفطية في منطقة الخليج العربي، والتي يتم على ضوءها تقدير العمر الزمني المتبقي للنفط.

إن مصطلح العمر الزمني للاحتياطي النفطي هو مصطلح مضلل أصلا لأن مستوى الإنتاج الحالي الذي يستخدم معيارا لتقدير هذا العمر ليس مستقرا عند هذا المستوى على مدى العمر الزمني للمكمن، وهو قابل للزيادة أو النقصان ومن ثم فإن العمر الزمني يصبح هو الآخر عرضة للنقصان في حالة زيادة الإنتاج وللزيادة في حالة نقصانه. أضف إلى ذلك أن العمر الحقيقي للمورد مرتبط باقتصاديات هذا المورد، فهو قد يقل كثيرا عندما يؤدي اختراق علمي أو تكنولوجي إلى التحول عنه إلى مورد بديل، تماما كما حدث في أواخر القرن التاسع عشر عندما بدأت رحلة التحول عن استخدام الفحم لصالح النفط الخام. كما أن استمرار ارتفاع سعر المورد لا بد وأن يؤدي إلى التحول نحو استخدام الموارد البديلة بسبب انخفاض «الأسعار النسبية» لهذه الموارد.

وفق أحدث إصدارات شركة البترول البريطانية (منتصف عام ٢٠٠٩) وهي إحدى أهم الجهات المعتمدة في العالم في تقدير احتياطات مصادر الطاقة سواء منها الناضبة أو المتجددة، فإن عمر احتياطي النفوط التقليدية Conventional oil في العالم يقدر بنحو اثنين وأربعين سنة فقط. أما في حالة تزايد الطلب العالمي عليه، وهذا أمر مؤكد، وقيام الدول المنتجة للنفط برفع معدلات إنتاجها لتلبية تلك الزيادة في الطلب فإن عمر النفط التقليدي سينخفض إلى أقل من اثنين وأربعين سنة إذا لم يتم التوصل إلى اكتشاف حقول نفط رئيسية جديدة، وهو أمر مشكوك في تحقيقه. تقدّر الاحتياطيات المؤكدة لهذه النفوط في العالم بنحو ١٢٥٨ مليار برميل ويشمل ذلك كل الاحتياطيات في جميع دول العالم المنتجة للنفط (٥٣ دولة). وتحفظ الدول الثلاث عشرة الأعضاء في منظمة أوبك بنحو ٧٦٪ من هذا الاحتياطي، وأهمها إضافة إلى فنزويلا، خمس دول خليجية لديها أكثر من نصف احتياطي النفط التقليدي العالمي، هي السعودية (٢٦٤ مليار برميل)، إيران (١٣٧ مليار برميل)، العراق (١١٥ مليار برميل)، الكويت (١٠١ مليار برميل)، ودولة الإمارات (٩٧ مليار برميل).

هل بيانات احتياطي النفط الخام المؤكد لدولة الكويت مؤكدة؟

إن تقديرات الاحتياطيات المؤكدة للنفط الكويتي وفقا للبيانات الرسمية المتاحة تقدر بنحو ١٠١,٥ مليار برميل. ولكن تقريرا مقلقا لنشرة «بتروليوم انتيليجنس ويكلي» المتخصصة والواسعة الانتشار نُشر في يناير من العام ٢٠٠٨ نقلا عما وصف بدراسة محدودة التداول في شركة نفط الكويت أشار إلى أن هذه التقديرات

مبالغ بها وأن الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة، قد لا تزيد عن نصف الكمية المعلنة. بل أن ما هو مؤكد وقابل للاستخراج (وفق ما نقله التقرير) قد لا يزيد على ٢٤ مليار برميل فقط. وذكرت النشرة أن البيانات الرسمية المعلنة لا تفرق بين الاحتياطيات المؤكدة والمرجحة والمحتملة. وقد عقب وزير النفط آنذاك الشيخ أحمد الفهد بأن تقرير النشرة يرسم صورة جزئية عن الاحتياطيات بينما وصفه مسؤولون آخرون بعدم الدقة. ولكن الشيخ علي الجراح الصباح الذي تسلم حقيبة النفط في ذلك العام قال بأن الكويت لن تكشف عن الحجم الفعلي لاحتياطياتها لأنها ليست ملزمة بذلك. وفي شهر يوليو نسب إلى الشيخ الجراح بأن الحجم الفعلي لاحتياطيات سيعلن على أساس دراسات «واقعية وموثوقة وتدعمها وثائق وشهادات دولية». وأكدت الحكومة الكويتية أمام مجلس الأمة، بعد ذلك، صحة التقديرات الرسمية عن الاحتياطي وعدم دقة ما ورد في تقرير الـ «بتروليوم انتليجينس ويكلي». وكان مسؤولون رئيسيون في قطاع النفط قد أكدوا أن هناك حاجة لاستثمار ٦٤ مليار دولار على الأقل في السنوات القليلة المقبلة لرفع طاقة الإنتاج إلى نحو أربعة ملايين برميل يوميا بحلول عام ٢٠٢٠.

من جهة أخرى، كانت توقعات وكالة الطاقة الدولية تشير إلى أن إنتاج حقل برقان الكبير وهو أهم حقول النفط في البلاد سيصل إلى ١,٦٤ بجلول العام ٢٠٢٠ و١,٥٢ بجلول العام ٢٠٢٠، إلا أن تقارير أخرى أشارت إلى أن إنتاج برقان قد وصل إلى هذه المعدلات في الوقت الحاضر.

وترجع تقارير عدة أسباب هذا التدهور في القدرة الإنتاجية لحقل برقان إلى تسارع معدلات الإنتاج في العقود الثلاثة الأخيرة مما تسبب في الإخلال بالبنية التحتية للمكان، فضلا عن الآثار السلبية التي لحقت بالبنية الهيكلية للحقل بسبب التدفق غير الطبيعي لنحو ٦٠٠ مليون برميل من ٧٠٠ بئر مشتعلة خلال الفترة من فبراير وحتى أكتوبر ١٩٩١، أثر تعرض الآبار الكويتية للتفجير عشية انسحاب القوات العراقية الغازية من الأراضي الكويتية.

وكانت شركة نفط الكويت قد أعلنت في العام ٢٠٠٥ عن تراجع متوسط القدرة الإنتاجية لحقل برقان من نحو مليوني برميل/يوم (التي كانت متوقعة للاستمرار حتى سنة ٢٠٣٥) إلى ١,٧ مليون برميل/يوم كحد أقصى. وأشار تقرير نشر في سبتمبر من العام ٢٠٠٩ (Rigzone) إلى أن قدرة برقان ستتخفف خلال خمس سنوات إلى أقل من ذلك (١,٤ - ١,٥ مليون برميل/يوم) إذا لم تخصص استثمارات رئيسية لتطوير البنية التحتية للحقل.

من جانب آخر هناك قدر كبير من الشكوك التي تحيط بحجم الزيادات التي أعلنت في احتياطيات دول منظمة أوبك، ومن بينها دولة الكويت، خلال الفترة ما بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٩٠، والتي تشير بعض المصادر إلى أنها مصنعة.

وتشير دراسة متخصصة شارك بها عدة خبراء (كولن كامبيل، يورغ شيندلر، فراوكة ليزينبوركس، وفيرنر تسيتيل) بعنوان «نهاية عصر البترول: التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل» ونشرت في سلسلة عالم المعرفة عام ٢٠٠٤ (العدد ٣٠٧) تشير إلى وجود عقبات متعددة تؤدي إلى عدم دقة البيانات والمعلومات التي تنشرها المؤسسات والحكومات عن احتياطيات النفط. وأوضحت الدراسة أن العديد من دول العالم ومن بينها المكسيك إضافة إلى دول أوبك قد أعلنت زيادات كبيرة في أرقام احتياطياتها خلال العقود الماضية دون مبررات قوية في بعض الأحيان.

وتشير الدراسة إلى أنه بينما تتحفظ بعض الدول في التقدير، تفرط دول أخرى في المبالغة. فبريطانيا مثلا تشير إلى توافر احتياطيات مؤكدة أن كميتها تبلغ ٥ مليارات برميل، رغم أن احتياطيها، المحسب بناء على احتمال تبلغ دقته نحو ٩٥٪ يقدر بنحو ٣١ مليار برميل. بينما تميل مجموعة أخرى من البلدان إلى الإفراط

في التقدير نحو الأعلى، فدول الأوبك قد ضخمت الأرقام الخاصة باحتياطيها في عقد الثمانينيات، وذلك بغية الحصول على حصة تسويق أعلى، ففي مفاوضات دول الأوبك يلعب الاحتياطي دوراً مهماً في تحديد حصة كل بلد عضو، فالبلد صاحب الاحتياطي الأكبر سيكون في وضع أفضل من حيث مقدار الحصة التي سيحصل عليها من مجمل الكمية النفطية التي ستستخرجها دول الأوبك. ويبين الجدول رقم (1) الزيادات التي أعلنتها دول الأوبك في احتياطياتها خلال تلك الفترة.

جدول (1) الاحتياطي المؤكد المعلن بالمليار برميل 1980 - 1990

Year	Abu Dhabi	Dubai	Iran	Iraq	Kuwait	Saudi Arabia	Venezuela
1980	28.00	1.40	58.00	31.00	65.40	163.35	17.87
1981	29.00	1.40	57.50	30.00	65.90	165.00	17.95
1982	30.60	1.27	57.00	29.70	64.48	164.60	20.30
1983	30.51	1.44	55.31	41.00	64.23	162.40	21.50
1984	30.40	1.44	51.00	43.00	63.90	166.00	24.85
1985	30.50	1.44	48.50	44.50	90.00	169.00	25.85
1986	31.00	1.40	47.88	44.11	89.77	168.80	25.59
1987	31.00	1.35	48.80	47.10	91.92	166.57	25.00
1988	92.21	4.00	92.85	100.00	91.92	166.98	56.30
1989	92.20	4.00	92.85	100.00	91.92	169.97	58.08
1990	92.20	4.00	93.00	100.00	95.00	258.00	59.00
1991	92.20	4.00	93.00	100.00	94.00	258.00	59.00
1992	92.20	4.00	93.00	100.00	94.00	258.00	62.70
2004	92.20	4.00	132.00	115.00	99.00	259.00	78.00

وتكمن الأسباب التي دفعت هذه الدول إلى إعلان هذه الزيادات وفق الدراسة المشار إليها أعلاه في أمرين: أولاً في المساعي التي تبذلها كل دولة للحصول على حصة أعلى، وثانياً في ضرورة تصويب الأرقام تصحيح المفرطة في التحفظ والموروثة عن شركات النفط الأجنبية العملاقة التي كانت تهيمن على حقول النفط في دول الأوبك قبل تأميمها.

وتتبعه الدراسة إلى أن ثمة ما يدعو إلى إضمار شيء من التعاطف مع أرقام لا تعبر عن الحقيقة على نحو سليم، لقد تعاملت الصناعة النفطية مع الاحتياطات على النهج نفسه الذي تتعامل من خلاله مع الرصيد المخزون. وبناءً على هذا النهج فإن الأمر المستحسن هو أن يحتسب المرء هذا الرصيد بأدنى من قيمته الحقيقية، سعياً منه إلى تحقيق نتائج اقتصادية معينة، وإذا كان الأمر على هذه الحال، فأين هي المشكلة؟ «لا سيما أن باقي الصناعات الأخرى تتبع النهج ذاته أيضاً، وربما كان هناك مساهمون يرغبون في معرفة القيمة الحقيقية للأصول التي بحوزتهم على نحو دقيق وسليم. إلا أن الأمر الواضح هو أن غالبية المساهمين يفضلون ترك الخبير المالي يصول ويجول في البورصة، ناشراً من حوله تفاوتاً كبيراً بشأن نمو الاحتياطي

والمستقبل الزاهر للشركة».

من جانب آخر كما تشير الدراسة تمنح حكومات البلدان النفطية امتياز التنقيب عن النفط في مناطق جديدة من أراضيها. وتحاول شركات النفط العملاقة، بأسرع ما يمكن، أن تقدم عروضاً مجزية للحصول على امتياز التنقيب. وغالباً ما تؤدي المنافسة بين الشركات على حق الامتياز، والضغط المالية السائدة في داخل الشركة ذاتها لا إلى إعاقة القيام بتقدير موضوعي لحجم الاحتياطي فقط، بل إنها كثيراً ما تؤدي إلى الحيلولة دون ذلك أصلاً.

وبما أن الحسابات الخاصة بكمية الاحتياطي يجب أن تصوب من حين إلى آخر، لذا يتعين على المرء أن يأخذ بنظر الاعتبار أن هذا التصويب يمكن أن يكون، إذا ما أريد له أن يكون محايداً وموضوعياً من وجهة النظر الإحصائية، نحو الأعلى ونحو الأسفل. وحينما تؤدي التصويبات إلى ارتفاع منتظم في كمية الاحتياطي، فلا مرء في أن هذا مؤشر على أن المرء كان قد قصد منذ البداية احتساب الاحتياطي بأدنى من كميته الفعلية.

وينطوي التمعن في هذه التغيرات على أمر مهم، وذلك لأننا نسمع في كثير من الأحيان زعماً مفاده أن تصويبات الاحتياطي نحو الأعلى تجسد الارتفاع الناجم عن استخدام أساليب تكنولوجية أكثر حداثة وعن إدارة المشروع على نحو أفضل كفاءة. وفي الواقع لا ينسجم هذا الزعم مع واقع الحال على نحو دقيق. فأثر الأساليب التكنولوجية ضعيف جداً في هذا السياق.

كما أن هناك من يرى أن سبب التصويبات نحو الأعلى يكمن في تحسينات تطرأ على درجة الاستغلال. غير أن درجة الاستغلال تفقد أهميتها بدءاً من اللحظة الزمنية التي يبدأ فيها استخراج النفط من الحقل المعني. من هنا، فإن التحسينات المزعومة في درجة الاستغلال لا تعني، في الحالات العامة، إلا أنه قد صار لزاماً على المرء الآن أن يصوب التقدير المتحفظ الذي قام به في الزمن المبكر، أي أن يصحح هذا التقدير نحو الأعلى، وذلك انسجاماً مع المعلومات الجديدة المستقاة من عمليات الحفر. بهذا المعنى يمكننا القول إن درجة الاستغلال، في حد ذاتها، تبقى، من حيث الجوهر، بلا تغيير، وذلك لأنها تتحدد من خلال جودة النفط ومن خلال الوقائع السائدة في البئر نفسها، ولا مرء في أن للتكنولوجيا أثراً ضعيفاً جداً على كلا الأمرين، بل ربما لا أثر لها عليهما مطلقاً.

دخول النفط أم تسييل الأصول؟

رغم حتمية نزوب النفط التقليدي على الأقل خلال فترة قصيرة من الزمن إلا أن عائده ما زالت تحسب وفق نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية على أنها دخل جار (Flow) أو «رعب» (Rent) مستمر مثله مثل الدخل أو القيمة المضافة المتحققة من الأنشطة الاقتصادية المتجددة أي بيع المحاصيل المزروعة أو الثروات السمكية أو السلع المصنوعة، أو الدخل المتحقق من الأنشطة السياحية وعناصرها الجاذبة «المناخ المناسب والبيئة الساحرة أو الطبيعة الخضراء والمناظر الخلابة أو الآثار التاريخية الخالدة»، بينما هي في واقع الحال ليست إلا ثمناً لبيع أصول حقيقية أو رأس مال حقيقي (Stock) غير قابل للتكرار أو التجدد، فالبرميل الذي يستخرج من الأرض لا يمكن تعويضه في المدى الزمني المنظور. ومن ثم فإن اعتبار العائدات النفطية دخلاً جارياً لا يتفق والمنطق الاقتصادي السليم. ومن هنا جاءت فكرة أهمية استخدام جانب من عوائد النفط للقيام باستثمارات تعويضية أي استثمارات تحقق دخلاً مستقبلياً يعوض عن الدخل الربيعي المفقود بفعل عامل النزوب التدريجي للمورد. أي أن المورد الناضب يتطلب استثماراً في أصول احتياطية تضمن المحافظة على

استمرار تدفق الدخل بعد نضوب المورد.

وهذا يعني أن على الدول المفترطة في الاعتماد على تصدير الموارد الطبيعية الناضبة، أن تعمل بجد أكبر من البلدان الأخرى من أجل بناء أصول احتياطية منتجة ومدرة للدخل ومتسمة بالديمومة والإنتاجية العالية. ولكن وعلى النقيض من ذلك، نجد أن عددا لا بأس به من الدول النفطية ومن بينها الكويت تعمل بخلاف هذه القاعدة، فهي مصابة بأعراض «المرض الهولندي» حيث تؤدي الثروة المخزونة في باطن الأرض، والزيادة الكبيرة في عوائدها الربعية إلى السيطرة على العقل الباطن والتحكم بقراراته، وينتج عن ذلك تفشي حالة من التراخي والكسل وعدم الرغبة في العمل الجاد والمثمر وتشوهات هيكلية تصيب الاقتصاد الأمر الذي يؤدي إلى تراجع ملحوظ في إنتاجية وتنافسية الأنشطة الاقتصادية غير الربعية، وتتبع ذلك زيادة في الواردات، وانتشار للبطالة وتعطيل لحركة الإنتاج الحقيقي. وقد أسميت هذه الظاهرة بالمرض الهولندي نسبة إلى ما تعرضت له هولندا في الستينات من القرن الماضي بسبب اكتشافات هائلة للغاز الطبيعي أدت إلى تداعيات سلبية خطيرة على الاقتصاد الهولندي، حيث أصبح «الجيلدر» (العملة الهولندية) أكثر قوة وباتت الصادرات الهولندية غير النمطية أقل قدرة على المنافسة.

العائد المجزي؟

وفي ظل مثل هذه الحالة يطرح البعض تساؤلاً مشروعا عما إذا كان من الحصافة أو المجدي من وجهة المنطق الاقتصادي السليم احتفاظ هذه الدول بالنفط في مكائمه وتأجيل موعد نضوبه أم استخراجها وبيعه ثم استثمار إيراداته في أصول لا تحقق عائداً تعويضياً مجزياً، خاصة في ظل غياب القدرة على الاستغلال الأمثل للعوائد النفطية؟

ثم هل يمثل استثمار جزء من عوائد النفط في محافظ مالية وشراء حصص ملكية في شركات أو أصول متنوعة في أسواق أجنبية استثماراً ذي عائد تعويضي مقبول في مثل هذا الوضع؟ وكم هي مقدار المخاطر المتعلقة بتقلب العائد من هذا الاستثمار وتذبذب قيمته أو نسبته إلى رأس المال المستثمر، وكل ذلك مرتبط أساساً بحالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية، وهي حالة تتزايد مخاطرها في السنوات الأخيرة.

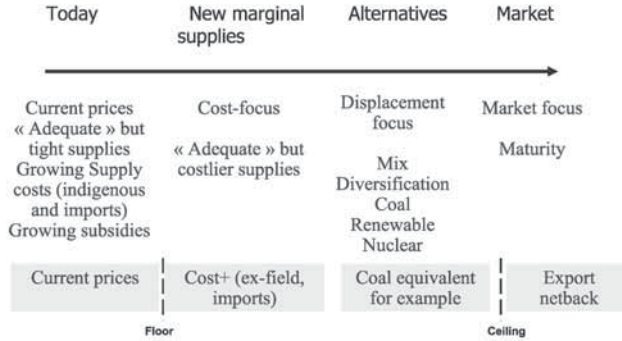
إن البديل الأفضل والأقل مخاطرة هو استثمار عوائد النفط في تكوين رأس المال الحقيقي، بنوعيه المادي والبشري، داخل إطار الدولة المنتجة والمصدرة للنفط أي الاستثمار في الهياكل الأساسية والبنى التحتية وفي الإنفاق على بناء وتجهيز الجامعات والمدارس ومراكز التدريب والإبداع والابتكار ورفع مستوى المهارات ومخزون المعرفة والتكنولوجيا وتشييد مراكز الرعاية الصحية والمسكن والطرق والجسور والسكك الحديد وورش الإنتاج... وهلمّ جراً. ولسنا بحاجة إلى الإشارة إلى تقاعس العديد من الدول النفطية عن الاستثمار المكثف والمخطط والمدرّوس في هذا الجانب، ولربما تكون هذه الدول قد نجحت في تحسين مستويات دخل الأفراد وتعزيز أنشطة الاستهلاك وإرساء دعائم الرفاه الاجتماعي ولكنها لم تحقق نجاحاً يذكر على طريق بناء القواعد الإنتاجية أو إرساء أسس التنمية المستدامة.



السيرة الذاتية د. عباس المجرن

الدكتور عباس المجرن يحمل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة أكستر بالمملكة المتحدة (١٩٨٤)، وماجستير الاقتصاد من جامعة اوريجون بالولايات المتحدة (١٩٧٨)، ويعمل بتدريس الاقتصاد في جامعة الكويت منذ العام ١٩٨٥، وهو متخصص في اقتصاديات الطاقة والصناعة. وتشمل خبراته العملية القيام بعدة مشاريع ودراسات ميدانية في مجالات متعددة من أهمها قياس وتحليل الإنتاجية الكلية، بناء منظومات المعلومات الإلكترونية، تقدير الطلب في أسواق المنتجات النفطية، وتقييم القدرة التنافسية للبنوك في ظل تحرير النشاط المصرفي. إضافة إلى عمله خبيراً في مجال إعداد خطط التنمية الخمسية لدولة الكويت، وإشرافه ومساهمته في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروعات عامة وخاصة، فضلاً عن إعداده وتنفيذه لبرامج تدريبية متخصصة في مجالات الخصخصة، وتقييم المحافظ الاستثمارية، والسياسات المالية والنقدية، وتحرير التجارة العالمية، واقتصاديات التعليم. وللدكتور المجرن عدد كبير من الأبحاث العلمية المنشورة في دوريات وإصدارات محلية وعربية وعالمية، فضلاً عن إسهاماته المتخصصة في الصحافة الكويتية والخليجية. وقد كان رئيساً لقسم الاقتصاد بجامعة الكويت خلال السنوات ١٩٩٧ - ٢٠٠٠، وخلال السنوات ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ كما عمل خبيراً منتدباً في كل من بنك الكويت الصناعي، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة التخطيط، ومستشاراً اقتصادياً بمكتب وزير المالية.

Evolving Fuel Prices: Would actual prices need to change?



The country transforms from a fuel exporter into a fuel "monetizer" before becoming a mature economy.



© 2010, Cambridge Energy Research Associates, Inc. No portion of this presentation may be reproduced, resold, or otherwise distributed in any form without prior written consent. CERA_Template_MM0009

Tuesday, September 14, 2010

If you have any questions about this presentation or CERA in general, please feel free to contact

Leila BENALI, PhD
lbenali@cera.com



55 Cambridge Parkway
Cambridge, Massachusetts 02142, USA
www.cera.com



Several Caveats...

- **The data limits**
 - data generally differ between various official sources, including ministries and bear many inconsistencies. The least probable data are highlighted.
- CO2 priced at \$20 per ton, considered as the opportunity cost of these emissions.
- **Assessment of assets in foreign countries based on publicly available information, therefore limited.**
 - The financial investments and the role of the increasingly sophisticated Sovereign Wealth Funds and other investment vehicles are only partly taken into account.
- **The population in Qatar has doubled since 2004.**
 - This artificial increase is due to the intense economic activity and the immigration of expatriates, usually for short-term periods. Therefore, for this calculation, we retained the "natural" growth of the pre-2002 population in Qatar.
- **Education expenditures are limited to governments' direct expenditures in fundamental education.**
 - They do not include professional training or human development. They do not capture inappropriate curricula (lack of scientific or engineering orientations).

Fuel Pricing meant to support a certain level of economic growth, while exhausting resources at discounted prices without a substantial creation of other forms of capital would be self-destructive.

Tuesday, September 14, 2010

Evolving Fuel Prices: Would actual prices need to change?

**Attractive prices have been helpful (power, industries, LNG)
Marginal fuel production costs are increasingly higher**

1. **Process to make all energy subsidies more explicit**
 - to enable them to be managed with a clear view on their actual size, purpose and their future evolution.
2. **More focused subsidy support to key user sectors:**
 - via grants and tax breaks and/or via structured compensation arrangements, in return for agreed gas price changes.
3. **Process to continuously review pricing approach**

However, re-pricing gas for example would:

- make marginal costs of industrial and LNG production directly comparable with those from other sources
- may result in displacing some local production.
- spur limited efficiency improvements,
- force "natural selection" between future projects, which in turn would impact GDP.

Genuine Wealth Creation: what transparency is needed?

Capital assets include MANUFACTURED, HUMAN, and NATURAL capital.

Kenneth Arrow

- A “sustainable” growth path would assume that “genuine wealth” at constant accounting prices does not decline over time.
- The decrease in natural capital should be offset by the increase in produced or manufactured capital and the increase in human capital.
 - but difficult to quantify, in absence of comprehensive and transparent data, the benefits/losses of consuming natural capital for instance.

Tuesday, September 14, 2010

Empirical cases of Saudi Arabia and Qatar

SAUDI ARABIA	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2000-2008
GDP (\$ millions)	188440	186240	188530	211200	212000	270000	303000	378000	481000	2468410
Population (millions)	20	21	21	22	23	23	24	24	25	
Foreign assets (\$ millions)										5900
Domestic Net Investment (\$ millions)**	4897	8435	8000	8925	10014	16614	18910	31773	40000	147567
Education expenditure (\$ millions)	13200	14200	14500	15300	17000	18000	20000	25000	28000	165200
Damage from CO2 emissions (\$ millions)*	-5160	-5300	-5000	-5780	-6080	-6480	-6740	-6942	-7150	-55133
Energy Depletion (\$ millions)	-3674	-3764	-3345	-4585	-5978	-12902	-12024	-12591	-26497	-85061
Genuine investment rate (%)										9.4
CO2 emissions (Mt of CO2)***	258	265	275	289	304	324	337	347	358	
crude Oil Production (in mbd)	8.00	7.80	7.69	8.40	8.90	9.35	9.20	8.80	9.2	
Gas Production (in bcm)	49.8	53.7	57.3	60.1	65.7	71.2	73.5	74.4	80.4	

Sources: IMF, SAMBA, JADWA, OPEC, IEA

In yellow, forecasts, estimates, budgets and author's assumptions

*CO2 cost assumed at \$20 per ton

**Does not take into account financial investments

*** IEA, and author's own estimates after 1999

QATAR	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2000-2008
GDP (\$ millions)	16000	19000	20000	25000	35000	43000	57000	71000	91000	377000
Population (millions)	0.61	0.64	0.68	0.72	0.76	0.79	0.82	0.84	0.86	
Foreign assets (\$ millions)										16500
Domestic Net Investment (\$ millions)**	500	772	1302	1230	1764	2920	3441	5756	5786	23471
Education expenditure (\$ millions)	40	86	145	217	387	2029	1338	3528	5341	13111
Damage from CO2 emissions (\$ millions)	-520	-540	-560	-600	-660	-700	-780	-800	-800	-5960
Energy Depletion (\$ millions)	-878	-3198	-3416	-3861	-4304	-5057	-5602	-6980	-8497	-41795
Genuine investment rate (%)										1.4
CO2 emissions (Mt of CO2)***	26	27	28	30	33	35	39	40	40	
crude Oil Production (in kbd)	648	632	568	676	755	765	802	845	843	
Gas Production (in bcm)	25	29	31	35	39	45.8	50.7	63.2	76.9	

Sources: IMF, Ministry of Finance, OPEC, IEA

In yellow, forecasts, estimates, budgets and author's assumptions

*CO2 cost assumed at \$20 per ton

**Does not take into account financial investments

*** IEA, and author's own estimates after 1999

Tuesday, September 14, 2010



Kuwait's Transparency Fourth Forum

Transparency and the Ideal Utilization of Wealth

April 21, 2010 • Kuwait



CONFIDENTIAL

© 2009, All rights reserved. Cambridge Energy Research Associates, Inc., 55 Cambridge Parkway, Cambridge, Massachusetts 02142
No portion of this presentation may be reproduced, reused or otherwise distributed in any form without prior written consent.

Tuesday, September 14, 2010

2

Terms of Use

The accompanying materials were prepared by Cambridge Energy Research Associates, Inc. (CERA), and are not to be redistributed or reused in any manner without prior written consent, with the exception of client internal distribution as described below.

CERA strives to be supportive of client internal distribution of CERA content but requires that

- CERA content and information, including but not limited to graphs, charts, tables, figures, and data, are not to be disseminated outside of a client organization to any third party, including a client's customers, financial institutions, consultants, or the public.
- Content distributed within the client organization must display CERA's legal notices and attributions of authorship.

Some information supplied by CERA may be obtained from sources that CERA believes to be reliable but are in no way warranted by CERA as to accuracy or completeness. Absent a specific agreement to the contrary, CERA has no obligation to update any content or information provided to a client.



© 2009, Cambridge Energy Research Associates, Inc. No portion of this presentation may be reproduced, revised, or otherwise distributed in any form without prior written consent.

CERA_Template_MMDD09

Tuesday, September 14, 2010

**Dr. Leila Benali,**

IHS CERA Director, focuses on the energy policies (oil, gas, power) of Middle Eastern and African countries.

Her expertise includes various projects for governments and international companies, advising them on energy strategies. This involves direct discussions and presentations to senior government officials and private sector senior management. Her recent research included several papers and analyses of the political, economic, and energy situations in most countries in the region. She also focuses on horizontal themes within the region such as gas developments and nuclear power, among other issues.

Prior to joining CERA, Dr. Benali conducted field research on the liberalization of the UAE power sector. She also worked on assessments of the political and social climate in Lebanon and Syria and as an industrial engineer at Schlumberger. She holds an MS in industrial engineering from l'Ecole Mohammadia d'Ingenieurs, Rabat, Morocco; an MS from l'Ecole Centrale Paris; a Master of Political Science and a PhD in Economics from l'Institut d'Etudes Politiques de Paris. She is a member of the Executive Committee of the Arab Energy Club and the International Association of Energy Economists.

مسألة الشفافية في القطاع النفطي في البحرين

د. جاسم حسين

عضو مجلس النواب (البحرين)

يلعب القطاع النفطي دورا محوريا في الاقتصاد البحريني رغم كل الحديث عن التنوع الاقتصادي. فيما يخص السنة المالية ٢٠٠٨ وهي آخر سنة تتوافر حولها إحصاءات متكاملة، شكلت الإيرادات النفطية ٨٥ في المئة من دخل الخزائنة. بدورها تمثل نفقات الحكومة نحو ٤٠ في المئة من حجم الناتج المحلي الإجمالي للبحرين الأمر الذي يعكس الأهمية النسبية الكبيرة للقطاع النفطي، كما شكلت الصادرات النفطية من النفط الخام والمنتجات النفطية ومبيعات الغاز نحو ٨٠ في المئة من مجموع صادرات البحرين في السنة نفسها. أيضا استحوذت الواردات النفطية على نحو نصف الواردات حيث تستورد البحرين النفط الخام من السعودية.

يبد أنه تشير السلطات إلى المساهمة المحدودة نسبيا للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي عند الحديث عن تنوع الاقتصاد البحريني. يساهم النفط الخام والغاز بنحو ١٧ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. لكن يتم احتساب عملية تكرير النفط الخام إلى منتجات نفطية ضمن القطاع الصناعي. وعليه ترتفع نسبة مساهمة القطاع النفطي إلى ٢٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بعد إضافة عملية تكرير النفط حيث تعد قريبة من واقع الحال في دول مجلس التعاون الخليجي.

مصادر إيرادات القطاع النفطي

تحصل البحرين على إيراداتها النفطية من المصادر التالية:

- ١ - تصدير النفط الخام من حقل أبو سعفة.
- ٢ - منتجات المصفاة.
- ٣ - مبيعات الغاز.
- ٤ - الضرائب والرسوم. ساهم حقل أبو سعفة النفطي بنحو ٨٣ في المئة من إيرادات القطاع النفطي في ٢٠٠٨. بالمقابل، بلغت مساهمة صافي دخل حقل البحرين والمصفاة ٩ في المئة ومبيعات الغاز ٧ في المئة وأخيرا الضرائب والرسوم ١ في المئة.

مصادر الدخل النفطي في البحرين في العام ٢٠٠٨

٢٠٠٨ مليون دينار	% من مجموع القطاع النفطي	
1894	83	حقل أبو سعفة
215	9	حقل البحرين والمصفاة
154	7	مبيعات الغاز
18	1	الضرائب والرسوم
2281	100	المجموع

المصادر: تقرير دوان الرقابة المالية ٢٠٠٨ واللجنة المالية والاقتصادية لمجلس النواب

وعلى هذا الأساس، يشكل حقل أبو سعفة النفطي الدعامة الرئيسية للمالية العامة للبحرين. بلغ نصيب البحرين ١٥٠ ألف برميل في العام ٢٠٠٩ من أصل ٣٠٠ ألف برميل حجم إنتاج الحقل في ٢٠٠٩. لكن المملكة العربية السعودية هي من تدير الحقل حيث يتم تقاسم تكاليف التشغيل بين البلدين.

لكن هناك معضلة الشفافية بالنسبة لحقل البحرين والمصفاة. تستورد البحرين ٢٢٤ ألف برميل يوميا من النفط السعودي الخام عبر أنابيب النفط. تعتبر هذه الإحصائية مؤثرة نسبيا لأنها تساوي نحو ٨٧ في المئة من الطاقة الاستيعابية للمصفاة الوحيدة للبحرين وقدرها ٢٥٦ ألف برميل يوميا. كما يتم تحول إنتاج حقل البحرين وقدره ٣٢ ألف برميل للمصفاة بقصد تكرير الخام إلى منتجات نفطية مثل الديزل والكيروسين لغرض التصدير بالدرجة الأولى.

تكمّن المشكلة في عدم توافر أرقام دقيقة عن النفقات المتعلقة للحقل والمصفاة كما يتبين من الجدول التالي. تعتقد مصادر في المعارضة البرلمانية بأن الرقم المتعلق بالمصروفات مبالغ فيه لحد كبير وربما يشمل أمور نفقات أمور أخرى غير مرتبطة بالقطاع النفطي. وما زالت الجهات الرسمية غير مستعدة لتوفير تفاصيل نفقات حقل البحرين والمصفاة الأمر الذي يضر بمسألة الشفافية.

إيرادات حل البحرين والمصفاة (مليون دينار بحريني)

2007	2008	
2526	3574	إجمالي الإيرادات
2292	3359	إجمالي المصروفات
234	215	صافي الإيرادات

المصادر: تقرير ديوان الرقابة المالية ٢٠٠٨ واللجنة المالية والاقتصادية لمجلس النواب

تعزيز الإنتاج النفطي

حسب إحصاءات حديثة الهيئة الوطنية للنفط والغاز بلغ حجم الإنتاج النفطي للبحرين في العام ٢٠٠٩ تحديدا ١٨٢ ألف برميل يوميا. وقد استحوذ حقل أبو سعفة على ٨٢ في المئة من مجموع الإنتاج بواقع ١٥٠ ألف برميل يوميا. بالمقابل، بلغ إنتاج حقل البحرين المحلي ٣٢ ألف برميل يوميا أي ١٨ في المئة من المجموع. وكان إنتاج حقل البحرين نحو ٢٣ ألف برميل في اليوم في العام ٢٠٠٨، وهناك توقعات بحدوث المزيد من التراجع في العام ٢٠١٠.

المشهور بأن البحرين سوف تكون أول دولة في المنطقة ينضب النفط فيها نظرا لمحدودية الاحتياطي النفطي وتراجع الإنتاج النفطي من الحقل المحلي. لكن من شأن اتفاقية التطوير والمشاركة في الإنتاج بخصوص حقل البحرين مع كل من أوكسيدنتال الأميركية ومبادلة مدته ٢٠ سنة لغرض تعزيز إنتاج النفط والغاز لحقل البحرين في منطقة عوالي جنوب العاصمة.

مزاي اتفاقية أوكسيدنتال ومبادلة

تهدف الاتفاقية مع أوكسيدنتال الأميركية ومبادلة الإماراتية لرفع إنتاج حقل البحرين من ٣ آلاف برميل

يوميًا في ٢٠٠٩ إلى حوالي ٦٦ ألف برميل يوميًا في ٢٠١٤ ومن ثم ١٠٠ ألف برميل يوميًا من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٨. يعد رقم ١٠٠ ألف برميل يوميًا أكبر من أعلى إنتاج حققه حقل البحرين وهو ٧٥ ألف برميل يوميًا في سبعينات القرن الماضي.

تم تقدير تكلفة المشروع من قبل شركتي أوكسيدنتال ومبادلة بما يزيد عن ١٥ مليار دولار خلال مدة العقد موزعة ما بين ٨,٩ مليارات لحفر ٣٧٠٠ بئر برول و٢٦ بئر غاز وإقامة منشآت نفطية وضغطات غازية إضافة إلى نفقات تشغيلية بقيمة ٦,٥ مليارات دولار. وتقرر أن يقوم التحالف باستثمار مبلغ قدره مليار ونصف مليار دولار في السنوات الخمس الأولى ما يعني المخاطرة بأموالها. بدورها سوف لن تصرف حكومة البحرين أموال على تطوير الحقل لكن هناك مسألة الفرص الضائعة في حال فشل التحالف تحقيق أهدافه.

تتضمن الاتفاقية مزايا متنوعة للبحرين تشمل زيادة القدرة الإنتاجية لحقل البحرين بنحو ٦٧ ألف برميل يوميًا أي مرتين أكثر من المستوى الحالي ما يشكل دفعة قوية لاقتصاد البحرين عن طريق زيادة إيرادات الخزنة وبالتالي تعزيز النفقات العامة. وتتضمن الإيجابيات الأخرى تعزيز الاحتياطي النفطي للحقل القابل للإنتاج من ٢٧٠ مليون برميل إلى ٦٢٣ مليون برميل.

كما تشمل الاتفاقية العمل على زيادة القدرة طاقة الإنتاجية للغاز غير المصاحب من ١,٧ مليار قدم مكعبة يوميًا إلى ٢,٥ مليار قدم مكعبة يوميًا حتى العام ٢٠٢٤ ما يعني توفير الفرصة لعدم الاستعجال لاستيراد الغاز وبالتالي تعزيز فرص الحصول على أفضل العروض. وكانت البحرين قد دخلت في مفاوضات مع دول إقليمية بينها قطر وإيران والسعودية لغرض استيراد الغاز، بيد أنه لم يتم إبرام اتفاقيات نهائية حتى هذا التاريخ.

كما تتضمن الاتفاقية تأسيس شركة خاصة جديدة لإدارة الحقل برأسمال عيني قدره ٥٣ ألف دينار لغرض استيفاء شروط السجل التجاري في البحرين للشركات. تتوزع الأسهم النوعية للشركة بين ٥١ في المئة للشركة القابضة للنفط والغاز مقابل ٤٩ في المئة لتحالف أوكسيدنتال ومبادلة. ويتوقع أن يبلغ عدد موظفي الشركة ٥٠٠ فرد بينهم ٢٥٠ عامل يتم انتدابهم من شركة بابتكو والتي تعد كبرى الشركات الوطنية في البحرين. وعليه سوف يتم توفير ١٥٠ فرصة عمل إضافية في قطاع يشتهر باستقطابه للعمالة الوطنية. أيضا تشمل الاتفاقية التزامات بخصوص تدريب العاملين البحرينيين ونقل التكنولوجيا المتطورة وإعطاء الأولوية في شراء المعدات والخدمات للشركات البحرينية والمحافظة على البيئة والمساهمة في النشاط المجتمعي في البحرين.

وتشمل المزايا الأخرى الاتفاقية على معلومات عن قدرات وإمكانيات حقل البحرين بدون أي كلفة حيث تعود جميع هذه المعلومات للحكومة البحرين. فضلا عن العائد عن إنتاج النفط والذي يقدر بمليارات الدولارات خلال مدة العقد، يتوقع حصول خزانة الدولة على عائد إضافي قدره ١٥٠ مليون دولار سنويا على خلفية توسعة شركة بناغاز من الزيادة في الغاز المصاحب لزيادة إنتاج النفط.

نظرة واقعية

باختصار، يمكن الزعم بأن البحرين حصلت على اتفاقية نموذجية لتطوير حقل البحرين دونما تحمل أدنى كلفة مالية. ويمكن ربط الأمر بالمنافسة القوية للحصول على الامتياز، فقد واجه تحالف أوكسيدنتال ومبادلة منافسة من شركات دولية بينها أكسون موبيل والتي تعد الأبرز في صناعة النفط. نقول ذلك آخذين في عين الاعتبار فشل التجارب السابقة لاكتشاف كميات تجارية من النفط. كما ليس بمقدور البحرين وضع شروط غير عادية على الشركات العالمية نظرا لمحدودية المخزون النفطي. وحديثا وقع العراق عقود مماثلة تقريبا لعقد البحرين مع شركات نفطية عالمية لبعض الحقل القديمة.

الأمل كبير بأن يحقق تحالف أوكسيدنتال ومبادلة في البحرين ما ينجزه في سلطنة عمان. وكان تحالف بقيادة أوكسيدنتال والذي يضم شركاء آخرين بينها مبادلة الإماراتية قد فاز في ٢٠٠٥ بعقد لتعزيز إنتاج حقل مخزينة من ١٠ آلاف برميل يوميا إلى ١٥٠ ألف برميل يوميا في المستقبل. وقد نجح التحالف حتى وقتنا الحالي بزيادة إنتاج الحقل إلى ٦٠ ألف برميل يوميا الأمر الذي يفسر تخطي إنتاج عمان حاجز ٨٠٠ ألف برميل يوميا في الآونة الأخيرة.

ختاما هناك سلبية لهذه الاتفاقية تطوير الإنتاج وهي تعزيز وليس تقليص دور القطاع النفطي في الاقتصاد الوطني.

السيرة الذاتية

د. جاسم حسين

الوظيفة الحالية: عضو اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس النواب في البحرين. تم انتخابه في العام ٢٠٠٦ لدورة مدتها ٤ سنوات. عمل سابقاً رئيساً لوحدة البحوث الاقتصادية بعمادة البحث العلمي بجامعة البحرين.

التعليم: نال الدرجات العلمية البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في إدارة الأعمال من الولايات المتحدة في الأعوام ١٩٨٤ و ١٩٨٦ و ١٩٩٥ على التوالي.

النشر والبحث: ينشر المحاضر مقالات أسبوعية في صحيفة الاقتصادية السعودية وصحيفة الشرق القطرية وصحيفة الرؤية الاقتصادية والتي تصدر في الإمارات تتناول تطورات اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي فضلا عن مقال آخر باللغة الانجليزية تنشر في صحيفة غالف نيوز والتي تصدر في دبي.

أيضاً، يجري د. جاسم حسين دراسات خاصة لبعض المؤسسات البحثية الإقليمية والدولية. وقد أجرى العديد من الدراسات الإستراتيجية لصالح مجموعة الإيكونومست البريطانية قبل دخوله معترك العمل السياسي.

jasim.husain@gmail.com

www.jasimhusain.com



العنوان: دولة الكويت - اليرموك قطعة ٤، مقابل طريق المطار، فيلا ٢٦

تلفون: +٩٦٥ ٢٥٣٥٨٩٠١/٢ تلفون: +٩٦٥ ٢٥٣٥٨٩٠٣

ص. ب: الكويت ٦٥٥ اليرموك

الموقع الإلكتروني: www.shafafeyah.org أو www.transparency-kuwait.org

البريد الإلكتروني: info@shafafeyah.org أو info@transparency-kuwait.org



